جـــــامعة 8 مـــــاي 1945 قـــالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:
الرقم السلسلي:

جيوسياسية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
ايناس ضيفي

الأستاذ المشرف:
الياميـن بن سعدون

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
الياميـن بن سعدون	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
سليم حميداني	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2021_2022.

جـــــامعة 8 مـــــاي 1945 قـــالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:
الرقم السلسلي:

جيوسياسية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
ايناس ضيفي

الأستاذ المشرف:
الياسين بن سعدون

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
الياسين بن سعدون	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
سليم حميداني	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2021_2022.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.نشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل ويشرفنا أن نتقدم إلى من وقفوا على المنابر وأعطوا من حصيلة فكرهم لينيروا دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية الحقوق و العلوم السياسية وأخص بالشكر الجزيل إلى الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث

الأستاذ الدكتور اليامين بن سعدون فجزاه الله بالشكر و التقدير عنا .

له منا كل التقدير والاحترام .

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين

الأستاذ الدكتور : حميداني سليم الأستاذ : دندان عبد الغاني

على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة .

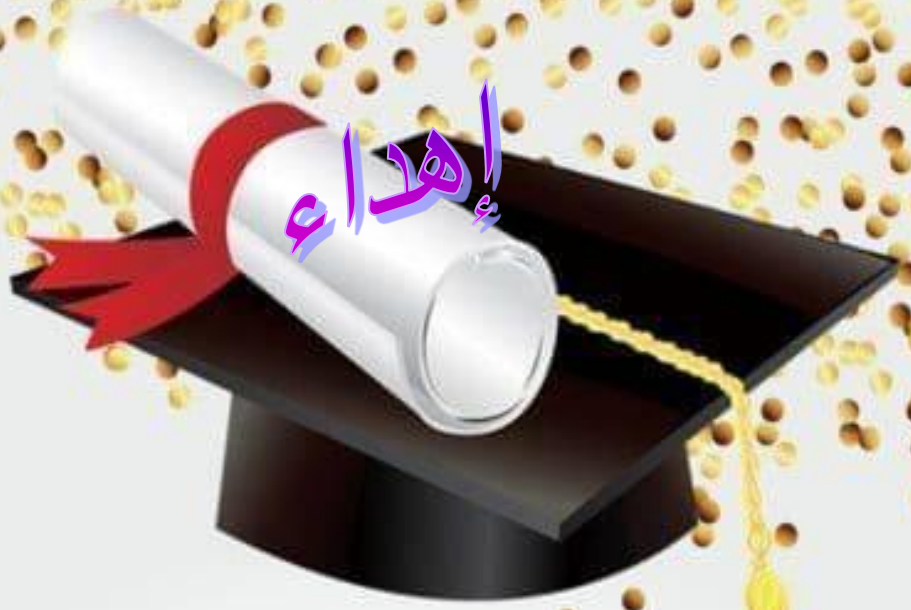

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك الحمد لله ربي

ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على نبيك بعدك

إلى من أنجبتني إلى هذه الدنيا أمي جازية رحمها الله إلى ذلك الحرف

اللامنتهي من الحب والحنان إلى التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتميت

ولحقها ما وفيت إلى من يشتهي اللسان نطقها والتي كانت تتمنى رؤيتي

أن تحقق هذا النجاح وشاء الله أن يأتي هذا اليوم

أهدي هذا العمل إلى جدتي الغالية حليمة إلى ركيزة عمري وصدر أماني

وكبريائي وكرامتي جدي محمد أطال الله في عمره

إلى من يذكرها القلب قبل أن يكتب القلم إلى من قاسمتني حلو الحياة

ومرها تحت سقف واحد صديقتي راوية

إلى التي أرى فيها دائما الصبر والتفاؤل أختي وقرة عيني لينا Lina

إلى ذرعي الذي به احتميت وفي الحياة بها اقتديت خالتي العزيزة Ita

إلى أحسن من عرفني به القدر الأصدقاء القدامى أخي وصديقي اسكندر

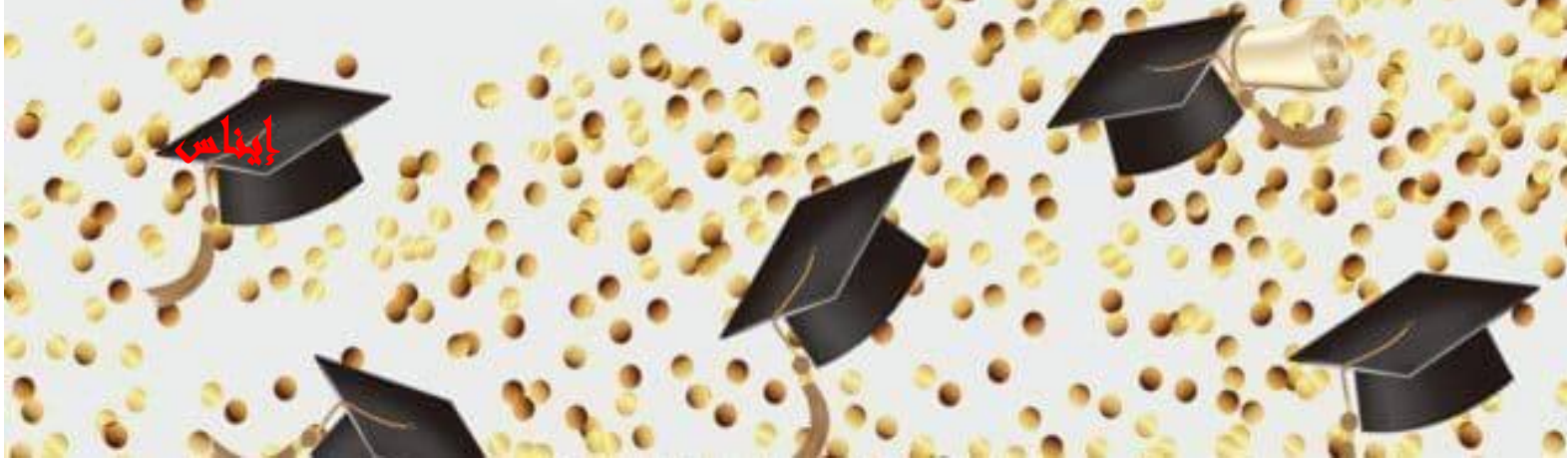

إيناس

الملخص

المخلص:

تهدف الدراسة لفحص واقع الأمن الطاقوي الروسي في ظل بيئة أمنية إقليمية غير مستقرة وما تشهده من تنافس جيواقتصادي حاد . لتنتقل الدراسة محاولة ما أمكن فحص محتوى التهديدات الجيواقتصادي والمتأتية من الجوار الأوروبي بما يشكله من دول الاتحاد الأوروبي ، ومن الجوار بما يتضمنه من فرص وتهديدات أمنية.لنصل في الأخير، لرصد الترتيبات الأمنية الروسية على الصعيدين الأوروبي والروسي لمواجهة التهديدات الأمنية الطاقوية للأمن الوطني الروسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي ، التهديدات الطاقوية ، مستقبل روسيا .

Abstract:

The study aims to examine the reality of Russia's energy security in light of an unstable regional security environment and severe geo-economic competition . Let the study move on to try to examine, as far as possible, the content of geo-economic threats emanating from the European neighborhood, including the EU countries, and from the neighborhood, including opportunities and security threats. Finally, to monitor the Russian security arrangements at the European and Russian levels to counter energy security threats to Russian national security.

Key words : security energy , Energy threats , Russian Future.

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للطاقة في العلاقات الدولية: الاطار المفهومي والنظري

المبحث الأول: الطاقة في الاقتصاد العالمي: إطار مفهومي.

المطلب الأول: تاريخ الطاقة " الاكتشاف والاستعمال"

المطلب الثاني: مصادر الطاقة

المبحث الثاني: قضايا الطاقة في الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: إشكالية الندرة وتسعير الطاقة.

المطلب الثاني: إشكالية التلوث في مجال الطاقة.

المطلب الثالث: الثروات الطاقوية المشتركة وخطوط الأنابيب

المبحث الثالث: الطروحات النظرية المؤطرة لارتباطات الطاقة بالأمن.

المطلب الأول: الطرح الواقعي ونظرية المباريات بشأن ثنائية الطاقة والأمن.

المطلب الثاني: الطرح الليبرالي حول الطاقة والأمن.

المطلب الثالث: طرح النظرية النقدية في ارتباطات الطاقة والأمن.

الفصل الثاني: جيوسياسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا في تجاذبات التنافس والتعاون

المبحث الأول: الطاقة في علاقات روسيا بأوروبا: القدرات والاحتياجات

المطلب الأول: القدرات الطاقوية الروسية: عرض إحصائي

المطلب الثاني: الاحتياجات الطاقوية الأوروبية و خريطة تغطيتها

المبحث الثاني: الأداء الاستراتيجي الروسي في مجال الطاقة

المطلب الأول: الشركات الحكومية والخاصة في السياسة الطاقوية الروسية

المطلب الثاني: الاستثمار الواسع في الطاقة والتنسيق مع المنتجين العالميين

المطلب الثالث: استراتيجية خطوط الأنابيب الروسية للطاقة

المبحث الثالث: الفضاءات البديلة لروسيا ضمن التنافس الجيوطاقوي

المطلب الأول :التموضع الروسي الطاقوي في شرق المتوسط

المطلب الثاني: الحضور الروسي الطاقوي في بحر قزوين والبحر الأسود

المطلب الثالث: التغلغل الروسي الطاقوي في افريقيا

الفصل الثالث: الابتزاز التهديدي المتبادل في جيوسياسية الطاقة الروسية مع الدول الأوروبية

المبحث الأول: الخيارات الأوروبية في إنجاح استراتيجية ابتزاز روسيا في مجال الطاقة

المطلب الأول استراتيجية الضغط المحكم على روسيا

المطلب الثاني: استراتيجية تنويع موردي الطاقة لأوروبا

المطلب الثالث: استراتيجية الاعتماد على الطاقات البديلة

المبحث الثاني: الخيارات الروسية في إنجاح استراتيجية ابتزاز أوروبا في مجال الطاقة

المطلب الأول: استراتيجيات الربط ومراجعة عقود الطاقة

المطلب الثاني: استراتيجية الشركاء البديلين

المطلب الثالث: استراتيجية تحالفات الطاقة: أوبك ومنتدى الغاز

المبحث الثالث: الحرب الروسية على أوكرانيا ورد فعل الأوروبي في مجال الطاقة

المطلب الأول: كرونوجيا الانزلاق إلى الحرب الروسية الأوكرانية

المطلب الثاني: الطاقة في استراتيجية العقوبات الأوروبية على روسيا

المطلب الثالث: القدرات الروسية في إدارة التعامل الطاقوي المستقبلي مع أوروبا

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

أدى الطلب المتزايد على موارد النفط والغاز من البلدان المتقدمة والنامية إلى إلحاح تضمين "أمن الطاقة" في أنظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت استراتيجيات السياسية الخارجية للعديد من البلدان، تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعامل جيوسياسي رئيسي، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن مفهوم "أمن الطاقة" نفسه ظهر نتيجة العلاقات الصناعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة.

تعد روسيا مورد النفط والغاز الطبيعي الخارجي الأكبر لأوروبا لذلك تسعى الدول الأوروبية إلى المحافظة على دورها وتعزيزه كمورد أمن موثوق به في مجال الطاقة، ولذلك تسعى كلا الطرفين إلى إقامة شراكة لضمان أمن إمدادات الطاقة وبمقدار تعلق الأمر بالطلب المتزايد من قبل الدول الأوروبية على الطاقة تسعى روسيا إلى تحويل هذا الطلب إلى عامل قوة استراتيجية في وقت هي بأمس الحاجة إلى تصدير طاقاتها إلى الدول الأوروبية كونه المستهلك الرئيسي فقد حولت روسيا الطاقة إلى مكاسب سياسية واقتصادية، وهذا ما أثار مخاوف الدول الأوروبية للدور الدولي الذي تلعبه روسيا بورقة الطاقة.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في كونه يتناول دراسة الطاقة وأبعاده الجيوسياسية والاقتصادية وحتى الأمنية.

فالتعرض لموضوع الطاقة يبدو سهلا لكنه في الحقيقة يحتاج للكثير من البحث عن المعلومات، ودقة التحليل، ومنه البحث عن حجم التبادلات خاصة مع الدول ذات الأهمية الاستراتيجية وعلاقات روسيا مع الدول الأوروبية التي تساهم في إمدادات الطاقة لهم.

لعبت الطاقة دورا مهما في بدايات تكامل الأول فقد مهدت الطريق للعديد من المنظمات الدولية والشركات الأخرى بالظهور كشركات الطاقة الدولية وعلى هذا الأساس

فإن السياسات الطاقوية عادةً ما تكون مرتبطة بسياسة الدفاع للدول، لذلك تعي الدول بأهمية الوضعية الطاقوية ودورها في ضمان الأمن والاستقرار للدول.

وإنطلاقا من هذا تمحورت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حول:

أسباب ذاتية:

- تنصرف هذه الأسباب إلى الرغبة في دراسة العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الأمن الطاقوي كوني باحثة في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد تخصص دراسات أمنية استراتيجية.
- تزويد المكتبة الجامعية بمواضيع لها علاقة مباشرة بموضوع الطاقة خاصة الغاز الطبيعي.

أسباب موضوعية:

- العلاقات الروسية الأوروبية لها أبعاد متعددة، والبعد الطاقوي له تأثير على هذه العلاقات.
- البعد الطاقوي في العلاقات الدولية أصبح مهما لفهم مختلف الظواهر. خاصة دور الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية الأوروبية والذي له اعتبارات بالغة في أهم القضايا المطروحة بين الطرفين.
- إختيار المجال الزمني لهذا الموضوع أي وهو سعي روسيا إلى استخدام متغير الطاقة كأداة لفرض النفوذ الدولي.

حدود الدراسة:

يشمل حدود الموضوع ما يلي:

الحدود الزمنية:

نركز في هذا الموضوع على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2022

وتبيان أثر أمن الطاقة على العلاقات السياسية والاقتصادية الروسية الغربية في ضل بعض الأزمات الدولية كأزمة أوكرانيا.

الحدود المكانية:

تتصل هذه الحدود حول الأمن الطاقوي الروسي واستراتيجية الربط ومراجعة عقود الطاقة من أجل إنجاح الابتزاز الروسي في مجال الطاقة وإيجاد فضاءات بديلة وذلك من خلال تموضعها في منطقة شرق المتوسط وبحر قزوين وإفريقيا.

الإشكالية:

في سياق روسيا للعودة كفاعل رئيسي على مستوى السياسة الدولية بمضامينها التعاونية والتنافسية ، تسعى روسيا إلى الارتكاز على قطاع الطاقة التقليدية الغاز الطبيعي والنفط كأداة جيوسياسية وحيوية ، خدمة لهذا المسعى ومنافسته للقوى الكبرى والقوى الصاعدة ، خاصة على مستوى الجوار الإقليمي ولتناول الموضوع وفحص أبعاده ، فإن البحث يتأسس على محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف وظفت روسيا ورقة الطاقة للضغط على الدول الأوروبية من جهة وتغيير الواقع الدولي من جهة أخرى؟

وتتفرع من هذه الاشكالية عدة اشكالات فرعية نذكر منها:

- ما هي الدلالات المفهومية والنظرية للطاقة في العلاقات الدولية؟

– إلى أي مدى استطاعت روسيا اعتماد قطاع الطاقة كاستراتيجية في معادلتها الجيوسياسية؟

– كيف يمكن للدول الأوروبية الاستقلال طاقويا في ظل وجود الإستغلال الروسي عليها؟

الفرضيات:

1. يولد ارتباط اقتصاديات الدول الأوروبية بالطاقة الروسية حالة من التبعية والخضوع.
2. يصعب على الدول الأوروبية فك الارتباط الطاقوي مع روسيا في ظل عدم وجود بدائل تعويضها على المدى القريب.
3. تصنع أنابيب نقل الطاقة والقرب الجغرافي أدوات جيوبوليتيكية عالية التأثير على أوروبا.
4. تتجه العلاقات الروسية الأوروبية لمزيد من التأزم و التعقيد لتحول الطاقة (الغاز) إلى أداة مساومة وابتزاز .

منهاج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة مناهج نذكر منها:

- **المنهج التاريخي:**

يعتمد سياق هذا الموضوع على الخلفية التاريخية انسجاما معه وعلى رصد مختلف المحطات التاريخية في الأمن الطاقوي الروسي والاستراتيجيات المتبعة ومختلف الظروف التي مرت بها روسيا، من أجل ضمان إمداداتها الطاقوية.

- **المنهج الإحصائي:**

تم استخدام هذا المنهج في عملية قراءة الجدول، وكذلك تحليل إحصائيات المتعلقة بحجم الغاز الطبيعي، والمبادلات مع الدول الأوروبية.

- **منهج دراسة الحالة:**

ويبرر ذلك من خلال التطرق ودراسة الأزمة الأوكرانية كحدث بارز في تحديد توجهات السياسة الروسية.

صعوبات الدراسة:

1. الموضوع تتقاطع فيه مجموعة عن التخصصات المتمثلة في الاقتصاد والعلوم السياسية ، وقد أدى هذا التشابك والتداخل بسبب هذه التخصصات إلى صعوبة التحكم.
2. أدى نقص الاطلاع على المراجع وندرتها إلى أن قضينا معظم فترة إنجاز المذكرة في السفر للحصول على هذه المراجع.
3. قلة المراجع المتخصصة التي تخدم موضوع دراستنا وإن وجدت أغلبها تتناول الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب السياسي.
4. احتواء المراجع على معلومات محدودة ومكررة.
5. وجود أغلب المراجع باللغة الأجنبية وغير مترجمة مما يتطلب منا جهدا ووقت في الحصول على بعضها وترجمتها للاستفادة من المعلومات القيمة التي تحتويها.

هيكل ومحتوى الدراسة:

بالاعتماد على المنهجية المتبعة والدراسات التي قمنا بها ودراستنا قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** والذي جاء تحت عنوان: الاقتصاد السياسي للطاقة في العلاقات الدولية دراسة مفاهمية ونظرية حيث يحتوي على ثلاثة مباحث:

في المبحث الأول تطرقنا إلى الطاقة في الاقتصاد العالمي حيث قمنا بذكر تاريخ الطاقة واستعمالاتها.

أما المبحث الثاني فقد عنواناه بمصادر الطاقة (الطاقة الأحفورية، النووية، المتجددة).

أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى الطروحات النظرية المؤطرة لارتباط الطاقة والأمن، حيث ربطنا بين الطرح الواقعي ونظرية المباريات، الطرح الليبرالي، طرح النظرية النقدية.

- **الفصل الثاني** : تناولنا فيه جيوسياسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا في تجادبات التنافس والتعاون يحتوي على ثلاث مباحث، وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب.
- المبحث الأول بعنوان: الطاقة في علاقات روسيا بأوروبا: القدرات والاحتياجات حيث ذكرنا فيه القدرات الطاقوية الروسية والاحتياجات الطاقوية الأوروبية ثم الأداء الاستراتيجي الروسي في مجال الطاقة.
- أما المبحث الثاني تحت العنوان: الأداء الاستراتيجي الروسي في مجال الطاقة الذي يتضمن كل من: الشركات الحكومية والخاصة في السياسة الطاقوية الروسية، الاستثمار الواسع في الطاقة والتنسيق مع المنتجين العالميين، استراتيجية خطوط الانابيب الروسية للطاقة.
- وفي المبحث الثالث ذكرنا فيه: الفضاءات البديلة لروسيا ضمن التنافس الجيوطاقوي:

حيث تناولنا فيه التموضع الروسي الطاقوي في الشرق المتوسط، الحضور الطاقوي الروسي في بحر القزوين والبحر الأسود، التغلغل الروسي الطاقوي في إفريقيا.

- **الفصل الثالث:** فقد اشتمل الابتزاز التهديدي المتبادل في جيوسياسية الطاقة الروسية مع الدول الأوروبية، فقد تضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى الخيارات الأوروبية في إنجاح استراتيجية ابتزاز روسيا في مجال الطاقة.

أما المبحث الثاني: قمنا فيه بذكر الخيارات الروسية في إنجاح استراتيجية ابتزاز أوروبا في مجال الطاقة.

أما في المبحث الثالث: تحت عنوان كرونولوجيا الانزلاق في الحرب الروسية الأوكرانية.

وأخيرا وضعنا خاتمة لدراستك كحوصلة لما تم التطرق إليه في مختلف الفصول الثلاثة.

الدراسات السابقة:

خلال هذه الدراسات نتمكن من معرفة أهمية الأمن الطاقوي عن طريق الاطلاع عليها ومن أبرزها نجد:

الدراسة الأولى: قام الباحث لطفي مزياني ، تحت عنوان "الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية" عالج فيها مدى تدخل العلاقات الأوروبية ضمن الشراكة الأورومتوسطية بين الدول الشمالية ودول حوض المتوسط خاصة منها الجنوبية أين تلعب الجزائر دورا هاما فيها في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

الدراسة الثانية: قام الباحث لخضر نويرة ، أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا، التي عالج فيها واقع أمن الطاقة الأوروبي ضمن مستواها العام من أجل توضيح ثقل حجم التبعية الأوروبية الطاقوية والآثار الأمنية التي تنجم عنها ذلك من خلال ارتهان اقتصادياتها للأمن الطاقوي الخارجي، وضمن مستواه خاص من حيث ارتهان جهودها الأمنية لتخفيف حدة أمنها الطاقوي لتأثيرات الاستراتيجيات الروسية في مجال أمن الغاز الأوروبي.

الفصل الأول

الاقتصاد السياسي للطاقة في العلاقات الدولية

"الإطار المفهومي والنظري"

الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع ، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية ، إذ يتم استخدامها في تشييع المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك ، وكل حركة يقوم بها نحتاج إلى استخدام نوع من أنواع الطاقة وتوجد عدة أنواع من هذه الأخيرة (الطاقة): الريح أو قد تكون مخزونة من مادة كالوقود التقليدي كالنفط ، والفحم والغاز.

المبحث الأول: الطاقة في الاقتصاد العالمي: إطار مفهومي.

الطاقة هو ما تمتلكه المادة من قدرة وإمكانية على القيام بأعمال معنية أو مهمات ما من خلال قوى بها. يمكن القول أن الطاقة هي القدرة الموجودة في النظام وتساعد على الإنتاج بفعالية وكفاءة لا يمكن القول بأن أنواع الطاقات المختلفة ثم اكتشافها في نفس الوقت ولكنها ظهرت تباعا فكل نوع يتم اكتشافه يستعمل في اكتشاف نوع آخر من الطاقة وهكذا.

المطلب الأول: تاريخ الطاقة " الاكتشاف والاستعمال"

لقد بدأ الإنسان القديم استخدام النار قبل حوالي 250،000 سنة كان قد دخل في طريق طويلة من الاكتشافات والاختراعات لم تتغير احتياجاتها الرئيسية منذ ذلك الحين من تدفئة ومواصلات وصناعة وإضاءة الطاقة اللازمة لها. ففي البداية استخدم الإنسان قوته البدنية في عمليات البناء والحصول على الغذاء وغيرها، ومن أجل التدفئة كان الإنسان يستعمل الخشب أو يعتمد على أشعة الشمس.

أيضاً تم تسخير الهواء والماء في كل من الضواحي الهوائية والنواعيير المائية حيث استخدمت الطواحين في بلاد فارس [1] من أجل طحن الحبوب.

كذلك كان اختراع النموذج الحديث للمحرك البخاري من قبل "تيوكومين" والذي طوره "جيمس وات" نقطة فارقة في منتصف القرن الثامن عشر، ففتحت للعالم أبوابا عديدة حيث ابتدأت الثروة الصناعية وكان محرك بخاري واحد يعتمد على الفحم المستخرج من المناجم قادرا على القيام بما تقوم به آلاف الأحصنة ومع مرور الزمن أصبحت هذه المحركات البخارية مصدر طاقة القطارات والمعامل ومعدات الزراعة أيضا. واستخدم الفحم كذلك في عمليات التدفئة وفي عملية تحويل الحديد إلى فولاذ.

[1]– موفق الحجار، "**تاريخ موجز عن الطاقة**"، في: https://www.alveris-xi.com, brife.hi.

في عام 1880 تمكن المحرك البخاري الذي يعمل على الفحم من إمداد الطاقة لأول مولدة كهربائية في معمل توماس إديسون، وبعد عام من ذلك تم إنشاء معمل هيدرو كهربائي يقوم بتوليد الكهرباء من حركة المياه المتدفقة في الأنهار.

قبل نهاية القرن التاسع عشر تم الوصول إلى مصدر جديد من الوقود وهو البترول وقد تم بيعه بواسطة بعض الباعة على أنه دواء، ليصبح هذا الزيت لاحقا سلعة هامة جدا وبحلول نهاية هذا القرن تحول هذا الزيت أو النفط إلى بنزين يساعد في تشغيل محركات الاحتراق الداخلي.

مع حلول 1950 تم استخدام الإسعافات النووية في توليد الكهرباء لأول مرة ولكن الطلب على الطاقة النووية لم يتزايد لغيرها من المصادر نظرا لتكلفة إنتاجها وخطورتها. [1]

تزايد إنتاج النفط بين 1880 و1990 حوالي 300 مرة وتضاعف إنتاج الغاز بنفس الفترة حوالي 1000 مرة ومع تزايد احتياجات البشرية ولعقدها وبالإضافة إلى تزايد مشكل التلوث البيئي والاحتباس الحراري والغازات الدفيئة ، الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري ونميز ذلك من المخاوف العديدة من عدم إمكانية الحصول على كفايتنا من مصادر الطاقة المتبقية، يحاول العلماء الوصول إلى مصادر أخرى وتطبيق استثماراتها في المستقبل.[2]

2- استعمال الطاقة.

تعتمد المجتمعات المتقدمة على مصادر الطاقة المختلفة في كافة مرافق الحياة وغالبية المصادر المستعملة في الوقت الحالي هي الطاقة الأحفورية وقد كانت النسب المؤوية لاستهلاك مصادر الطاقة المختلفة في عام 1992 كما يلي:

النفط 33%، والفحم 22.8% والغاز 18.8، ومصادر الكتلة الحيوية 13.8%، المحطات المائية 5.9% والمحطات التي تعمل بالطاقة النووية 5.6%.

---

[1]-موفق الحجار، المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

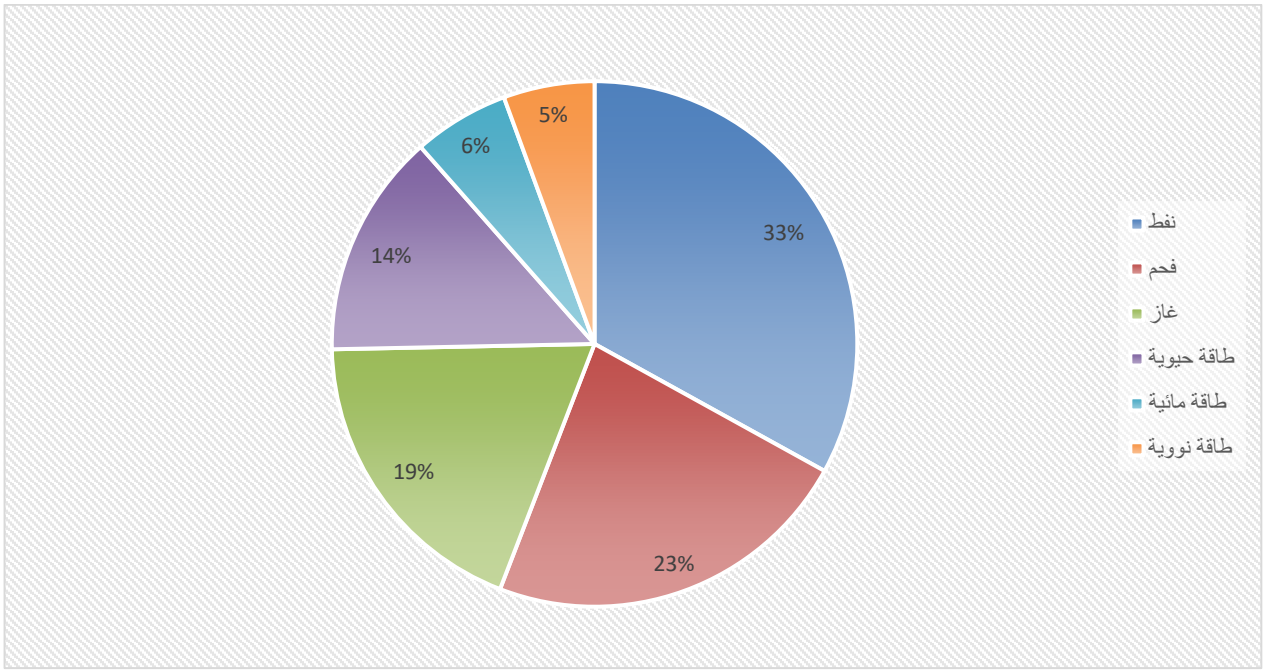

والجدول التالي يبين كمية الطاقة المستهلكة خلال الأعوام ما بين سنة 1990 إلى غاية سنة 1998 لكل من الدول العربية وبقية الدول النامية والدول المتقدمة والمجموع العالمي للاستهلاك، ويلاحظ من الجدول التالي أن استهلاك الدول العربية عام 1998 كان حوالي 3.5% من مجموع الاستهلاك العالمي وذلك لكونها دول نامية وغير صناعية بينما وصل الاستهلاك في أمريكا الشمالية إلى حوالي 30% وقد كان الاستهلاك في الولايات المتحدة وهي تمثل 5% من مجموع سكان العالم حوالي 25% من الاستهلاك العالمي.[1]

[1]– هاني عبد القادر **عمارة**، **الطاقة وعصر القوة**، (دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012) ، ص35.

جدول رقم 01: استهلاك الطاقة في الدول العربية ودول العالم الأخرى

(مليون برميل مكافئ نفط يوميا)

السنة	1990	1995	1996	1997	1998
الأوبك	3.9	4.9	5.2	5.4	5.5
دول أوروبية أخرى	0.4	0.5	6.6	6.6	0.5
مجموع دول أوروبية	4.3	5.4	5.7	5.9	6.1
أمريكا الشمالية	44.8	48.1	49.6	50.0	50.0
أمريكا اللاتينية	5.4	6.5	6.8	7.1	7.2
أوروبا الشرقية	33.9	24.4	23.8	22.9	22.6
أوروبا الغربية	29.2	29.9	30.9	30.9	31.3
الشرق الأوسط	5.1	6.4	6.9	7.1	7.4
إفريقيا	4.3	4.5	5.0	5.1	5.3
آسيا والشرق الأوسط	33.1	41.8	44.2	44.8	44.1
أقيانوسيا	2.0	2.2	2.3	2.3	2.3
إجمالي العالم	157.8	164.1	169.5	170.3	170.3

المصدر: الطاقة وعصر القوة.

وتم حاليا استخدام مصادر الطاقة في أربعة مجالات رئيسية هي النقل، والصناعة والسكن والقطاع التجاري وجزء كبير من الطاقة المستهلكة يستخدم كحرارة وليس لإنتاج شغل، ويمثل نسبة مقدارها حوالي 50% من الطاقة المستهلكة كخسائر حرارية وأكثر ما يحدث ذلك عند محطات توليد الكهربائية حيث تساوي نسبة الضياع على شكل حرارة 64% من الطاقة المستهلكة مقابل 36% من الطاقة الكهربائية المنتجة أي أن الكفاءة تساوي 36% فقط. [1]

المطلب الثاني: مصادر الطاقة

1/ الطاقة الأحفورية:

- تعريف الطاقة الأحفورية:

هي الطاقة الناتجة من موارد مستخرجة من باطن الأرض ، ومن هنا جاءت التسمية (الطاقة الأحفورية الناتجة عن الحفر والتنقيب في باطن الأرض ولعل بها في المقام الأول البترول والفحم والغاز) ،وترجع نشأة هذه المواد إلى المخلفات العضوية الحيوانية والنباتية التي طرأت في باطن الأرض في العصور الجيولوجية السحيقة منذ مئات الملايين من السنين ، ثم بمرور الزمن وتحت تأثير العوامل المختلفة من حرارة وضغط تحولت تلك المواد عبر سلسلة من التفاعلات الكيميائية إلى الصورة الموجودة عليها الآن.

تتولد الطاقة من المواد الأحفورية في الغالب بحرق تلك المواد أو تحتوي على الكربون كمكون أساسي ، وعند احتراقه يحدث التفاعل الكيميائي بينه وبين الأكسجين لتنتج غاز ثاني أكسيد الكربون ، ومواد كيميائية أخرى كمخلفات وتنبعث الطاقة على شكل حرارة ليتم استغلالها في الأغراض المختلفة.[2]

---

[1]- هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق، ص36.

[2]- موقع إلكتروني ، الطاقة المتجددة: الطاقة الأحفورية، على الموقع http://energypapires.blogsport.com\ أطلع عليه يوم الإثنين 27 ماي 2012.

- الاحتياطات:

استنادا إلى الأساليب الحالية المتبعة لتقدير احتياطات الوقود الأحفوري التي يمكن استخراجها بشكل مردود مادي، يبلغ أمد استخدام الفحم الحجري 150 عاما والغاز عاما والنفط الخام حوالي 40 عام مع اعتبارنا أن كمية الاستهلاك الطاقة تبقى ثابتة (مدى ثابت لتقدير الاحتياط النفطي).

وبلغ المدى الثابت للاحتياط النفطي في عام 1919 حوالي 90 سنة فقط ، بينما يصل حاليا إلى 40. 35 سنة وذلك بفضل إيجاد مستثمر لاحتياطات جديدة بطرق وأساليب عصرية ومحسنة تسهل استخراج الوقود كما كانت عليه في أوائل القرن العشرين.

المتوقع في السنوات القادمة وصول احتياج الطاقة لذروته مما سيرفع ذروة إنتاج النفط ، وبهذا يتوقع أن ينخفض حجم الإنتاج النفطي مما يعني أن هذه الثغرة في الإمداد يجب سدها عبر استهلاك أقل للطاقة واستخدام طاقات بديلة كالطاقة المتجددة وحيث يتم الاستغناء عن الوقود الأحفوري كمصر رئيسي للطاقة[1].

- النفط والغاز الطبيعي:

ماتت المخلوقات العضوية واستقرت في قاع المحيط وبطبقة من الرسوبيات دون أن يدخل الهواء إليها وغطتها طبقات أرضية أخرى حتى تكونت فوق هذه المواد العضوية وبمرور آلاف السنين شكّل طبقة عازلة، ومع عدم وجود الأكسجين فككت البكتيريا هذه المواد العضوية إلى مكونات كيميائية بسيطة التركيب فتكونت المركبات الهيدروكربونية بفعل الضغط والحرارة.[2]

أما الماء الذي بقي فتبخر أو ترسب فارتفعت المواد الهيدروكربونية التي تكون أخف وزنا من الطبقات الأرضية أو الحجرية التي فوقها لتستقر أخيرا تحت الطبقات الجيولوجية

[1]–هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق، ص45.

[2]– المرجع نفسه ، ص46.

التي تمنع هذا الارتفاع المستمر أما القسم الغازي من هذه المواد وهو الغاز الطبيعي فيطفو بدوره إلى الجزء السائل منه (النفط السائل).

- عوامل توفر الطاقة الأحفورية:

- حجم الاحتياط.

- فعالية استخدام الطاقة.

- مجال الاستهلاك.

- بعدها عمت الطاقة المتجددة.

المصطلح المقابل للطاقة الأحفورية هو الطاقة المتجددة لا تنفذ خلال فترة طويلة من الزمن عند استعمالها، كالطاقة الشمسية والطاقة الريحية والمائية بل تتجدد بينما الطاقة الأحفورية تفقد القدرة على توليد الطاقة عند اختراقها وبهذا تكون غير متجددة.

- مميزات ومساوئ الطاقة الأحفورية: Advantages and disadvantage of fossil.

* يتميز الوقود الأحفوري بامتلاكه كثافة طاقة عالية وسهولة نقله وتخزينه، فعند معالجة الوقود الأحفوري بتروكيميائيا يمكن الحصول على أنواع مختلفة منه وخاصة من الوقود الأحفورية السائلة والغازية حيث يتم استخراج وقود منها وذلك للاستعمالات المختلفة في المحركات والطائرات والسفن.

* من مساوئ استخدام الطاقة الأحفورية هو احتراق الوقود الأحفوري الذي يعد من العوامل الرئيسية لتلوث الهواء والتسبب في الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى إنتاج غازات تغلف

المجال الجوي وتمنع الانعكاس الحراري الصادر من الأرض من انتقاله خارج الكوكب مما يسبب ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة التصحر والجفاف.[1]

2- الطاقة النووية:

الطاقة النووية هي الطاقة التي تم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية تشتغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية لتسخين الماء والذي يستعمل بعد ذلك لتوليد الكهرباء.

انشطار نووي أو التفاعل التسلسلي: يصدم نيوترون بنواة ذرة U 235 فتقسم منتجه من 3-2 نيوترونات وتصدم تلك النيوترونات بأنوية ذرات يورانيوم أخرى منتجة من 3-2 نيوترونات وهكذا تتزايد تزايدا كبيرا في جزء من الثانية. يصاحب هذا الإنقسام إنطلاق طاقة حرارية كبيرة لأن إنقسام نواة ذرة اليورانيوم 235 يكون مصحوبا بإنطلاق طاقة قدرها 200 ميجا إلكترون فولت.

الانشطار النووي هي عملية انشطار نواة ذرة ما إلى قسمين أو أكثر ويتحول بهذه العملية مادة معينة إلى مواد أخرى وينتج عن عملية الانشطار هذه نيوثرونات وفوثونات عالية الطاقة (بالأخص أشعة جاما) ودقائق نووية مثل جسيمات ألف وأشعة بينا، يؤدي انشطار هذه العناصر الثقيلة إلى توليد كمية ضخمة من الطاقة الحرارية والإشعاعية.

تستعمل عملية الانشطار النووي في إنتاج الطاقة الكهربائية في المفاعلات النووية كما تستعمل لإنتاج الأسلحة النووية ومن المواد النووية الانشطارية الهامة والتي تستخدم في المفاعلات الذرية مادتي اليورانيوم -235 ويلوتونيوم -239 والتي هي عماد الوقود النووي. وفي الوقود النووي يحدث ما يسمى بالتفاعل المتسلسل حيث يصطدم نيوترونا مع نواة ذرة اليورانيوم -235 فتنقسم إلى قسمين ويصاحب[2]، هذا الإنقسام إنطلاق عدد من النيوترونات بقدر 5.2 نيوترونا في المتوسط ويمكن لتلك النيترونات الناتجة أن تصطدم ثانوية أخرى من

[1]-هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق، ص47.

[2]- المرجع نفسه، ص223.

اليورانيوم –235 وتتفاعل معها وتعمل على انشطارها بذلك يزيد معدل التفاعل زيادة تسلسلي قد يؤدي إلى الانفجار إذا لم تنجح في ترويضه والتحكم فيه.

وفي المفاعلات النووية التي تستخدم لإتباع الطاقة الكهربائية يستعمل اليورانيوم – 235 أو البلوتونيوم –239 بنسبة 3.5% في مخلوط أكسيد اليورانيوم لإنتاج الطاقة ويحتاج مفاعل نووي كبير يعمل بقدرة 1000 ميجا وات إلى نحو 100 طن من أكسيد اليورانيوم تكفيه لمدة ثلاثة سنوات إلا أن الطريقة الاقتصادية لتشغيل الفاعل النووي تتطلب إيقاف تشغيل المفاعل كل سنة لمدة عدة أسابيع تجري خلالها استبدال ثلث كمية الوقود النووي المستهلك بوقود جديد وكذلك لإجراء أعمال الصيانة والتفتيش عن أي ذلك قد يحدث.

*** تاريخ اكتشاف الانشطار النووي:**

كان إنريكو فيرمي Enrico Fermi أول من قام بتصويب النيوترونات على اليورانيوم عام 1934 ولكنه لم ينجح في تفسير النتائج وقام العالم الكيميائي الألماني أو نوهان زميلته ليزا ما ينتر وزميلتها شترا سمان بذلك الأبحاث وقاموا بتحليل المواد الناتجة عن التفاعل وكانت مفاجأة لم يستطيعوا أولا تفسيرها، إذ أنهم وجدو عناصر جديدة تكونت من خلال التفاعل وكان أن أعادوا التجربة باستخدام يورانيوم عالي النقاوة فكانت النتيجة هي ما وجدوه من قبل وتكون عنصر الباريوم والباريوم عدده الذري تقريبا نصف العدد الذري لليورانيوم كان ذلك عام 1938 وبعدها بدأت الحرب العالمية ...[1]

*** محطات الطاقة النووية:**

تعتبر محطات التوليد النووية نوما من محطات التوليد الحرارية البخارية حيث تقوم بتوليد البخار بالحرارة التي تولد في فرن المفاعل الفرق في محطات الطاقة النووية أنه يدل الفرن الذي يحترق فيه الوقود يوجد الفرن الذي يحتاج إلى جدار عازل وواقف من الإشعاع الذري وهو يتكون من طبقة من الآجر الناري وطبقة من المياه وطبقة من الحديد الصلب ثم

[1]– هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق، ص224.

طبقة من الإسمنت تصل إلى سمك مترين وذلك لحماية العاملين في المحطة والبيئة المحيطة من التلوث بالإشاعات الذرية.

كانت أول محطة توليد نووية في العالم نفذت عام 1954 وكانت في الاتحاد السوفييتي بطاقة 5 ميجاوات عندما توصل العلماء إلى تحرير الطاقة النووية من بعض العناصر كاليورانيوم والبلوتونيوم فوقود المفاعلات النووية اليورانيوم المخصب لكمية تكفي لحدوث تفاعل انشطاري تسلسلي يستمر من تلقاء ذاته.

*** تخصيب اليورانيوم:**

اليورانيوم هو المادة الخام الأساسية للمشروعات النووية المدنية والعسكرية ويستخلص من طبقات قريبة من سطح الأرض أو عن طريق التعدين من باطن الأرض. ورغم أن مادة اليورانيوم توجد بشكل طبيعي في أنحاء العالم لكن القليل منه فقط يوجد بشكل مركز كخام. ويمكن تخصيب اليورانيوم بعدة طرق:

وفي برنامج تصنيع الأسلحة النووية بأمريكا يتبع طريقة الانتشار الغازي أو النفاذية الغازية ويتم ذلك بتحويل اليورانيوم الطبيعي إلى غاز هكسافلوريد ثم يضخ خلال حاجز مسامي[1] يسمح لذرات يورانيوم –235 بالمرور خلاله بسرعة أكبر من سرعة تفاديه ذرات اليورانيوم وبتكرار هذه العملية في عدة دورات يرتفع تركيز اليورانيوم إلى نحو 90% فيصلح لصنع الأسلحة النووية وهذا ما اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية لصنع قنبلة هيروشيما.

أما الصين وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي فقد لجئ إلى طريقة تخصيب اليورانيوم بطريقة الطرد المركزي لغاز هكس فلوريد اليورانيوم بسرعة عالية بدلا من طريقة الانتشار الغازي. وهذا ما اتبعته إيران حاليا لتخصيب اليورانيوم. وتستخدم هذه الطريقة لتخصيب اليورانيوم أيضا في الهند وباكستان وإيران وكوريا الشمالية، وهي تختصر الطاقة المستخدمة لتخصيب عن طريق النفاذية الغازية.

[1]– هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق، ص234.

*** مشروعات نووية حتى 2020:**

على الرغم من معارضات كثيرة للطاقة النووية فالعام ينظر إلى الطاقة النووية لتقليل من الاعتماد على النفط والفحم والغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية وقد قدمت مجلة التايم الأمريكية بتاريخ 17 أوت 2009 العرض التالي عن المشروعات الدولية التي تطمع البلاد المختلفة في تنفيذها حتى عام 2020.

- **الصين:** يعمل بها 11 مفاعل نووي وتقوم حاليا بإنشاء 14 مفاعل وتخطط لإنشاء 115 مفاعل جديد.

- **فرنسا:** يعمل بها 59 مفاعل نووي وتقوم حاليا بإنشاء 1 مفاعل، وتخطط لإنشاء 2 مفاعلين.

- **روسيا:** يعمل بها 31 مفاعل نووي وتقوم حاليا بإنشاء 2 مفاعل وتخطط لإنشاء 36 مفاعل.[1]

- **أوكرانيا:** يعمل بها 15 مفاعل نووي وتخطط لإنشاء 22 مفاعل.

- **الإمارات العربية المتحدة:** تخطط لإنشاء أول محطة نووية عام 2017 وبذلك سوف تكون أول دولة عربية لها محطات إلا أن هناك دول عربية بها محطات إلا أن هناك دول عربية أخرى تسعى لذلك وأهمهم مصر ولكن المشروع يتوقف فقط على القرار السياسي لأن بها إمكانيات بشرية وعلمية ضخمة في هذا المجال.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** يعمل بها 104 مفاعل نووي وتقوم حاليا بإنشاء 1 مفاعل وتخطط لإنشاء 31 مفاعل.[2]

---

[1]- هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق، ص141.

[2]- المرجع نفسه، ص141.

3- الطاقة المتجددة:

هي نوع من أنواع الطاقة التي لا تنصب ولا تنفذ وتشير تسميتها إلى أنها كل ما شارفت على الانتهاء تتواجد مجددا، ويكون مصدرها أحد الموارد الطبيعية كالرياح، والمياه والشمس وأهم ما يميزها أنها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، كونها لا تلف غازات ضارة كثنائي أكسيد الكربون وتؤثر سلبا على البيئة المحيطة بها، كما أنها لا تلعب دورا في مستوى درجات الحرارة ومصادر الطاقة المتجددة تعتبر متناقضة تماما مع مصدرها غير المتجددة كالغاز الطبيعي والوقود النووي، حيث تؤدي هذه المصادر إلى الاحتباس الحراري وإطلاق غاز ثنائي أكسيد الكربون عند استخدامها وانطلاقا من مدى أهمية الطاقة المتجددة، ظهر في الآونة الأخيرة واستغلالها لتكون مصدر الدخل والنفع المادي، وذلك من خلال الترويج لها وعلى الرغم مما تعاب به كيفية استغلال الطاقة المتجددة من كلفة حالية وعدم توفر الآليات والتقنيات اللازمة بشكل كاف إلا أن هناك عددا كبيرا من الدول التي تستعد للبدء بمشاريع استثمارية للطاقة المتجددة مع الحرص على رسم أبعاد سياسات هذه المشاريع والعمل على تطويرها وتنميتها[1].

1- مميزات الطاقة المتجددة:

هناك مجموعة من المميزات التي تسمح بها الطاقة المتجددة وتجعلها مصدرا مميزا للطاقة وأهمها:

- تتواجد الطاقة المتجددة بشكل جيد في كافة أنحاء العالم تعتبر الطاقة المتجددة صديقة للبيئة تتواجد بشكل دائم وتكون قابلة للتجدد مرة أخرى، يسهل استخدامها بالاعتماد على تقنيات وآليات بسيطة تمتاز بأنها طاقة اقتصادية جدا، تعد عاملا مهما في التنمية البيئية والاجتماعية وكافة المجالات، يساعد على خلق فرص عمل جديدة تساعد على التخفيف من أضرار الانبعاثات الغازية والحرارية.

[1]-هاني عبد القادر عمارة، المرجع السابق.

2- أنواع الطاقة المتجددة:

تأتي الطاقة المتجددة من عدة مصادر، ولها أنواع مختلفة ويمكن تقسيمها إلى عدة تصنيفات:

1- الطاقة الشمسية:

تعتبر الأشعة الصادرة من الشمس مصدر الطاقة الشمسية حيث استغلها الإنسان في مصالحه بالاعتماد على وسائل وتقنيات تكنولوجية ويمكن الاستفادة من الشمس في توليد الطاقة الحرارية والكهربائية[1]. أما الطاقة الكهربائية يمكن توليدها من خلال الطاقة الشمسية باستخدام المحركات الحرارية، وألواح الخلايا الضوئية الجمدية والمحولات الفولتوضوئية وقد تم استخدام الطاقة الشمسية في عصر ما قبل التاريخ وذلك عندما قام الرصبان باستخدام الأسطح المدمية لأسعار ميران المبيخ وفي عام 2012 قام أرشمس بحرق الأسطول الروماني وذلك من خلال تسليط ضوء الشمس عليه من مسافة بعيدة مستخدما في ذلك المرايا العاكسة وفي عام 1888 توصل وستون إلى طريقة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة ميكانيكية وذلك باستخدام ما سمي بعملية الإزدواج الحراري حيث قام بتوليد جهد بين نفط الاتصال الساخنة والباردة بين معدنيين مختلفين كالزنك والحديد مثلا.

2- الطاقة الحيوية:

تستمد الطاقة الحيوية مما يسمى بالكتلة الحيوية والتي هي عبارة عن مادة عضوية تعمل على أو قصب سكر وتعتبر مصادر الطاقة الحيوية مشابهة للوقود الأحفوري.

3- طاقة الرياح:

يلجأ الإنسان إلى الاعتماد على توربينات الرياح لاستخراج [2] الطاقة من الرياح وتوليد الطاقة الكهربائية منها، كما تستخدم طاقة الرياح لإنتاج الطاقة الميكانيكية فيما يسمى

---

[1]- أسماء رباعية، "**الطاقة المتجددة**"،(28 أوت 2021).

[2]- المرجع نفسه

بطواحين الهواء وما يقارب 2% من ضوء الشمس الذي يسقط على سطح الكرة الأرضية يتحول إلى طاقة حركة الرياح وتعد هذه كمية هائلة من الطاقة، والتي تفيض عن حاجة العالم من الاستهلاك في أي عام من الأعوام.

4- الطاقة الكهرومائية:

يستخدم هذا النوع من الطاقة في استغلال هذه الطاقة ليتم الاعتماد كليا على الطاقة الكامنة في المياه أو طاقة الوسع وتحويلها إلى طاقة حركية من خلال سقوط الماء وانسيابه من أعلى إلى أسفل ليتم إدارة بورتنات التوليد فيبدأ المولد الكهربائي بالدوران وبالتالي يعمل على إنتاج الطاقة الكهربائية.

5- الوقود الجوي المستدام:

يعتبر الوقود الحيوي منافسا قويا للنفط في ضوء ارتفاع أسعاره مما يؤدي إلى المساهمة بشكل فعال على حفض أسعار النفط واعتدالها كما أنه يلعب دورا في توفير إمدادات صحية مستمدة من مصادر الطاقة البديلة ومن أكثر النباتات المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي المستدام، قصب السكر، والطحالب.

*** فوائد الطاقة المتجددة:**

1- المجال العسكري:

من أهم تطبيقات الطاقة المتجددة في المجال العسكري [1] والتي يمكن استخدامها لتسهيل الحياة في المجالات العسكرية الجديدة ما يلي: نظام التسخين في الكليات العسكرية، وذلك لتلبية حاجات الطلبة إمداد الوحدات بالمياه الساخنة وذلك عن طريق استخدام السخانات التنمية الميدانية، تحلية تقنية المحطات اللاسلكية الثابتة.

[1]- أسماء رباعية، المرجع السابق.

2- المجال الزراعي:

تتعـدد اسـتخدامات الطاقـة المتجـددة فـي الاسـتعمال الزراعـي ومـن أهمهـا: تجفيـف المنتجات الزراعية، الصوبات التنمية.

3- المجال الصناعي:

تقطيـر وتحليـة الميـاه، شـحت البطاريـات فـي محطـات التقويـة التلفزيونيـة واللاسـلكية، إضـاءة الممـرات الملاحيـة أجهـزة الإنـذار المحليـة. نظـام تشـغيل مكبـرات الصـوت تسـخن البطاريات الكهربائية، توليد الكهرباء في القرى النائية.

المبحث الثاني: قضايا الطاقة في الاقتصاد العالمي.

تتجه الأنظار في عالم اليوم إلى قضايا الطاقة التي بلغت سلم الأولويات في العالم، حيث أصبحت ظاهرة عالمية بكل المقاييس، إذ أن توفيرها وتأمينها من القضايا الهامة على مستوى العالم، وقد تزايد الاهتمام حاليا إلى تنويع مصادرها وذلك لتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية المهددة بالزوال ومواجهة التهديدات البيئية والتطورات الاقتصادية.

المطلب الأول: إشكالية الندرة وتسعير الطاقة:

إن الاهتمام العام بندرة الموارد ليس شيئا جديدا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قامت الإدارة الرئاسية بأول حصر للمخزون من المورد الطبيعي عام 1907 وكان إنشاء الهيئة المعينة بذلك هو استجابة الاهتمام النامي بندرة المورد الطبيعي، وقد رأينا أن الزيادات السكانية ستتسبب في زيادة الطلب مع الموارد بأسرع مما لو كان عدد السكان مستقرا. ومدلولات هذا النمو المتزايد على طلب الموارد يمكن أن يكون عميقا، خاصة في الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث مستويات الاستهلاك الفردي عالية.

وقد تبينت أنه بينما الأسواق تزود تلقائيا باستجابات تصحيحية للندرة، وعدم كمال السوق والسياسة العامة قد قلص من كفاءة هذه الاستجابة وشمل عدم الكمال: القيود السريعة، موارد الملكية الشائعة، الوفرات الخارجية، والمعالجة الضرائبية للموارد وقد بحث قادر بين على إقتراح سياسة عامة على الاستجابة (مشكلة مورد معين تحت البحث).[1]

لقد شهدت السوق العالمية للطاقة تحولات جوهرية في الوقت الذي تركت فيه التطورات التكنولوجية الجديدة والسياسات التي تركز على المناخ تأثيراتها على استثمارات وأنماط الاستهلاك والتجارة، ففي الولايات المتحدة حولت ثورة الصخر الزيتي البلاد من دولة مستورة للطاقة إلى دولة لديها الإمكانيات لتكون مصدرة لها. وفي معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الطلب على الطاقة

[1]– توم تينبرج، **نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية والمعالجة الدولية لها**، ترجمة جلال البنا،(مجلس الأعلى للثقافة، 2004).

من المتوقع أن يظل دون تغيير يذكر إلى حد كبير، في حين أن النمو المتوقع حدوثه سيتركز تقريبا في الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة سنت أوروبا سياسات طموحة جدا. ولكن مكلفة تتعلق بالطاقة المتجددة كما أن غياب سعر معقول للكربون من الفحم المادة الوسيطة المفضلة لتوليد الكهرباء إضافة إلى ذلك تتطلع أوروبا إلى تنويع وارداتها بعيدا عن الغاز الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية في الوقت الذي بدأت روسيا تنظر إلى آسيا لتنويع قاعدة عملائها، وعليه فإن مستقبل أسواق الطاقة خاصة تجار الغاز العالمية. [1]

الاضطراب السعري ودور الأوبيك في تنظيم العرض أن الفرق بين السعر المتوقع للنفط والفعلي "سميث" مفاجأة Surprise أو صدمة Shock والمفاجآت أو الصدمات متعارف عليها في سوق النفط، ومن بين أسبابها صعوبة تقدير ما سوف تكون عليه محددات سعر النفط وليس لقصور فن معرفة علاقة السعر بمحدداته.[2]

إن مفاجآت سعر النفط تعكس اضطرابات في إنتاج النفط ارتباطا بحوادث خارجية ذات طبيعة سياسية مثل الثورات والحروب في بلدان منظمة. الدول المصدرة للنفط أوبك بنت أن هذه الأطروحة متأثرة بموجتي ارتفاع السعر أواخر 1973 وبداية الثمانينات، فالتغيرات في الطلب على النفط في سياق دورات الأعمال والأزمات المالية وامتداد أثرها في القطاع الحقيقي لاستهان بها، كما حدث أثناء الأزمة الآسيوية والأزمة المالية الدولية عام 2008، كما يمكن دائما معرفة إيقاع الطلب على النفط بدلالة حركة الاقتصاد العالمي بالمجمل والنمو في مجموعات الدول حسب مستويات التطور وتغيرات البنية القطاعية في تلك المجموعات والسياسات المؤثرة في استخدام الطاقة، من عناصر عدم الاستقرار في مجموع الطلب هو الطلب على النفط للتخزين. خاصة لعلاقته بتوقعات الأسعار وعلاقة الأسعار الفورية بالمستقبلية.

---

[1]– **"كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة؟"**، معهد بنو الحنجرة ،في: http://www.brookings.edu/doha.(27 مارس 2022)

[2]– أحمد إبرهي علي، "**تحليل سوق النفط العالمي**"، (آذار 2016).

كما أن عرض النفط أصبح عرضة للكثير من المفاجآت المستقبلية عن الحوادث ذات الطابع السياسي وتابعة لاكتشاف المزيد من الاحتياطات.

سعر النفط كان محدد بموجب إتفاقية طهران 1971 في مقابل تعهد الحكومات السماح للشركات بإنتاج الكمية الملائمة للسعر المحدد كما إزداد الطلب على النفط بعد إنتعاش إقتصادي 1972 و1973 كما إزداد الإنتاج قريبا من الطاقة القصوى في أغلبية دول أوبك وهناك طاقات قليلة فائضة لدى السعودية والكويت استخدمت بتردد وذلك لأن الأسعار لم تعد ملائمة نتيجة للتضخم وتآكل قيمة الدولار.[1]

في الأعوام الخمسة التي سبقت عام 2008 خاصة سنتي 2003 و2004 سجل الطلب العالمي في مجال الطاقة متوسط نمو سنوي قدرت 2.2 في المائة سنويا مقارنة بنسبة 1.2% أثناء فترة الأعوام الخمسة السابقة لتلك الفترة. وجاء عن الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن من المتوقع بلوغ الطلب على النفط نحو 130 مليون برميل يوميا في عام 2030 حيث سيكون المستهلك الرئيسي هو قطاع النقل وتتأثر البلدان المتقدمة بنصيب الأسد من الطلب العالمي. يبدو أن نمو الطلب كان أسرع في البلدان النامية ولاسيما آسيا (صين خاصة) ساهمت مجموعة صغيرة من البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط في هذه الزيادة وهو ما يعود جزئيا إلى توسع صناعاتها التكريرية والبتروكيمياوية والمعدنية.

العناصر الرئيسية التي تؤثر على مستوى الطلب على الطاقة هي ارتفاع مستوى الدخل، الأسعار، كثافة الطاقة) استخدام الطاقة نسبة إلى الدخل القومي) الاعتبارات البيئية، التطورات التكنولوجية والسياسات الحكومية ولرغم أن الطلب على الطاقة قد يتميز في البداية بعدم مرونة الأسعار فإن الزيادات في الأسعار قد تثير بعد ذلك تغيرات تكنولوجية تؤدي إلى خفض الطلب لا سيما إذا تبين أن لهذه الزيادات في الأسعار طابعا دائما.

[1]–أحمد إبرهي علي المرجع السابق.

إن اختلالات التوازن بين العرض والطلب كانت السبب الرئيسي في تقلب أسعار الطاقة وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر هي الأخرى على أسعار الطاقة كالإفراط في المضاربة.[1]

وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي والشواغل المتعلقة بالمحافظة على البيئة. كما أنه قد يستمر تقلب الأسعار في المستقبل، ذلك أنه رغم التدهور المؤقت للطلب الناجم على الأزمة الاقتصادية العالمية، يتوقع أن تستمر الزيادة في الطلب على الطاقة على نحو قد لا يوكبه العرض. والنفط أهم مصدر للطاقة يتوقع أيضا أن يظل كذلك، ولكنه مصدر نسبي لانبعاثات غازات الدفينة "أي يولد الاستهلاك الإجمالي لأنواع الوقود الأحفوري نحو 80% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حول العالم". نظرا للطابع غير المتجدد للوقود الأحفوري فهناك ضغوطات واحتجاجات متزايدة لتنويع إمدادات الطاقة والاستثمار في مصادر دخل بديلة وتوسيع استخدامها لتخفيف آثار تغير المناخ. [2]

المطلب الثاني: إشكالية التلوث في مجال الطاقة.

1/ أنواع الملوثات النفطية على البيئة:

1- الملوثات النفطية الغازية:

وهي مواد تتضمن الآبار النفطية على شكل غازات أو روائح أو بخرة أو دقائق متناهية الصدر تبقى معلقة في الهواء، وتعد من أكثر أنواع الملوثات الناتجة عن الصناعة النفطية لعمليات تحرق الوقود المستخدم داخل المواقع النفطية أو داخل محركات المركبات ومحركات إنتاج الطاقة أو نتيجة لعمليات حرق الغاز المرتبط لعمليات استخراج النفط وتكريره فتنقسم الملوثات النفطية الغازية إلى ما يلي:

أ- غاز أول أكسيد الكربون CO: وهو يعد من الغازات السامة المميتة نظرا لقابليته على الاتحاد مع هيموغلوبين الدم مكونا من ما يسمى بكازيوكسي هيموغلوبين الدم.

[1]- مذكرة أعدتها أمانة الأونكتات، **القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية**، (مؤشر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 18 مارس 2009).

[2]- مذكرة أعدتها أمانة الأونكتات، المرجع السابق.

ب- غـاز ثنـائي أكسـيد الكربـون CO2: وهـو أهـم الغـازات التـي لا تمثـل سـوى نسـبة ضـئيلة فـي تركيبـة الهـواء لا تتجـاوز 0.03% وأهـم مصـادره تتمثـل بـالبراكين وتحلـل المـواد الحيويـة بمثـل غـاز ثنـائي أكسـيد الكربـون أحـد الغـازات الدفيئـة المسـببة لظـاهرة الاحتبـاس الحـراري إلا أن زيادة تركيزه في الجو أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.

ت- غـاز ثنـائي أكسـيد الكبريـت: هـو مـن الملوثـات الخطـرة للهـواء فـي المـدن والمنشـآت الصـناعية وهـو غـاز حامضـي يتكـون مـن احتـراق الوقـود عبـر النظيـف الـذي يحتـوي علـى الكبريـت علـى الفحـم والـنفط، يـؤدي هـذا الغـاز إلـى التسـبب فـي الأمطـار الحامضـية التـي تلـوث التربة والنباتات الذي يقضي فيها بعد إلى إحداث خلل في التوازنات البيئية.[1]

ث- غـاز ثنـائي أكسـيد الكربـون: وهـو غـاز عـديم اللـون يتحـد مـع المـاء مكونـا حـامض النترسـتيك ولا يوجـد هـذا النـوع مـن الغـازات بنسـبة كبيـرة بـين الغـازات الناجمـة عـن حـرق الوقـود الـذي يحتـوي علـى الكبريـت ويعـد هـذا الغـاز ملوثـا للبيئـة نظـرا لكونـه يمثـل أحـد الأسـباب للأمطار الحامضية.

2- الملوثات النفطية الصلبة.

تشـكل النفايـات الصـلبة الحجـم الأكبـر مـن النفايـات الناتجـة مـن أنشـطة الصـناعة النفطيـة كشـكل الغطـاء الصـخري جـزءا مهمـا مـن هـذه النفايـات تتمثـل الملوثـات النفطيـة الصـلبة فـي المخلفـات الناتجـة عـن صـناعة التكريـر والرواسـب إذ تعـد هـذه المخلفـات التـي يطرحهـا القطـاع النفطـي مـن أخطـر الملوثـات الصـلبة نظـرا لاحتوائهـا علـى الهيـدوكربونات الثقيلـة مثـل العطريـات متعـددة الحلقـات فضـلا عـن المعـادن الثقيلـة الموجـودة فـي الـنفط الخـام، ثـم يـؤدي طرح هذه المواد في البيئة إلى تلويثها بشكل كبير.

3- الملوثات النفطية السائلة.

---

[1]- ندرة هلال جودة، هدير نبيل جعفر، **الآثار البيئية للصناعة النفطية: تطور الصناعة النفطية وانعكاساها على البيئة في العراق**، رسالة ماجيستير، (جامعة البصرة).

يحصل التلوث بالملوثات النفطية السائلة نتيجة لشرب النفط الخام والمبيعات النفطية من الأنابيب أو ناقلات النفط الخام ولسبب طفح المشتقات النفطية السائلة التي تنتاب من الخزانات عند ضخ هذه السوائل من الخزانات. فضلا عن المياه الصناعية التي تستعمل في عمليات الضخ التي تم عزلها من النفط الخام. التي تعد من المشتقات النفطية السائلة. التي غالبا ما تتلوث المياه المتدفقة من هذه الشبكات بالمواد النفطية.

2- تأثير الملوثات النفطية على البيئة:

أدت ظاهرة التلوث إلى تفاقم المشكلة البيئة وقد أهتم الباحثون بالتأثيرات الناجمة عن تسرب واحتراق النفط الخام الذي تسرب من الأنابيب وتأثيرات الغازات شديدة التنمية في المياه [1] السطحية والجوفية وفي الجهاز التنفسي للإنسان وإن هذه الأضرار لا تقتصر على الإنسان فقط وإنما تمتد إلى الحيوانات والنباتات فضلا عن أي التلوث النفطي لا يقتصر على جانب واحد من جوانب البيئة وإنما يشمل كل عناصر البيئة من ماء وهواء وتربة. آخر البنيات المتاحة تشير إلى أن العالم قد أحرق 150 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عام 2013 تنتج عنه عمليا أكثر من 300 مليون طن من غاز ثنائي أكسيد الكربون وهي كمية تقل عن 1% من الكمية الإجمالية لغاز ثنائي أوكسيد الكربون التي أنقها العالم من مقادر مختلفة عام 2013.

يتسرب عن حرق الغاز الطهي ليس فقط غاز ثاني أكسيد الكربون وإنما ينتج عنه غاز أول أكسيد الكربون وغاز كبريت الهدروجين فضلا عن ذلك يمكن أن يبقى جزء من الغاز بلا احتراق أحيانا وينطلق إلى الحد. كما هو ومن ثم فإن نواتج عملية الحرق التي تتأثر بكمية الأوكسجين والعوامل الجوية المختلفة كالرطوبة وسرعة الرياح ودرجة الحرارة.

يعد النفط الخام واحدا من أهم الملوثات المائية نظرا لسرعة انتشاره التي قد تصل تأشراته إلى مسافة 700 كيلومتر عن المنطقة التي تسرب منها. ينجم عن الصناعة النفطية بحلقاتها المتعددة من استخراج وتكرير ونقل وتصدير وتحميل وغيرها العديد من الحوادث

[1]- ندرة هلال جودة، المرجع السابق.

المؤدية إلى التلوث النفطي مثل عرق ناقلات النفط أو التسرب النفطي وإنتشار البقع الزيتية خلال عمليات الاستخراج أو النقل بواسطة الأنابيب الممتدة على مساحات واسعة التي قد تتعرض إلى حوادث وأعمال إرهابية فمثلا قد بلغت تلك الحوادث في العراق عام 2011 نحو 116 حادثة أسفرت عن تسرب 104750 برميل من النفط الخام.[1]

المطلب الثالث: الثروات الطاقوية المشتركة وخطوط الأنابيب

1- الدول المصدرة للطاقة:

بات أمن الطاقة تحكمه العديد من التغيرات التي تلقى آثار متبانية حيث تعدد وتنوع أبعاد مفهوم أمن الطاقة ويتبع المفهوم لشمل سلامة عمليات النقل الدولي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة والمستوردة وتأثر عمليات نقل النفط والغاز دوليا بالمشكلات الجيوسياسية أو الصراعات الاستراتيجية مع بعض أو كل الدول التي تمر بها خطوط نقل الطاقة. ويعد التعاون بين الدول المتحاور المنتجة للطاقة مهما لتغريز أمنها وتحقيق أو تطوير مصالح مشتركة أو متبادلة قائمة بها على مستوى الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة أو نقلها بدلا من التنافس بل التصارع عليها هذا التعاون بها يعد بدوره محددا أساسيا لفرض ضمان أمن الطاقة وهكذا تتضح أهمية بناء علاقات تعاون بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة المستوردة لها.

2- حالة الصراع الدولي:

تنظر روسيا إما النفط على أنه يشكل الأداة الرئيسية التي يمكن استغلالها في إدامة النفود الروسي في مجالها الحيوي وعدم فسخ المجال للنفوذ الغربي للتغلغل هناك لذلك فإن روسيا تسعى من خلال رغبتها في التحكم بخطوط الأنابيب في المنطقة، تأكيد ضرورة سير قواتها العسكرية للحد من الأخطار الأمنية الناجمة عن الصراعات التي تشكل عنصرا لتهديد تلك الأنابيب في المنطقة، تأكيد ضرورة نشر قواتها العسكرية للحد من الأخطار الأمنية الناجمة عن الصراعات التي تشكل عنصرا لتهديد

[1]- المرجع نفسه.

تلك الأنابيب الروسية، لتعمل بذلك من خلال ثنائية خط الأنابيب. التواجد العسكري في المنطقة على ممارسة درجة أكبر من الضبط والتحكم ولاسيما في الجزء الشمالي من القوقاز[1].

3- الدول التي تسمح بعبور الطاقة:

تعد خطوط أنابيب النفط بين الدول المختلفة أحد المؤشرات التي تستدل منها على حال العلاقات الدولية بينها وكذلك من أطراف المرور. وعبر ذلك الخط تتجسد توازنات العلاقات المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع ولأن خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الاستراتيجية العالمية فإن تتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس الاتجاهات السياسية للعلاقات بين الدول، ومن هنا تأتي الخريطة الاستراتيجية لخريطة الأنابيب في هذا الإقليم، فدور العوامل الجيوسياسية يدفع الدفع إلى اتخاذ إجراءات معينة أو الامتناع عن إجراءات معينة في سعيها لتدقيق مصالحها الوطنية حيث تتأثر النفط بالعوامل الجيوسياسية ويؤثر فيها. وتتعدد مصادر الأخطار التي تهدد أمن الطاقة منها الهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية والابتزاز أو التهديد السياسي، إذ يمكن لأمن الطاقة أن يلعب دورا هاما في الأمن الشامل والقضايا الجيوسياسية فالأوروبيين يزداد قلقهم بشأن استغلال روسيا لمواردها الطاقوية لإجبار جيرانها على الانصياع لتوجهاتها السياسية. بقيامها بقطع الغاز عنها فالبلقان منطقة ليست غنية بالنفط لكنها معبر ضروري لها من وسط آسيا إلى أوروبا وكذا الحال مع إيران التي تهدد دائما بغلق المضيق جال تعرضها لهجوم على منشئاتها النووية، وهي قادرة على تنفيذ وعودها عندما تكون هناك صراعات تصبح الممرات أحد الأهداف العسكرية وتشير بعض الدراسات إلى أن العالم لا يمكنه تحمل تكلفة المغامرة بضرب إيران وتمديد إمدادات النفط المتدفقة من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا[2].

---

[1]- عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، **مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية**، التعاون والصراع، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات،(2018).

[2]- عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، المرجع السابق.

أما التهديد في منطقة بحر فزوين تعد جورجيا الأمم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذ يتم نقل الغاز القزويني فائق الجودة إلى الأسواق الغربية عبر خطوط (باكو في أذربيجان إلى تلبيسي في جورجيا) وتصب في ميناء جيهان على سواحل البحر المتوسط التركية وتنقل يوميا مليون برميل من النفط وهكذا أدرك الروس مدى التحدي والخطر الذي يهدد مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية فبعد غياب طويل وسبات عميق تحركت روسيا بقوتها العسكرية تجاه مكامن الخطر فجاء هجومها العسكري على جورجيا. الذي فاجأ الغرب والولايات المتحدة بجورجيا، بوصفها درسا أعاد الثقة للروس بأنفسهم وأوقفت الشركات الفرنسية التي فقدت الثقة بمدى قدرة جورجيا على ضمان أنابيب باكو- تبيلسي- جيهان. وبذلك تم توجيه ضربة لخطط الاتحاد الأوروبي لبناء خط أنابيب (نابوكو) عبر القوقاز لقل غاز فنزوين ووسط آسيا إلى أوروبا بهدف تقليص اعتماد أوروبا على إمدادات الطاقة الروسية.

يتضح من ذلك أن المواجهة الروسية الأمريكية واردة جدا. وهي لا تزال في البداية الأولى وتتقاطع حصيلتنا الصراع على النفط من جهة والواقع الجيوستراتيجي في بحر قزوين من جهة أخرى فالسيطرة على النفط تستطيع الولايات المتحدة على تخزين هائل من الطاقة لإدامة هيمنتها على العالم لكن الحرب مع جورجيا قلبت الكثير من الموازين. ووضعت هدف ضرف الاتحاد الروسي ومحاولة تفكيكه بخاصة في شمال القوقاز على رأس أولويات الاستراتيجية الغربية وخصوصا الأمريكية.[1]

[1]- عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، المرجع السابق.

المبحث الثالث: الطروحات النظرية المؤطرة لارتباط الطاقة بالأمن.

يحظى المتغير الاقتصادي بأهمية بالغة لمرحلة التغير الهيكلي ونسقية التفاعلات الدولية في ظل تعدد الفواعل وتباين موضوعات المتخذة في مسار العلاقات الدولية ولذلك فقد قدمت مدارسها (الواقعية الكلاسيكية والجديدة) الليبرالية، نظرية المباريات، الاتجاه النقدي وجهات نظر مختلفة حول مستوى التعاون والعناصر والجهات الفعالة والأولويات الرئيسية لأمن الطاقة.

المطلب الأول: المطلب الأول: الطرح الواقعي ونظرية المباريات

1- الواقعية الكلاسيكية:

المنظور الواقعي والذي يعرف أصحابه ذوي الإتجاه المحافظ وبذوله كموضوع أو أحد مرجعيته وينظر التقليديون المفهوم الأمن على أنه محضور في الجوانب العسكرية كتحديد خارجي، في مركزية الدول كموضوع مرجعي للأمن، تبرز الواقعية بشقيها التقليدية والكلاسيكي يعتبر الدولة الفاعل المركزي في وضع استراتيجيات أمنية تتماشى والتهديدات الصلبة وأن القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني.[1] .

فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا تتوقف هذا السعي إلا عند الموت وعرف الواقعية بكونها التقليد النظري الأكثر هيمنة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية وتنطلق رؤيتها للعالم من اعتبار العلاقات الدولية كصراع من أجل القوة فالعامل الاقتصادي لا يعتبر أولوية للسياسات العليا وفق الرؤية الواقعية غير أن النفط كمتغير طاقوي يعتبر مغايرا ومختلفا وفق رؤية الواقعيين على غرار "ريشارد ديولمان" و"جيسيكا مايتوس" الذي يهتمون بضرورة توسيع أبعاد الأمن ليشمل البعد الاقتصادي حيث تم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي للدولة

[1]- هاجر محمد عبد النبي،"**أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة" (2000- 2015)**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، في:www.democraticac.de/p

.

واعتبار الأمن الاقتصادي كأساس القوة الدولة العسكرية. ويوفر لها تطلعات نحو مزيد من تعظيم قوتها من خلال ضمان الاستمرارية لسباق التسلح وعلى هذا الغرار حيث ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في (2006– 2010) على ضرورة تحقيق أمن الطاقة ولو تطلب استخدام القوة العسكرية لما يضمن تدفق النفط كما أن القوى الصناعية الكبرى تعمل على الحفاظ على قواعدها العسكرية في الدول المستهلكة حفاظا على ميادينها النفطية وهي استمرار التدفقات حيث ترى دراسة مشروع الأولويات القومية مدى تأثير الطاقة في الأمن القومي لدول المستهلكة من خلال تخلص إمداداتها الطاقوية الخارجية وبالتالي أمنها القومي فالدول ذات النزعة القومية في سياستها الطاقوية تكون أكثر استعداد لاستخدام القوة الصلبة في توجهاتها الطاقوية في المناطق المتنافس عليها. فيزايد أهمية البعد الطاقوي في العلاقات الدولية حول الصراع من المنافسة على الأرض إلى تنافس وصراع على الطاقة حيث تكمن أولها إلى تراجع الصراعات في شأن الأراضي إلى طاقوية (النفط) والتي ستأخذ في أغلبها الطابع العسكري حيث صبغ أمن الطاقة بصيغة عسكرية لضمان الإستقرار في المناطق الطاقوية[1] .

2– الواقعية الجديدة:

ترتكز الواقعية الجديدة على أهمية الدولة كفاعل أساسي في سياسة أمن الطاقة كما تهتم بتحليل سياق المصالح الوطنية والأمنية والمواجهات العسكرية والصراعات الإقليمية في مجال الطاقة وتعتبر الإجراءات العسكرية القوية لضمان أمن الطاقة من بين الموضوعات البحثية الرئيسية في الواقعية ومن منظري الواقعية الجديدة كلا من كاليكي وغولدوين اللذان

[1]– عبد الناصر جندلي،"**التنظير في العلاقات الدولية اتجاهات تفسيرية ونظريات تكوينية**"، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،(2007)،ص 136.

ينظـران إلـى أمـن الطاقـة فـي سـياق الأمـن القـومي فقـط وتعتقـدان أن تحـديات الطاقـة التـي تواجهها الدولة يجب أن تعكس بقعة في استراتيجية سياستها الخارجية.[1]

كمـا يهـتم الواقعيـون الجـدد بضـرورة السـيطرة علـى المـوارد الطبيعيـة الموجـودة فـي المحيطـات فوفـق لنينيـك فـإن النزاعـات بـين الـدول حـول الحصـول علـى الوقـود الأحفـوري سـتكون حتميـة نظـرا لأن احتياطـات الـنفط والغـاز المسـتقبلية تقـع فـي الخـارج ويعتمـد اسـتخراجها علـى نتـائج المناقشـات حـول ترسـيم الحـدود فـي المحـيط العـالمي[2]. ويعتبـر ديلسـون أن الأمـن البحـري هـو الشـرط الرئيسـي لضـمان توصـيل موثـوق للطاقـة وبالتـالي يجـب أن تضـمن الـدول معالجة الأنشطة الغير قانونية وحالات الطوارئ التي قد تحدث في الطرق المائية[3].

ويعتقـد الواقعيـون الجـدد أن المصـالح الوطنيـة يجـب أن تهـيمن علـى سياسـة الطاقـة سـواء مـن حيـث ضـرورة تعزيـز سـيطرة الدولـة علـى المـوارد الطبيعيـة أو مـن حيـث تـأمين إسـتراد الطاقـة الكافيـة وبالتـالي تعتبـر الصـفقات الشـائكة الخاصـة بإتفاقيـة الطاقـة أكثـر أهميـة بالنسـبة لهـم مـن العقـود متعـددة الأطـراف التـي يـرى أنصـار ذلـك الإتجـاه أنهـا سـتتراجع بسـبب تعقـد التنسيق بين مصالح الدول المتعددة[4].

أمـا بالنسـبة للصـراع علـى الطاقـة فيركـز الواقعيـون الجـدد علـى التغيـرات الأمنيـة الهيكليـة المتعلقـة بمصـالح الطاقـة التـي تزيـد مـن احتماليـه وقـوع العنـف العـالمي والهجمـات

)1(– Kalicki goldwyn, D (2005). Conclusion : energy, security and foreingn policy.in : kavlicki j. golduin. D(eds) energy and security : toward a new forengm policy. Sctrategy. Woodrow hopkins university press.

)2(– Nincie. Dj, kolin. 17 (2009) maritime security as energy security current threat and challcn gers in energy security challenger's for the pp 31.44.

)3(– willson. B (2012) mavitime. energysecurity nato. Sps spousared critical energy infrastructure protection (ceip) advanced research work shop (nato akwà. P1.

)4(– Elving. A (2014). A, chieving energy security in the EU national self– interest vs multiral. Cooperation.

الإرهابية وذلك لإيمانهم بأن تأمين الوصول إلى موارد الطاقة في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد العالمي على النفط والغاز ومع المنافسة الشرسة على موارد الطاقة وتقنياتها بين الدول يزيد من فرض النزاع والصراع العالمي الذي يتطلب تعزيز القدرات العسكرية ويؤدي بالتالي إلى تعقيد التعاون الدولي[1].

كما يجادل الواقعيون الجدد بأن موارد الطاقة مرتبطة ارتباطا وثيق بالسلطة لمجرد أنها تخلف نقودا سياسيا وسبب محدودية مصدر الطاقة التقليدية فإنها تحتل دورا رئيسيا في الدبلوماسية الدولية وبالتالي ووفقا لكل من R.Gilipin و S. Strange أن العامل الاقتصادي يحمي الأمن القومي الذي يخلق النفوذ السياسي للدولة[2].

2- نظريات المباريات بشأن ثنائية الطاقة والأمن.

تشير كلمة المباريات إلى مواقف التنافس أو الصراع بين الخصوم وكل لاعب يمتلك مجموعة من الاستراتيجيات المتاحة التي تكون معروفة لدى الخصم. (لكلا من الطرفين المتنافسين) لكي أي منهما لا يعرف بالضبط الاستراتيجية التي سوف يستخدمها المتنافس اتجاه الآخر والهدف من نظرية المباراة هو تحديد أفضل استراتيجية من قيل اللاعب وعلى افتراض أن خصمه عقلاني ورشيد وذكي وسيقوم بتحركات مضادة عكسية.

ما يلاحظ أن هذه النظرية اكتسبت أهمية بالغة بالاستعانة بها لتحديد الاستراتيجيات ولعل ما تشهده خارطة الغاز العالمية من تطور ملحوظ لا سيما مع بروز أطراف فاعلة في تصدير الغاز والهيمنة على طرق العبور مع الإشارة أن روسيا تملك أكبر احتياط عالمي من الغاز وتحتل الصدارة في التصدير لكن يلاحظ أن المنافسة تشتد خاصة في اختراق السوق الأوروبي الذي تشهد ارتفاعا في مجال الطلب على الغاز الطبيعي.

)1(- Klave M (2008), rising pawer shrinking. Planet. The new geopolitics of energy metropolitan books, new York, 352 pp.

)2(- Gilipin. R (2016), the political economy. Of international relation primeton university press. New York.

من خلال هذا العمل سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تساهم نظرية المباريات في تحديد الاستراتيجية المثلى لروسيا لتصدير الغاز.[1]

*** تعريف نظرية المباريات.**

تعرف على أنها عبارة عن أداة من الأدوات الرياضية تساهم في شكل كفئ وفعال في حل المشكلات التي تواجه متخذي القرارات وذلك عند قيامهم بالبحث عن الاستراتيجيات التي سواء كانت استراتيجيات الخصم معروفة لديهم أو غير معروفة، وفي ضوء ذلك تهتم نظرية المباريات بإجراء تحليلات رياضية لاستراتيجيات اللاعبين في مواقف الصراع أو التنافس المختلفة وفق قواعد معروفة مسبقا.[2]

2- نماذج احتكار القلة الخاصة بنظريات الألعاب.

تسمى نماذج احتكار القلة هذه أيضا بنماذج الاحتكار الكامل ونماذج التنافس الحر، ومن أهمها نذكر نماذج: كورنو COURNOT ونماذج Von stakl borg.

1- نموذج كورنو.

كل وحدة إنتاجية تعدل على إنتاج الكمية التي تحقق لها أقصى أرباح ممكنة (تعمل على تعظيم أرباحها)، معتبرة إنتاج الوحدات الأخرى من المعطيات بمعنى أن إنتاج الآخرين بالنسبة لكل وحدة إنتاجية تعتبر ثابتة لا تتأثر بما يتخذه المنتج من قرارات.

2- نموذج فون ستاتلبرج.

---

[1]- محمود العوني وآخرون، "**دور نظرية الألعاب في تحديد الاستراتيجيات**" نمذجة رياضية قياسية لمنافسة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي،(مجلد16) ، (العدد1) (2021/06/30،) ص 190- 207، مجلة الأبحاث الاقتصادية.

[2]- موقع إلكتروني: http://elearning.centre-univ-mila.dz.

بافتراض وجود وحدتين إنتاجيتين تنشأ بينهما منافسة تؤدي إلى قيام إحداها بدور الوحدة القائدة والأخرى بدور الوحدة التابعة ولكل منهما اختيار الدور الذي تقوم به وما أن يتحدد هذا الدور يكون على التابعة في حالة كورنو تحديد حجم الإنتاج الذي يحدد أقصى ربح ممكن أخذه إنتاج الأخرى كمعلمة ثابتة أما الوحدة القائدة فإنها تعلم أن الأخرى تتصرف كتابع وتقوم بتعظيم أرباحها وعلى هذا الأساس فكل وحدة إنتاجية إذن بعد أن يتحدد دورها كقائدة أو تابعة تحاول تعظيم ربحها وبهذا يتم تطبيق النظرية عندما تكون شركة رائدة وباقي الشركات تكون تابعة لها وتأخذ نفس العلاقة بين السعر والكميات.

3- فرضيات النموذج.

قام الباحثان Jean- pierrehanseir و Jac quespercebois من خلال هذه الدراسة بتجميع كل الأسواق الأوروبية في سوق واحد، وبافتراض بأن الاستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي مرن مع الأسعار، وبتحديد سنة مرجعية واحدة مثلا سنة 2020 تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على اختراق السوق الأوروبي وباستعادة قيود الأحجام (الإنتاج، النقل، ...إلخ) والتغيرات الموسمية في الطلب وكذا نشاطات تخزين الغاز الطبيعي العلاقة بين أسعار الغاز الطبيعي والأوروبي P والاستهلاك q المعادلة التالية:

$$p=a-bq$$

بحيث: $0<a$ و$0<b$ هما المعاملات الدالة الطلب العكسي للغاز الطبيعي وهذه المعاملات هي خارجية هذه الدراسة التي ستكون محسوبة بطريقة إحصائية ويتمثل ثلاثة منتجين محتملين لتموين أوروبا: روسيا والتي يتم فهرستها بالفهرس 1 والممونين الآخرين العاديين للغاز التقليدي.[1] (النرويج، هولندا، الجزائر) والتي يتم تجميعها بالفهرس 2 والولايات المتحدة التي تبيع غازها الصخري في الفهرس 2 وبافتراض ثبات مختلف التكاليف الحدية للتموين (بما في ذلك الإنتاج والنقل) C1، C2، C3الأحجام المقترحة بالمنتجين الثلاثة يرمز لها على التوالي ب: X1، X2، X3 ويجعل فرضية بأن مختلف المنتجين

[1]– محمود العوني وآخرون، المرجع السابق.

يمارسون طاقة السوق على المستوى الأوروبي قياسا بمعرفتهم دالة الطلب العكسي المعطاة بالمعادلة 1 ويشاركون بمختلف برامجهم لزيادة الأرباح، هذه الفرضية استعملت شكل بارز في النماذج الغازية المنافسة غير التامة وتم تبريرها بالتركيز القوي الاحتياطي.

4- النموذج المرجعي: النموذج o.

النموذج المرجعي المستند عليه كمؤشر هو فقط روسيا والمنتجين الآخرين المتعادين (المنتجين الأول والثاني) يقومون بتموين الغاز الطبيعي بالنسبة للمنافسة فإن كل منتج ملزم باختيار الحجم للتموين بهدف زيادة ربحية 'منافسة على الأحجام) هذه الطريقة لنمذجة المنافسة غير التامة مكيفة بصفة خاصة مع الأسواق الغازية.

الحجم الكلي الممون في السوق يكتب بالمعادلة التالية:

$$q= x1+x2 \quad (1)$$

والسعر يكتب بالمعادلة التالية:

$$P= a-b(x1+x2)$$

كل منتج يحث لتعظيم ربحه من جانب واحد.

برنامج روسيا يكون على النحوي التالي:

$$MAX\ (a-b(x1+x2)) \quad st\ x1\geq 0$$

وبرنامج المنتج الثاني على النحو التالي:

$$MAX\ (a-b(x1+x2))x2-c2x2 \quad st\ x2\geq 0$$

5- روسيا في مركز الزعامة.

(1)-محمود العوني وآخرون، المرجع السابق.

النموذج الأخير يعتبر أكثر خداعا من قبله يفترض مسبقا بأن روسيا تستحوذ على معلومة إضافية مقارنة بمنافسيها على حساب تركها للتكاليف وبعبارة أخرى لوضعيتها المهيمنة على السوق (المبررة بقوتها الجيوسياسية) روسيا تتوقع رد فعل من المنتجين الآخرين ومتكامل لتحقيق هدفها الأمثل هذه الوضعية هي على العموم مندمجة بفعل المنافسة الغير تامة من نوع ستاتلبرج أين تكون روسيا هي الزعيمة والمنتجين الأخرين هم تابعين لها.[1]

إن نموذج ستاتلبرج يحل بفعل الطريقة العكسية: حيث تم حساب أولا دوال رد الفعل للتابعين بافتراض أن قرار الزعامة باختبار في وقت لاحق وبإدماج هذه الأخيرة في دوال هدف الزعامة لتحقيق الأمثلية.

6- التطبيق الرقمي والآثار الاقتصادية.

إن العلاقة بين أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي p والاستهلاك q معطاة بالمعادلة التالية:

$$P=a-bq$$

من أجل تطبيق الرقمي نختار وحدات تقاس بالمليار متر مكعب BCM للأحجام ودولار لمليون وحدة الحرارية البريطانية Mmbtu $ بالنسبة للأسعار والمعطيات تتلخص كما يلي:

$$C1= 2.0 \text{ .\$./Mmbtu. } C2= 4.0. \text{ \$/ Mmbtu}$$

$$C3= 6.0 \text{ . \$. / Mmbtu= 80 \$/ Mmbtu= 0.4 .\$. Mmbtu/BMC}$$

[1]- محمود العوني وآخرون، المرجع السابق.

إذا تبنت روسيا استراتيجية من نوع كورنو والتي تكون في نفس الوضعية بالنسبة للدول المنافسة لها فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية السوق يخفض كثيرا حصتها فيه (فكانت هي التي تمثل الزعامة) لأنها ستنخفض من 52% إلى 37%. [1]

من خلال هذا العمل ستخلص الدول الفعال لنظرية الألعاب في تحديد الاستراتيجيات حيث عند قيامنا بالتطبيق الرقمي للنظرية على نماذج احتكار القلة وتحديد توازن ناش بالإسقاط على استراتيجية التصدير للغاز الطبيعي الروسي المنافسة للاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من افتراض التحركات المضادة ومختلف الفاعلين في السوق الأوروبي. كما تم خلال هذه النظرية معرفة الاستراتيجية التي تكون ممكنة لروسيا في ظل احتكار القلة وهيمنتها على المدى الطويل الأجل بافتراض تكلفتها الحدية للإنتاج التي هي أقل بكثير ارتفاعا من تلك المتعلقة بإنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة. وتم ذلك وفق النماذج المقترحة لتوازن ناشئ لنموذج كورنو وستايكلبرغ حيث تطلب التطبيق تقدير المعلمات وفق دالة الطلب العكسية ومعرفة تكاليف الهامشية لكل ممون إلى أوروبا وذلك حتى يتسنى حساب أحجام الإنتاج وفق كل نموذج في إطار المعادلات المتحصل عليها.

كما نشير أن قواعد اللعبة تستدعي دراسة المنافسة العالمية وهنا نشير إلى التوجه الجديد لاستراتيجية التصدير الروسية التي تسجل مشاريع هائلة لتجسيد خطوط جديدة والوصول بأقل تكلفة إلى الأسواق والمسارعة إلى إبرام العديد من العقود مع بلدان أخرى في آسيا كالصين مثلا، بالإضافة إلى ذلك إمكانية دخول الغاز الصخري للولايات المتحدة الأمريكية سوق الغاز فلا بد من توخي الحذر فالموارد وإمكانيات الإنتاج ليست وحدها العامل المحدد لتصدير الغاز الطبيعي.[2]

المطلب الثاني: الطرح الليبرالي حول الطاقة والأمن.

---

[1]– مرجع نفسه.

[2]– محمود العوني وآخرون، المرجع السابق.

نجد ضمن تياراته نظرية الاعتماد المتبادل في تفسير العلاقات الدولية التي تركز على البعد الاقتصادي فقد جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى دولة أخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سيطرة دولة أخرى ومن خلال فكرة الاعتماد المتبادل المركب التي طرحها "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" التي برزت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ما زاد من العلاقات التعاونية وتوزيع الإمكانات والموارد المتاحة بين الوحدات الدولية وكذا نجد أن للأمن الطاقوي برز في هذا الشق حيث أن الاعتماد المتبادل من تقاسم المواد المتاحة من شأنه أن يخلق علاقة سلمية بين الدول لذلك نجد أن العلاقة بين الدول المنتجة والمستوردة للمصادر الطاقوية هي علاقات وطيدة بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين فالدول المنتجة تحتاج لتصدير مواردها أما الدول المستهلكة فإن نشاطها الاقتصادي مربوط بتلك المواد الخاصة ونظرا لكون معظم الدول الصناعية الكبرى غير قادرة على تحقيق تأمين احتياجاتها النفطية فإن سياستها الأمنية والطاقوية ستنتجه لها تحقيق أو ضمان تدفق النفط من المناطق النفطية بشتى الوسائل، الأمر الذي يجعل لكل طرف مرتبط بالآخر.[1]

ويحرص على عدم نزع هذه العلاقة ولعل أهم طرف كذلك هي دول العبور التي قد تشكل تهديدا لطرفين لكن في حال إشراك هذه الأخيرة في العلاقة من خلال ربطها بمصالح أخرى من خلال منتجات وسلع ما. فإن ذلك سيجعلها تسعى بدورها لضمان استمرارية تلك العلاقات من خلال وجود الانجراحية والحساسية كمحرك لهذه العلاقات.

أما فكرة القوة الناعمة Soft power التي تشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف على طريق الاستمالة لا الإكراه فنجد أن دولة ما إذا كان لديها القدرة على تفعيل إمكانياتها

[1]– الوليد أبو حنيفة، "**الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية**"، دراسة في المفهوم والأبعاد، مركز ديموقراطي عربي،(13 يناير 2017)، http://deocraticac.dz.

(خاصة لمصادرها الطاقوية) لتبلغ الأهداف. يبرز ذلك جليا في المحددات السياسية الخارجية للدول التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية وتقوم بتوظيفها. [1]

*** الطرح الليبرالي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي.**

1- في معنى الاعتماد المتبادل:

نشير في البداية إلى أن ظاهرة الاعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قيمة قدم الإنسان ذاته ينيئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب لم تكن أبدا معزولة عن بعضها البعض بل كانت تعرف حالة من التعامل والتبادل بينها وأنه لم يكن بقدور أي منها أن تكون مكتفية في العيش عن الأخرى بل هناك قدر من الاعتماد المتبادل بينها الاعتماد المتبادل لا يثير في تعريفه وتحديد مفهومه كيفية المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية بحيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كما لا يثير جدلا حول وجوده والاعتراف بذلك فحتى الواقعيين الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، ولكن الحبل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسات الدولية وفي مضامينها وكذا بإمكانية أن يكون عاملا محفزا ودافعا إلى السلم القومي.

تعرف نادية محمود مصطفى الاعتماد المتبادل بأنه ظاهرة غير قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد والقطاعات بين الدول ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم. كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء هذه التأثيرات الخارجية.[2]

ومما يستفاد هذا التعريف هو إشارة الكاتبة إلى عنصرين أساسيين وينتجان عن أي عملية اعتماد متبادل هما: الحساسية والهشاشة. فالحساسية تعني تأثر دولة ما أو عدة دول

---

[1]- مرجع نفسه.

[2]- محمد الطاهر عديلة، "**الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**"، جامعة محمد بوضياف، "المسيلة: العدد الخامس عشر".

بما يحدث من تغيرات في دولة أو عدة دول أخرى وإحدى وسائل قياس هذا العنصر هي دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية كالقول مثلا أن ارتفاع سعر القمح في الدول المنتجة له يؤدي إلى إرتفاع سعره بصورة آلية لدى المستوردة له. أما الهشاشة فتشير إلى قدرة الدول على تحمل التكاليف عند تعرضها للتغيرات الخارجية فقد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار الغاز مثلا ولكن تستطيع إحداهما أن تجد مصادر طاقة بديلة تخفف بها اعتمادها على الغاز فيما تعجز الأخرى عن ذلك.

يفترض مفهوم الاعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين الدول خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينها تبادل كثيف وعلى العكس من ذلك، كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما انخفض مستوى الاعتماد المتبادل بينها وزادت درجة الاستقلالية وهذه الأخيرة هي ما يقابل ويناقض ظاهرة الاعتماد المتبادل.[1]

وندرة الاعتماد المتبادل وبثقة الصلة بفكرة الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد المعولم إذ تعتبر ركنه الأساسي فلا يمكن الحديث أبدا عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل "الدولي" الذي يكفل وجوده واستمراره ولقد أصبح الاقتصاد العالمي يلعب دورا كبيرا في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية وأصبحت الدول أكثر ارتباطا وتبعية له، خاصة في ظل العولمة والفرضية المتداولة في هذا المجال أنه كلما انخرطت الدول في الاقتصاد العالمي كلما زادت درجة حساسيتها وانخفضت فعالية استقلاليتها وبالتالي أصبحت أكثر عرضة لتغيرات الاقتصاد العالمي فعلى سبيل المثال قد تعتمد دولة نفطية ما على استثمارات شركة بترولية عالمية، وتراهن هذه الأخيرة بكل استماراتها في هذه الدول النفطية

[1]– محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق.

ومن ثم ينشأ اعتماد متبادل بينها فكما يكون الاعتماد المتبادل بين الدول قد يكون بين أطراف غير دول.

2- مؤشرات تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية.

يولد أنصار الاعتماد المتبادل مجموعة من الخصائص أو السمات ليؤشروا بها على الوجود الفعلي لظاهرة الاعتماد المتبادل وتنامي دورها في العلاقات الدولية فمن الناحية النظرية يستندون إلى مجموعة من المعايير يحكمون من خلالها على وجود الظاهرة من عدمه وهذه المعايير تتمثل في:

1- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.[1]

2- درجة حساسية الفاعلين الدوليين.

3- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.

4- توافر أطر المؤسسة للتفاعل بين الوحدات الدولية.

بينما هناك مجموعة من المؤشرات العملية التي تدل على أن العالم بات يعرف بالفعل حالة متقدمة من الاعتماد المتبادل والتي من خلالها يمكن استكشاف المعايير السابقة وهي:

1- تضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي لا تتميز باستراتيجية معينة في الأهمية بمعنى أن قضايا الأمن العسكري لم تعد تحتل الأولوية كما كانت. بل أصبحت تزاحمها قضايا أخرى مثل الاقتصاد، البيئة.

2- تصبح المؤشرات التي تدل على أن القوة الاقتصادية بين الدول التي تسود بينها حالة من الاعتماد المتبادل.

[1]- محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق.

ومن المؤشرات التي تدل على أن القوة الاقتصادية أصبحت تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية حاصلة بعد نهاية الحرب الباردة نجد ما يلي:

1- هناك توجه عالمي حول تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والنافتا بقيادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأسيوي سيكفي بقيادة كل من الصين واليابان.

2- توسع وتنامي العولمة الاقتصادية باندماج دول أوروبا الوسطى والشرقية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وكذا في الاتحاد الأوروبي وهي الدول التي تنظر إلى الاعتماد المتبادل كميكانيزم أساسي للإنظام إلى أي تكتل.

هذه المؤشرات وغيرها تدل بوضوح حسب الليبراليين أن تحولا عميقا[1] فتمس جوهر العلاقات الدولية كما أنه أعاد ترتيب الأولويات والموضوعات في السياسات الخارجية للدول فلم تعد القوة وتحقيق الأمن هي فقط ما يهم الدول وإنما توسعت وتنوعت اهتماماتها لشمل الاقتصاد أو مسائل السياسة الدنيا بتعبير جوزيف ناي.

- الفرضية الليبرالية: الاعتماد المتبادل عامل محفز لتحقيق الأمن والسلم.

يعتقد الليبراليون أن الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجية الحرب فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم والأمن لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول ويؤكدون على وجود علاقة بين الاعتماد المتبادل من جهة والتقليل من النزاعات من جهة أخرى.

يلخص كل من سارلزد ديفيد وعفاف بن السايح الحجج التي يسوقها الليبراليون في التدليل على الارتباط القوي بين الاعتماد المتبادل وتحقيق الأمن على النحو التالي:

[1]- محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق.

1- الأمن يفترض ويقتضي الاعتماد المتبادل فهو يقلل من اللجوء إلى الحرب حتى في حالة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ لأن الدولة الأكثر تبعية في علاقة تجارية ما سوف لا تحطم علاقتها الاقتصادية وتدخل في نزاع لأنها سوف تخسر أكثر.

2- الاعتماد المتبادل يربط الدول ببعضها البعض ويقودها إلى التعاون فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى التقارب بين الدول من خلال التعاون الذي هو ضروري لسير وديمومة العلاقات الدولية لأن حسب الليبراليون يشكل هذا الأخير في العلاقات بين الدول بديلا حقيقيا عن علاقات القوة لأنه سوف يقوم على منطق المفاوضة والتبادل والمنفعة المشتركة كما أنه يؤسس لعلاقات دولية سلمية من خلال الإعلاء من شأن الاعتبارات والاهتمامات الاقتصادية في مقابل التقليل والحد من اللجوء إلى التصورات والسياسات الدولية المبنية على فكرة القوة.[1]

المطلب الثالث: طرح النظرية النقدية في ارتباطات الطاقة والأمن.

تعتبر الطاقة النقدية أن البعد الاقتصادي للأمن مرتبط بالبنية الاقتصادية، وأن الأمن الاقتصادي هو ضمان رخاء الفرد وتحريره من الحرمان وضمان الرفاهية له، وذلك يكون بتوفير الحاجيات الأساسية التي يأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية بغرض تحقيق التقدم في المجالات الأخرى.

كما أن ربط النقديون الأمن بعناصر متعددة لتوسيع مفهومها، نجد من بين هذه العناصر مسألة زيادة الاعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي، سيجعل هذه المسارات كما هو الحال بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير في إنتاجها في التزويد بمصادر الطاقة التي تقوم بإستردادها.

ويذهب في هذا الإطار الإتجاه النظري لدراسات بحوث السلام الذين اهتموا بالبعد الاقتصادي للأمن نجد مثلا "باري بوزان" إلى أنه يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات من بينها:

[1]- محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق.

1- اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول.

2- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل النفط أهم عناصرها.

وهما يبرز باري بوزان قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني الاقتصادي، وهو الأمن الطاقوي الذي يشمل خاصة الغاز والنفط، هذا الأخير الذي يعطي نسبة 40% من العرض العالمي للطاقة الدولية، والمتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى حدود 30% مع حلول سنة 2030.

وعلى أساس نظرية مركب الأمن الإقليمي "لباري بوران": التي تعتبر أن مجموعة من الوحدات التي تترابط عملياتها الخاصة بالأمن، ولا يكون من المعقول تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها". ويتوسع نظرية الأمن الإقليمي ضم قطاعات أمنية عديدة، وانطلاقا من نظرية الأمن الإقليمي لبوزان ينظر "باونكوربي" إلى قضية أمن الطاقة كمسألة ذات أبعاد متصلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المتعددة، يكون الأمن الطاقوي جزء جد بارز في مركب الأمن لمجال إقليمي معين، يسمى "مركبات أمن الطاقة" التي تنتج عن تفاعلات طاقوية مترابطة بين أكثر من دولة في نفس الجغرافي، تربط بينها علاقة تبعية طاقوية، ويكون إدراك تلك التبعية بين تلك الدول على أنه تهديد (أمنته)، ويضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل الإنتاج: بالنسبة للدول المصدرة، الشراء: بالنسبة للدول المستوردة، وعبور الطاقة: بالنسبة لدول التي تمر بها الطاقة.[1]

[1]- الوليد أبو حنيفة، المرجع السابق.

الفصل الثاني

جيوسياسية الطاقة

الروسية اتجاه أوروبا في

تجاذبات التنافس والتعاون

تعد الطاقة بكل أنواعها أحد الركائز الأساسية لمصدر القوة، والاعتقاد السائد لدى القوى العالمية في أنه من يسيطر على أكبر قدر من موارد الطاقة، يملك القوة، ومع ذكر الطاقة لا يمكن تجاهل روسيا كأغنى دول العالم طاقويا، واعتباره دعامة رئيسية من دعائم أمنها القومي، وكذلك هي من أكبر الموردين لأوروبا وهذا ما شكل موجات تتراوح بين التنافس والتعاون .

المبحث الأول: الطاقة في علاقات روسيا بأوروبا: القدرات والاحتياجات

تعد روسيا من أكبر مزودي الدول الأوروبية بالغاز والنفط، ويحافظ كلا الطرفان على تعزيز دور الشراكة في مجال الطاقة، باعتبار روسيا مورد آمن وموثوق لضمان سير الإمدادات وفق الاتفاقيات، وهذا منح روسيا ورقة رابحة.

المطلب الأول: القدرات الطاقوية الروسية: عرض إحصائي

تهيمن روسيا على سوق الطاقة وتتحكم في واردات الاتحاد الأوروبي، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه شركة "غاز بروم" في البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي، وسيطرتها على وارداته من النفط والغاز، وسعي روسيا إلى استخدام مواردها من النفط والغاز لتحقيق أهداف جيوسياسية، بما يؤكد المخاوف من أنها ومع قوتها العسكرية، سوف تستغل افتقار الدول المجاورة لها لموارد الطاقة وتصير تجارتها نوعا من الحرب الباردة وأداة للضغط في المسائل السياسية، خصوصا وأنها تتبع استراتيجية ذات أبعاد مختلفة لدعم قدرتها التنافسية في الفضاء الأوروبي، وإحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها، وهذا ما دفع الدول الأوروبية للبحث عن بدائل من أجل تقويض الطموحات الروسية وتحرير أوروبا طاقويا.[1]

تعد روسيا أغنى دول العالم من حيث احتياطي الموارد المعدنية العالمي، فلديها 10 % من الاحتياطي العالمي من النفط، و25 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وإمدادات وفيرة من المعادن الثمينة، ومعظمها يقع في سيبيريا والشرق الأوسط، ساهمت هذه الوفرة في المعادن بتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة وجعلها من أكبر مصدري الطاقة على مستوى العالم، حيث كان النفط والغاز العاملين الرئيسيين لمصدر العملة الصعبة لروسيا الاتحادية.[2]

---

[1]. نوار عبه ، "**تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية**" ، الشبكة الدولية للمعلومات ، على الرابط:
http //www.kobayat.com

[2]. فيرونيكا حليم فرانسيس، **جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 2019) ص 152.

صادرات الطاقة الروسية تعني الكثير بالنسبة للعديد من دول العالم،لكنها بالنسبة للدول الأوروبية تمثل محطة مهمة، سواء كان الحديث عن النفط الخام و المكثفات، أو عن الغاز الطبيعي، أو حتى أكثر مصادر الوقود الأحفوري تلويثا، ومع الغزو الروسي لأوكرانيا، تزايد القلق حيال أمن الطاقة في أوروبا تحديدا، بالنظر لكونها مستوردا رئيسا لإمدادات الطاقة من موسكو،حتى أن وكالة الطاقة الدولية أعدت خطة للحد من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي.

وأمام ذلك، فإن عام 2021 خير دليل على حجم حصة أوروبا من صادرات الطاقة الروسية،بالنظر إلى أن دول أوروبا لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية شكلت 49% من صادرات روسيا من النفط الخام و المكثفات،ونحو 74% من صادراتها للغاز الطبيعي، و32% من صادرات موسكو للفحم، وفي حين أنتجت روسيا 10,1 مليون برميل يوميا من النفط الخام و المكثفات خلال عام 2021، فغن صادراتها بلغت 4,7 مليونا أو ما يزيد عن 45% من إجمالي الانتاج، وفق المعلومات التي نشرتها إدرة معلومات الطاقة وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن صادرات روسيا من هذا الوقود الأحفوري سواء عبر خط الانابيب 84%، أو على شكل غاز مسال 16%، بلغت 8,9 ترليون قدم مكعبة خلال عام 2021، من إجمالي 24,8 ترليون قدم مكعبة أنتجتها روسيا، أما الصادرات الروسية من الفحم خلال العام الماضي بلغت 262 مليون طن،وهو أكثر من 50% من إنتاج البلاد.[1]

في 2021 بلغت صادرات روسيا من النفط الخام و المكثفات 4,7 مليون برميل يوميا، ما يعادل أكثر من 45%من إجمالي الإنتاج البالغ 10,1مليون برميل يوميا. وكانت دول أوروبا لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المستورد الرئيس،بنحو49% من إجمالي صادرات الطاقة الروسية تليها منطقة آسيا وأوقيانوسيا بمقدار 38% وعلى مستوى الدول، استوردت الصين وحدها ثلث صادرات النفط الخام و المكثفات الروسية في عام 2021 أي 1,4 مليون برميل يوميا وفقا للبيانات. وتلقت هولندا وألمانيا معا 1,1 مليون برميل يوميا، ما يعادل ربع صادرات الطاقة الروسية، بينما استوردت الولايات المتحدة 199 ألف برميل يوميا من النفط الخام أو ما يعادل 4% من الإجمالي. وكانت أوروبا أكبر مستورد إقليمي للغاز الطبيعي من موسكو، بما يعادل 74% من إجمالي صادرات الطاقة الروسية في

[1]. وحدة أبحاث الطاقة، تقرير اصدر في 16 مارس 2022 على الرابط: https//attaqa.net

2021، بقيادة ألمانيا وتركيا وإيطاليا. أما قارة آسيا فقد استوردت كل من الصين واليابان 10% أي ما يعادل 882 مليار قدم مكعبة من الإجمالي.

أما بالنسبة للفحم فقد بلغت الصادرات الروسية 262 مليون طن، أي أكثر من نصف إجمالي الإنتاج عام 2021، وعلى عكس النفط والغاز كانت دول آسيا المستورد الرئيسي للفحم إذ استوردت الصين 25%، بينما حصلت كوريا الجنوبية وتايوان معا على 22% من صادرات الفحم الروسية، وتلقت كل من ألمانيا و هولندا و تركيا وبولندا 24%.

تعد روسيا فاعلا طاقويا، حيث تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، مقداره 1,688 تريليون متر مكعبا، بما يعادل 23,4% من الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، ويتم تصدير ما لا يقل عن 191 مليار متر مكعب، الجزء الأهم منه يتجه نحو أوروبا والعالم، بينما تمتلك ثامن أكبر احتياطي عالمي للنفط، وبهذا يشكل قطاع الطاقة في روسيا ربع الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يأتي الدخل الرئيسي من النفط والغاز الطبيعي وبهذا يشكلان 68% من إيرادات التصدير الروسية، حققت الصادرات الروسية الطاقوية نموا قويا مدفوعا بالطلب الأوروبي والصيني على وجه الخصوص وأدى ذلك إلى زيادات كبيرة في أسعار الغاز والنفط استجابت روسيا لذلك مع زيادة الطلب وهذا شكل دفعة للاقتصاد وعزز مكانتها في الساحة الدولية باعتبارها قوة عظمى في مجال الطاقة.[1]

المطلب الثاني: الاحتياجات الطاقوية الأوروبية و خريطة تغطيتها

بالحديث عن توزيع المصادر الطاقوية فهي موزعة بطريقة مختلفة عبر العالم، من قارة لأخرى ومن منطقة لأخرى، كذلك الأمر بالنسبة للدول الأوروبية فهي موزعة بين دوله بشكل غير عادل، فمجمل النفط المستهلك في أوروبا هو مستورد باستثناء بريطانيا التي تحقق الاكتفاء الذاتي، ويمثل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر سوق للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تقدر ب 16,4% ، أما الحقول النفطية فهب متباعدة عن بعضها كحوض الباريزي والألزاس في فرنسا، وتوجد بعض الحقول في هولندا وألمانيا وكذلك في إيطاليا والنمسا كما يوجد في بريطانيا. وبالرغم من وجود حقول نفطية في القارة إلا

[2]–tatiana mitrova . russia’s energy strategy– 2035 (december 2019) p 32.

أن ذلك لا يغطي الطلب الهائل على المواد الطاقوية وبالتالي تلجأ الدول إلى الاستيراد وهو ما يسمى بالتبعية الطاقوية الأوروبية، يعد الاتحاد الأوروبي محاط بأكبر منتج للطاقة، على الرغم من قدرته الطاقوية المحدودة إلا أن الموقع الجغرافي للدول الأوروبية يسهل عليها مهمة الحصول على الموارد الطاقوية وكذا تنويع الموردين عن طريق دولتي عبور هامتين " أوكرانيا وتركيا" وهذا يسهل الحصول على احتياطات كل من بحر قزوين، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا والبحر المتوسط والميزة الجغرافية مهمة من أجل تعزيز امن الإمدادات الطاقوية .[1]

ارتفع الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي بنسبة 50% سنة 2020، أي أن حصة الغاز الروسي سترتفع بشكل عام نسبة للطلب الأوروبي عليه، في حين وصلت نسبة الغاز الروسي في السوق الأوروبية لـ 40% وهذا يؤكد أن أوروبا لن تستطيع الاستغناء عن الغاز الروسي أنه الأكثر حضورا في السوق الأوروبية، هنا ارتباط طاقوي أوروبي واضح بروسيا خاصة الغاز الطبيعي وقد حقق التبادل الأوروبي الروسي في مجال الطاقة مستويات عليا للتبادل، لذلك قد لا يكون أمام الدول الأوروبية خاصة تلك الأكثر استهلاكا للغاز الروسي إلا البحث عن مصادر أخرى للتزود بالغاز الطبيعي، أو توطيد علاقاتها مع الدول المزودة الأخرى التي مازالت نسبتها في السوق الطاقوية بأوروبا ضعيفة بالمقارنة مع روسيا .[2]

يمثل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر سوق للطاقة ب450 مليون مستهلك غير أنها لا تحتوي إلا على 7,3%من الاحتياطات الدولية من الفحم، و2% من احتياطات الغاز، و0،2 من احتياطات البترول وهي موزعة على ثلاث دول فقط وهي بريطانيا وهولندا والدنمارك وهي تنضب بشكل سريع. وبغض النظر عن توجه أوروبا للطاقات البديلة من اجل تغطية العجز إلا أنها تبقى تابعة للموارد النفطية ويمكن إرجاع هذا لسببين:

- الأول: زيادة استهلاك الطاقة في قطاع النفط.

---

[1]. لطفي مزياني ،**الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر، 2011/2012) ص 126.

[2]. رؤوف فتيحاني، **دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية، الأوروبية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، (2014) ص 81 .

– الثاني: طبيعة الاقتصاد الأوروبي القائم على المواد الخام.

وبالتالي فإن الاقتصاد الأوروبي مرتبط بشكل كبير بالاستيراد الخارجي لمواد الطاقة وهذا يجعلها أكثر عرضة للازمات وأول المتأثرين بأزمات الطاقة في العالم .[1]

تفضل روسيا التعامل مع الدول الأوروبية في مجال الطاقة على أساس التعامل الثنائي بين الدول الأوروبية، متجنبة التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبية، الذي يضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وإنهاء السيطرة الروسية على الغاز والنفط مرورا بشبكات نقل الطاقة والوصول إلى التصدير إلى الخارج ويتم توزيع الطاقة على ثلاث دوائر وهي كالتالي :

1- دول الدائرة الأولى: تتكون أساسا من دول البلطيق الثلاث (إستونيا، ليتوانيا، ليتونيا)، وألمانيا والتي تتفاوت نسب تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة، مما يدفعها للتعامل منفردة خارج الاتحاد، لتلبية احتياجات سوقها الوطنية، أحدثت عضوية دول البلطيق الثلاث في حلف الشمال الأطلسي صعوبات في علاقتها مع روسيا، التي تصدر لهذه الدول نسبة 90% من احتياجاتها من النفط ونسبة 100% من الغاز الطبيعي، فقد عانت سابقا من انقطاع إمدادات الطاقة بعد الانفصال عن الاتحاد السوفييتي، كما سعت للسيطرة على منشآت الطاقة في دول البلطيق، المكونة أساسا من مصافي تكرير النفط، وشركات توزيع الطاقة، وتعتبر دول البلطيق الثلاث الدول الأضعف بين مستهلكي الدائرة الأولى، وذلك عند مقارنتها بالدولة الألمانية التي تختلف عنها من ناحية التبعية من حيث درجة التمدد الروسي على مستوى البنية التحتية لقطاع الطاقة الألماني، نظرا لوزنها الجيوسياسي والاقتصادي في وسط وشرق أوروبا وداخل الاتحاد الأوروبي وتعد ألمانيا من اكبر الشركاء الاقتصاديين لروسيا، وتتضح مدى أهمية ألمانيا للاقتصاد الروسي وتسعى روسيا في تجنب أوكرانيا كدولة عبور عبر مسارات بديلة تعرف بمسارات السيل الشمالي والسيل الجنوبي ويتم النقل عبر شركة أنابيب واسعة تملكها شركة حكومية روسية، يعبر عبر البحر

[1] . كريمة أرزقي، **الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي و المتوسطي 2001- 2016** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (علوم سياسية تخصص الدراسات المتوسطية ب جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015- 2016) ص 84.

الأسود خارج الأراضي الأوكرانية، لينقل الغاز مباشرة لكل من بلغاريا، ايطاليا، واليونان، والنمسا التي تدخل ضمن الدائرة الثانية من دول الاستهلاك الأوروبي للطاقة.[1]

ويتم نقل كل الصادرات من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، عبر شبكة من الأنابيب وتمر من خلال أربع نقط عبور هامة، تتمثل في بحر البلطيق، روسيا البيضاء، تركيا، ويوفر خط السيل الشمالي الذي أنجز في سنة 2011، الغاز الطبيعي إلى ألمانيا مباشرة دون المرور بدولة أوكرانيا.

2. دول الدائرة الثانية والثالثة: تمثل هذه الدول في كل من بلغاريا، وصربيا، ومقدونيا، والبوسنة، والهرسك، بالإضافة إلى دولة أوكرانيا في الشمال وصولا لإيطاليا في الجنوب، حيث تتفاوت نسب التبعية لكل دولة من حيث استهلاكها للغاز والنفط وهذه الإمدادات تأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي والقرب من المورد الأساسي، إن إحدى أهم نقاط القوة التي تملكها روسيا في تجاذبات الصراع مع أوروبا هي أنابيب الغاز التي تضخ كميات هائلة تستطيع تلبية حاجيات أوروبا الصناعية مقرنة بالمصادر الأخرى في العالم، في عام 2020 استوردت أوروبا من روسيا 46,8% من إجمالي واردات الغاز الأوروبية أي ما يعادل 155 مليار متر مكعب من الغاز سنويا معظمها عبر خطوط الأنابيب، عند ذكر خطوط الأنابيب هناك خطان رئيسيان "نورد ستريم1" الذي بدأ العمل في سنة 2011، أما "نورد ستريم 2" فقد أعلن عن انتهائه في سنة 2021، إلا أنه لم تتم عملية ضخ الغاز بسبب فرض الغرب عقوبات عليه بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، يتجنبا الخطان العبور عبر أوكرانيا في حين يمر جزء كبير من الغاز عبر أراضيها وهذا يمنحها نفوذا جيوسياسيا كبيرا ومليارات رسوم العبور سنويا، في حين يمتد خط الانابيب عبر بحر البلطيق من فيبورغ في روسيا إلى لوبمين بالقرب من غرايفسفالد في ألمانيا، ويمر عبر المناطق الاقتصادية الخاصة لروسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا وكذلك المياه الإقليمية لروسيا، يربط خط الأنابيب بين احتياطات الغاز في روسيا وأسواق الطاقة ولديها القدرة على نقل 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى دول الاتحاد الأوروبي ولمدة خمسين عام على الأقل .[2]

[1] . لخضر نويرة ، **أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي : الغاز الطبيعي نموذجا** (جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 02، الجزائر: قسم اللوم السياسية تخصص العلاقات الدولية و الاستراتيجية).

[2] . محمد حسن سويدان ،خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 22 أيار 2022 . ص 11.

الخريط رقم 1: خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا

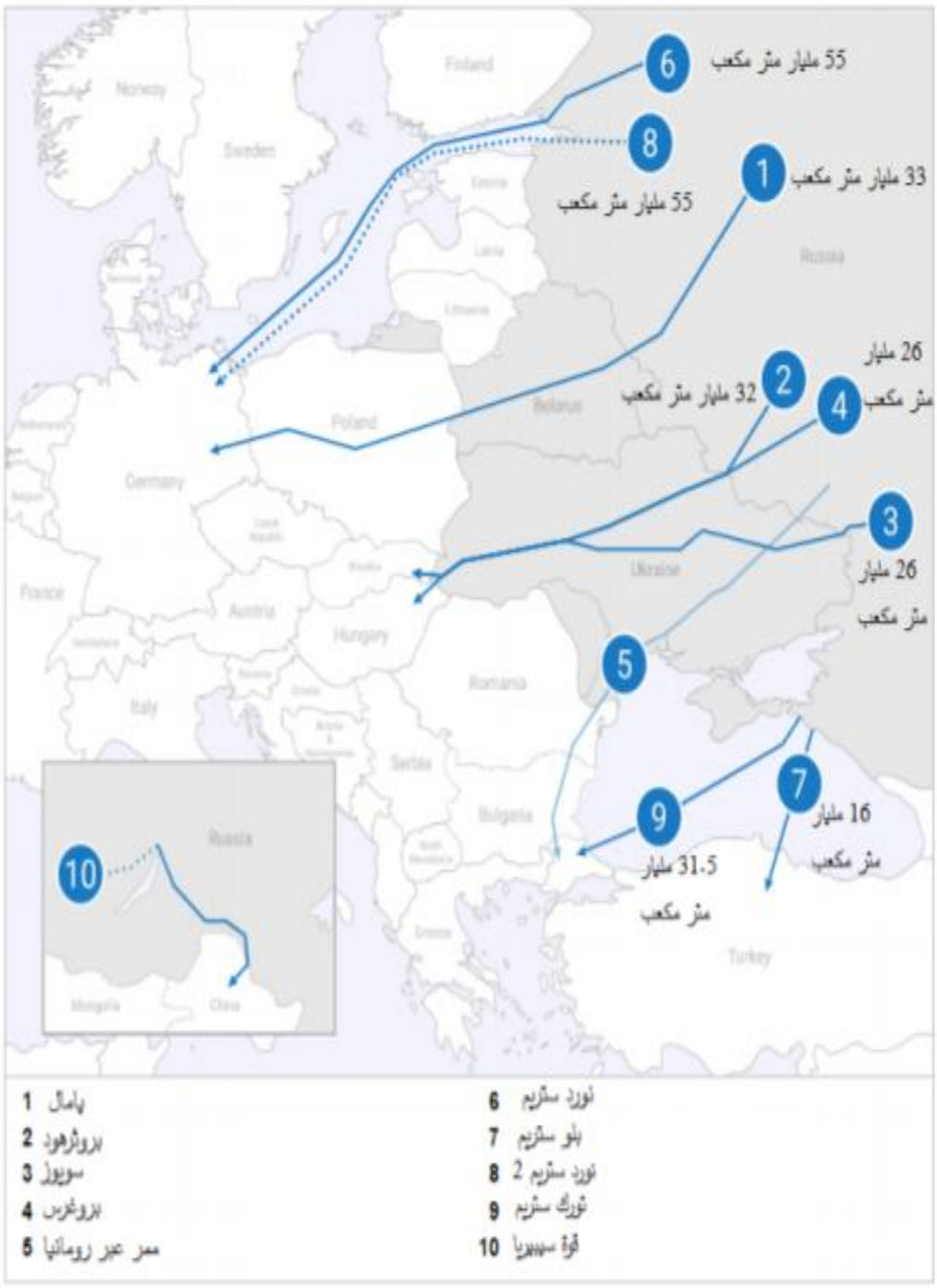

[9] European Commission, "EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained", October 2021.

تستورد أوروبا ما يقارب 46%من حاجياتها من الغاز من روسيا ومازالت تسعى لتنويع مصادر الطاقة، كي لا يبقى سلاحا تستخدمه روسيا عندما تحتاج اليه، لم تكن زيادة خطوط الأنابيب وكميات الغاز الروسي هي الخيار الأمثل بالنسبة لأوروبا ولكنها تعتبر الخيار الأكثر منطقية، فسحب أرقام 2020، تمتلك روسيا أكبر احتياط للغاز يقدر بـ 37,4 تريليون متر مكعب، ما يعادل 19,9% من مجموع الاحتياطات الموجودة في العالم، وهي مرتبطة بشبكة من الأنابيب مما يعني سهولة في نقل الغاز المسال سواء عبر البر أو البحر، تستهلك أوروبا ما يقارب 503 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا، جزء منها مستورد وجزء من الداخل، تستخدم 32% منها لتوليد الطاقة، و26% للصناعة، 38% في المباني السكنية والتجارية وفي 2020 وصل إجمالي استيراد الغاز من روسيا 46% و شكل استيراد الغاز في نفس العام 74%، كما شكل الغاز المسال 26% من واردات الغاز الطبيعي.[1]

أما الخطوط بر اوكرانيا فهي اربع خطوط، "خط برثرهود"، "خط سيوز"، "خط بروغرس"، "خط يمر عبر رومانيا"، وتشكل أكبر ممر لنقل الغاز الروسي إلى المستهلكين في مختلف الدول الأوروبية، وهي تغطي كل من سلوفاكيا، المجر، رومانيا، التشيك، النمسا، رومانيا، تركيا، اليونان، ومقدونيا، وتبلغ رسوم العبور عبر أوكرانيا النسبة الأعلى وتقدر ب2,66 دولار مقابل كل مليون متر مكعب لكل 100 كيلومتر، وفقا لمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة، لذلك ست روسيا لاستبدال البور عبر اوكرانيا بخط "نورد ستريم2"، حيث أنها تستحوذ على 22% من 168,7 مليار متر مكعب من الغاز الموجه للسوق الأوروبية الأوسع، بما في ذلك تركيا في عام 2021، وإذا استبعدنا تركيا ترتفع حصة عمليات التسليم عبر أوكرانيا إلى أوروبا إلى 26%، لا تجذب صادرات الفحم الروسية إلى الاتحاد الأوروبي الكثير من الاهتمام على الرغم من أهميتها، وإنما الاهتمام يتوجه إلى الغاز لأن روسيا تبتعد دائما عن العقود طويلة الأمد.[2]

أما بالنسبة للنفط فيتم تزويد أوروبا بالنفط عبر "خط دروجبا" النفطي المتوجه من شرق أوروبا لغربها بطاقة إجمالية قدرها 85 مليون طن سنويا وينقسم بين روسيا و بلاروسيا عبر ثلاثة فروع، الأول

[1] . محمد حسن سويدان، مرج سابق، ص 7.

[2] – Jacques Delors –russian gaz pipelines and the eropean union –(december 2019) p 9.

عبر لاتيفيا إل موانئ بحر البلطيق اللتوانية، ويمر الثاني عبر بولندا إلى ألمانيا، أما الثالث يمر عبر شمال أوكرانيا إلى المجر، كرواتيا، سلوفاكيا، وجمهورية التشيك والبلقان، وكذا خطوط أنابيب بين

البحر الأسود والبحر المتوسط عبر ميناء كونستانتا الروماني على البحر الأسود إلى بلغراد، أو عبر بحر البلطيق.[1]

يد خط أنابيب "يامال" الذي يمر من روسيا ويعبر ببلاروسيا وبولندا إلى ألمانيا، الطريق الطبيعي الوحيد إلى أوروبا الذي لا يعبر على أوكرانيا، والهدف منه هو تلبية طلب السوق في ألمانيا، وهو أقرب الطرق غلى الجزر البريطانية، وكذلك خط انابيب "براذارز" وهو يربط بين روسيا وأوكرانيا وسلوفاكيا وغرب أوروبا وهو يمثل 25% من الغاز المستهلك في أوروبا الغربية، وحوالي 70% من صادرا ت الغاز الروسي لأوروبا الغربية، كما يوجد خط أنابيب "الشفق القطبي" الذي يمر على الأراضي الأوكرانية ويتجه نحو سلوفاكيا والنمسا وألمانيا، أما الخط الأخير" بلو ستريم" الذي يربط روسيا بتركيا عبر البحر الأسود.[2]

[1] – Raland Gotz – Russia and the energy Supply of Europe – the Rssian Energy Strategy to 2020–(october 2005) p 7.

[2] – ksenia Borisocheva– analysis of the oil–and gaz–Pipeline–Links between EU and Russia .7/8.

خريطة رقم 02: خط نورد ستريم 2

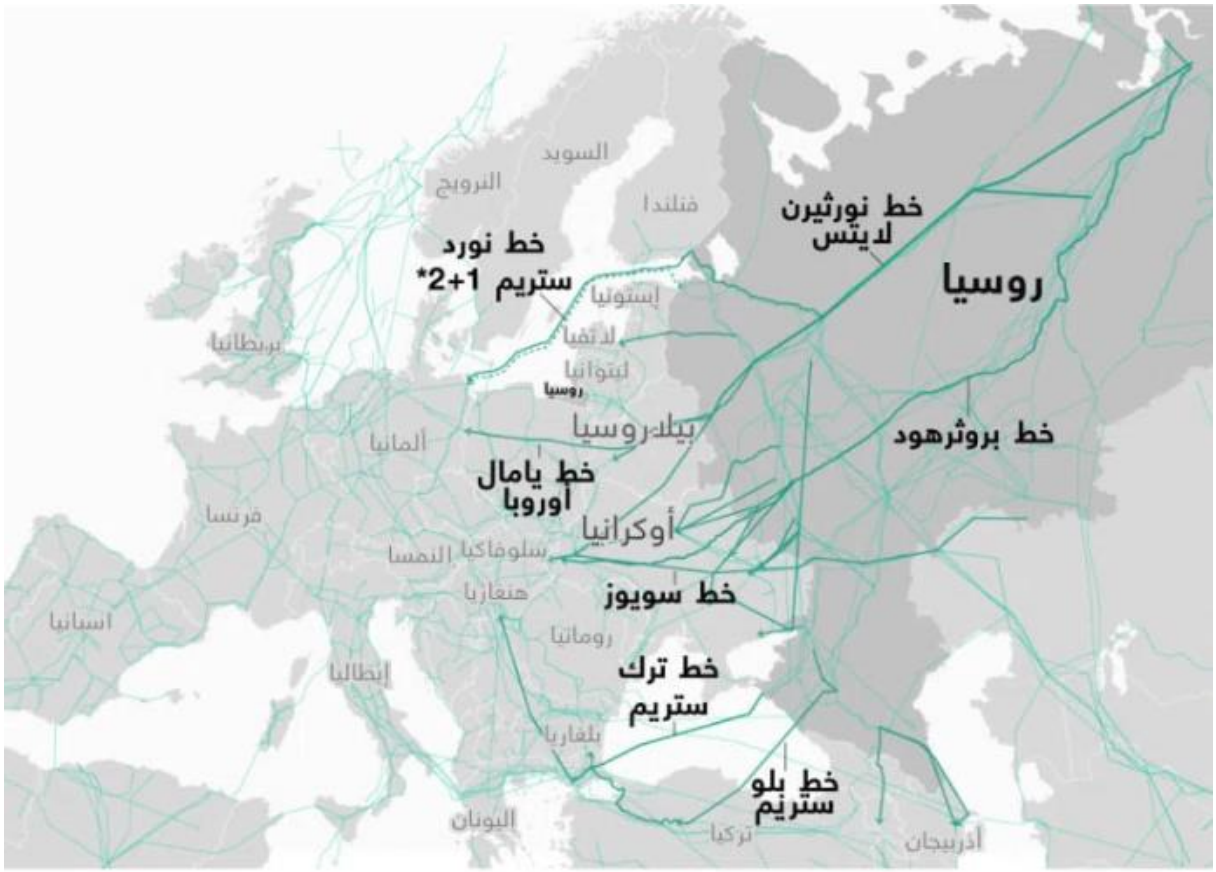

المصدر: مراقبة الطاقة العالمية هنريك بيترسون ونتالي كروكر، CNN .

المبحث الثاني: الأداء الاستراتيجي الروسي في مجال الطاقة

تعد سياسة الطاقة عنصرا أساسيا في فهم التأثيرات الروسية وتوجهاتها، وذلك عبر الاحتياطي الذي تملكه من الموارد الطاقوية أو الاحتياطات المالية التي تكونت أثناء فترة ارتفاع أسعار النفط لدرجة مكنتها من حيازة موارد مكنتها من تحديد سياستها الخارجية واستراتيجيتها، وتندرج القيمة الاقتصادية لصادرات الطاقة ضمن استراتيجية الطاقة الروسية بحلول عام 2030، التي تنص على أن: " الهدف الاستراتيجي لسياسة الطاقة الخارجية، هو أقصى كفاءة لاستخدام الطاقة الروسية مع الاتجاه للاندماج الكامل في السوق العالمية " .[1]

المطلب الأول: الشركات الحكومية والخاصة في السياسة الطاقوية الروسية

1ـ دور الشركات الحكومية "غازبروم":

تعتبر روسيا موردا هاما لأسواق الغاز والنفط العامية، حيث أنتجت في سنة 2020 حوالي 10,7 مليون برميل من النفط يوميا، مما يجعلها ثالث أكبر مصدر بعد الولايات المتحدة والسعودية، كما احتلت المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في تصدير الغاز الطبيعي، وتعتبر عائدات صادرات النفط ضرورية للحفاظ على شبكة أمنها الاجتماعي لذلك عززت الحكومة سلطتها على قطاع المواد الهيدروكربونية في البلاد وهو ما يسمى بفعالية الشركات الحكومية يتركز إنتاج الغاز الطبيعي المسال في ثلاث مناطق الاولى: تتمثل في دول البلطيق وتعد مركزا ناشئا وليس لديها سوى مشروع واحد متوسط الحجم مسؤولة عنه شركة "نوفاتيك" الروسية ومع ذلك اقترحت شركتي "غازيروم" و"نوفاتيك" عدة مشاريع في المنطقة وهي تعد منطقة قريبة من السوق الأوروبية .[2]

تعتبر الشركة تحت السيطرة المطلقة للكرملن، لها نفوذ سياسي هائل، سواء في الداخل أو الخارج وهي أغنى شركة في روسيا، وهي عملاق الطاقة الروسية إحدى أكبر شركات استخراج وبيع الغاز

[1] . لخضر نويرة، مرجع سابق، ص 16.

[2] . زلاتا سيفرجيفا وإمري هاتيبوغلو، **الآفاق في روسيا** (نوفمبر 2021).

الطبيعي روسيا، مقرها في روسيا، مارست دورا مهما في التأثير على العلاقات الروسية مع معظم دول العالم، ولا سيما الدول الأوروبية، ويرجع ذلك لمصادر القوة التي تملكها هذه الشركة وانعكاساتها على القوة الروسية، إذ أنها تسيطر على معظم أنابيب الطاقة التي تصدر عبرها روسيا طاقتها لمعظم دول العالم، وهذا ساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية عبر استراتيجيات اتبعتها الشركة لخدمة المصالح الروسية، واعتمادية اوروبا على الطاقة بشكل كبير ساعد هذه الشركة في لعب دور مؤثر على الدول الأوروبية، وهذا ما يبرز خلال الأزمات وخاصة الأزمة الأوكرانية التي لعبت فيها دورا مؤثرا في استراتيجية السيطرة على قطاع الطاقة في أوروبا، وباعتبار روسيا تمتلك شريان الاقتصاد (الطاقة)، واداة روسيا لذلك هي شركة "غازبروم" بوصفها نموذجا لشركة وطنية وعملاق اقتصادي طاقوي تتميز بضخامة انتاجها وسيطرتها على أهم طرق نقل الطاقة في العالم لاسيما التي تنقل الغاز والنفط لأوروبا، وهذا شكل لها قدرة في لعب دور مهم في العلاقات الروسية الأوروبية .[1]

تعد شركة "غازبروم"من أكبر شركات استخراج وإنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، تم إنشاءها في 1989، وتم بعد ذلك خصخصة جزء منها، ولكن في الوقت الحاضر تسيطر الحكومة على أصول الشركة، تبدو كنموذج لشركة رأسمالية عابرة للقارات والقوميات بإنتاج محلي يقترب من 20% من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز وحوالي 70% من احتياطي الغاز الروسي و18% من احتياطي العالم وتشغل 806,6 ألف بئر منتج للغاز، و941,5 ألف بئر منتج للنفط في روسيا، كما تحوز على معظم خطوط الأنابيب وهو أكبر نظام نقل في العالم، كما ارتفعت أرباحها بما يعادل 5,9 مليار دولار عام 2018، تعمل الشركة على تشكيل شبكة أنابيب وإمدادات الغاز إلى الدول الأوروبية وتشارك كذلك في أنظمة تكرير النفط و توليد الطاقة عبر فروعها والشركات التابعة لها، ولها عدة فروع تابعة لها داخل اوروبا، كما أنها مسؤولة عن أنابيب النقل سواء في أوروبا أو في آسيا فضلا على أنها تسيطر على البنوك والمزارع والممتلكات الصناعية ووسائل الإعلام، وخوفا من تناقص احتياطي الغاز في روسيا لجأت للاستثمار خارج روسيا لمضاعفة الاحتياطات عبر عدة دول في أفريقيا والشرق الأوسط، كما تتفاوض على إقامة محطات طاقة في هذه الدول وتسعى كذلك للاستثمار في دول آسيا الوسطى والشرق، تسيطر الشركة على العديد من خطوط الانابيب الرئيسية، وهذا يمكن روسيا من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة

[1] . أمل نجم محمد، "**تاثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية بعد عام 2001** "، مجلة دراسات دولية، (العدد 85) (صدرت في: 2021)، 235.

وساعد النفط والغاز على تدعيم حضور روسيا سياسيا، واحتكرت شركة "غازبروم" إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا وتلعب دورا مؤثرا اقتصادي أو سياسي، وكذا تحديد أسعار المواد الأولية في حين صرح الرئيس بوتين :" أن ما هو جيد لغازبروم هو جيد لروسيا"، في إشارة لأهمية الشركة في تقرير السياسة الروسية وتوجهاتها وقيمتها السوقية دلالة على مكانة روسيا على الصعيد الدولي، وتعد النخبة الحاكمة في روسيا ودوائر الاستخبارات هي المتحكمة في هذه الشركة وتعزز دورها داخليا مكن خلال وقوفها على رأس قطاع الطاقة حيث توفر مجمل عائدات الضرائب وكذا توفر مناصب عمل بالآلاف فضلا عن قدرتها على الاستجابة السريعة للطلب على الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي للمستهلكين في الداخل والخارج، وبالتالي توفير توريد مستقر .[1]

كما تم استخدام الشركة كسلاح سياسي مع تزايد مكانة روسيا في النظام الدولي، كما أنها تسيطر على كمية كبيرة من احتياطي الطاقة في العالم في مقابل زيادة الطلب عليها من طرف الاقتصاديات الكبرى، فخطوط الغاز والنفط هي مصدر قوة لتحريك السياسة الخارجية الروسية وأعطاها قوة دبلوماسية أو ما يسمى بـ "دبلوماسية غازبروم"، زيادة الأسعار وذلك حدث خلال 2006 في أوكرانيا و2007 في بلاروسيا حين أغلقت إمدادات الطاقة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع سعر كل من الغز الطبيعي والنفط، وهذا يقود إلى زيادة العائدات الروسية وتخفيض الضرائب على الصناعات الداخلية، كما ساهمت الشركة في دفع روسيا للانخراط في السياسة الاقتصادية الدولية وتفعيل دورها في المنظمات الدولية مثل إنظامها لمنظمة التجارة الدولية في 2011، في حين أصبحت الدول الأوروبية في شبه تبعية كاملة لروسيا في مجال الطاقة ولا سيما الغاز.

ويتضح مما تقدم نسبة الاعتمادية الكبيرة للدول الأوروبية على شركة "غازبروم"، وهذا يبرز لنا تأثير الشركة الكبير على العلاقات الروسية الأوروبية ومع وصول كميات كبيرة من الغاز الطبيعي لأوروبا عبر أوكرانيا فإن أي أزمة ستشكل عائق أمام الإمدادات الطاقوية، ومع ذلك اخذت روسيا تتبع

[1] . عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي**، أزمة الفترة الانتقالية، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، 74.

استراتيجيات لدعم القدرة التنافسية في سوق الطاقة الأوروبي وأحكام قبضتها على شبكات النقل والتوزيع عبر التغلغل في قطاع الطاقة في أوروبا وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها وخاصة "غازبروم" .[1]

كما تحظى شركة "روزنفت" بمعظم تراخيص التطوير للحقول الجديدة وعطي الدولة للشركتين الأفضلية لشراء عدد كبير من الشركات الروسية الدولية الأخرى المسؤولة على مختلف العمليات الطاقوية، منذ عام 2004، في خطوة لتصحيح عملية الخصخصة وتأميم جزء من أعمال الطاقة .[2]

حيث حققت ولازالت ومازالت تحقق أرباحا، حيث حققت "روزنفت" أرباحا قدرت ب 1,5 مليار دولار في الربع الاول من عام 2022، وهي شركة نفطية وطنية روسية تعكس تطور العلاقة بين شركات النفط والدولة والمسيطر على قطاع النفط في روسيا بناءا على استراتيجية الاستحواذ وساهمت في تحويل سياسة الطاقة الخارجية الروسية عن طريق اللجوء إلى التجارة والاستثمار الخارجي تحت توجيهات سياسية، وقامت بتأسيس شراكات استراتيجية مع شركات نفط عالمية سواء في روسيا أو خارجها، تعمل هذه الشركة على تطوير النفط الصخري والحقول البحرية في القطب الشمالي وأجزاء أخرى من روسيا، وتلعب دورا في توجيه أسعار النفط ومراقبتها وهي تحت إشراف الدولة التي سوف تتدخل في أي ظرف لمساندتها، وفي 2019 بلغت القيمة السوقية للشركة 74 مليار دولار، وتدير حصصا حكومية من 301مؤسسة نفطية وتساهم في دعم إعادة هيكلة الشركات وضمان تسليم الوقود لتغطية احتياجات الدولة وتنظيم تصنيع معدات حقول النفط واستحوذت على 60% من إنتاج النفط الروسي فهي تساهم في حماية البترول الوطني وتخلق توازنا بينها وبين الشركات الخاصة وكذا تنافس الشركات العالمية واللاعب الأول في قارة آسيا وكذا تحوز على أكبر احتياطات الهيدروكربونات السائلة، وبسبب عمليات الاستحواذ العديدة تمتلك الشركة عدة حقول نفطية في الشرق الأوسط تحديدا العراق وكذا في روسيا في شقها الأوروبي والقطب الشمالي .[3]

---

[1] . أمل نجم محمد، مرجع سابق، ص 249.

[2] . سوزي رشاد،" **أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (العدد الثالث عشر)(جانفي 2022)، 139.

[3] – Russian Oil Compananies in an Evoloing Wirld : the Chzllenge of change (January 2020) p24

تساهم الشركة في تغلغل روسيا في الدول النفطية خاصة وفرض سياساتها، بالإضافة لأنها تتحكم في معظم حقل النفط سواء في روسيا اول حقول من خارج روسيا وتحديدا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط وهذا يعزز حضورها ونفوذها استراتيجيا وسياسيا وما لم تستطع روسيا فعله من خلال التدخلات العسكرية، استطاعت تحقيقه من خلال شركاتها الحكومية للغاز الطبيعي والنفط .

2ـ دور الشركات غير الحكومية في السياسة الطاقة الروسية: تعد شركة "لوك أويل" واحدة من اكبر الشركات الطاقوية المتكاملة والمتداولة في العالم وهي مسؤولة عن التنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها وتسويقها وتوزيعها، بحيث يبلغ حجم احتياطها 11،7 مليار برميل من النفط الخام، و22،2 تريليون قدم مكعب من الغاز، تقوم بعمليات التنقيب داخل و خارج روسيا بالتحديد في غرب سيبيريا، أما على الصعيد الدولي فهي مسؤولة عن مشاريع في كل من كازاخستان، أوزباكستان، رومانيا، العراق، مصر، غانا، النرويج، الكاميرون، نيجيريا، الكونغو، والإمارات[1]، وقد بلغ إجمالي إنتاجها اليومي من الهيدروكربونات 2,1 مليون برميل نفط وتمثل حوالي 78%من حجم الانتاج المحلي ولديها أصول متنوعة في كل من روسيا وأوروبا بشكل أساسي، وتشمل أنشطتها البتروكيماويات وعمليات نقل وتسويق وتجارة النفط الخام الطبيعي والغاز والمنتجات المكررة وتوليد الطاقة، تدير الشركة أربع مصافي موزعة على كل من غرب روسيا، بلغاريا، رومانيا، إيطاليا، كما تملك 45%من مصفاة "زيلاند "في هولندا كما انها تمتلك مصنعين للبتروكيماويات في روسيا وكذا مصافي في كل من بلغاريا وإيطاليا وتستجيب للسوق حسب الطلب، كما لديها قنوات بيع عبر كل من روسيا، أوروبا، جنوب شرق آسيا، أمريكا الوسطى والشمالية كما لديها محطات وقود في 19دولة وبلغت مبيعات التجزئة في 2020 إلى 12,7 مليون طن من المنتجات المكررة، كما تزود المطارات بوقود الطائرات ووقود السفن داخل وخارج روسيا، وشعارها " التكرير والتسويق والتوزيع" كما تعتبر شركة متعددة الجنسيات عابرة للقارات تمرر سياسات الكرملن، كما أنها تخضع للضريبة كأي قطاع خاص، بحيث يتم نقل النفط الخام المنتج في روسيا عبر خط أنابيب النفط الرئيسي التابعة لشركة "ترانسنفت" الحكومية، وكذا طريق السكك الحديدية الوطنية، يتم تنظيم الرسوم الجمركية من طرف دائرة مكافحة الاحتكار الفدرالية، باعتبار الدولة تحتكر جميع ممرات العبور،

[1] – IUKOIL. Managment Discussion and analysis of financial condittion and result of operations (dcember 2020) p44.

وكذا تعمل الشركة عمل الشركات متعددة الجنسيات عبر تغلغلها في الكثير من الدول عبر أوروبا خاصة وكذا جنوب شرق آسيا والقارة الامريكية.

ورغم خضوع الشركة لمجموعة ضرائب سنويا إذ تعد من أكبر دافعي الضرائب للدول، إلا أنها تحقق بذلك أرباح تعوض بها ذلك وكذا تربط اقتصاديا العديد من الدول بروسيا، وتسعى لتعزيز النفوذ الروسي باستخدام القوة الناعمة، إستطاعت الشركة إدارة ثلاث مجمعات للغاز في غرب سيبيريا ووصلت الشركة لمكانة مرموقة في قطاع النفط الروسي وتخضع لإدارة خبراء، وجذورها السوفياتية جعلتها شركة متينة، وكانت عملية الاستحواذ على الشركات الصغيرة هي حجر زاوية استراتيجيتها، اما الجزء الثاني فهو توسيع مصالحها وأعمالها دوليا، والوصول لمناطق عديدة لا يمكن للدولة الوصول لها ولكنها باعتبارها شركة عابرة للقارات فالتوسع أمر طبيعي، بحيث أن شركات الطاقة و كما توصف بأنها "خيل طروادة" في أجندة السياسة الخارجية الروسية .[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الواسع في الطاقة و التنسيق مع المنتجين العالميين

استغلت الولايات المتحدة تقدمها التكنولوجي في مجال النفط، وإمكانياتها من استخراج الغاز الصخري لتنتج كميات كبيرة منه، والدخول في أسواق الطاقة للمنافسة مع روسيا، إلا أن عمليات نقل الغاز الأمريكي إلى أوروبا تعرضت لدة صعوبات أهمها البعد عن مراكز الاستهلاك، أبرمت الولايات المتحدة عام 2011،شراكة استراتيجية مع شركة النفط الروسية "روسنفت" من أجل التنقيب في القطب الشمالي الروسي، كما أن التعاملات الدولية التي تقوم بها روسيا هي بالعملة الامريكية و مدى ارتباطها بالبنوك الأمريكية .[2]

تعد روسيا واحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم ففي سنة 2018،كانت روسيا واحدة من أكبر منتجي المكثفات في العالم تليها الولايات المتحدة والسعودية واحتلت المرتبة السادسة بالنسبة لاحتياطي النفط، ولم تكن حليفا لمنظمة الأوبك، وكانت تتنصل من أي اتفاق حول تخفيض النفط، حيث أتت اتفاقية اوبك+ بعد انهيار النفط في سنة 2014، وكان الانهيار لعدة أسباب أهمها الصعود المثير

[1] – Lukoil Backround – the Web site can not found : https://www.files.ethz.com ;p2.

[2] – Rebecca M.Nelson. US –Russia Economic Relation .p2.

لإنتاجية الغاز الصخري الأمريكي، السبب الثاني هو تراج نمو الاقتصاد الصيني وهو ما سوف يقلل من استيرادها لمواد الطاقة، والسبب الرئيسي هو قرار أوبك التاريخي في التخلي عن سياسة دعم الأسعار وتحويلها لسياسة الدفاع عن الحصص السوقية، وتسبب ذلك في انهيار سوق النفط وهو ما لم تتوقعه الاسواق وتسبب بصدمة لأسواق النفط، بعدها صدر الاتفاق بضم روسيا إلى اتفاق أوبك+ لإعادة استقرار سوق النفط، قررت بعدها روسيا الانفتاح في علاقتها مع السعودية بعد التيقن بعدم جدوى الاجراءات الداخلية في وقاية الاقتصاد الروسي من تبعات انخفاض أسعار النفط، ولعدم وفاء روسيا بعهودها سابق في خفض النتاج في وقت الازمات توقع المحللين عدم نجاح المساعي، ومع وضع آلية لمراقبة الانتاج لجميع الأعضاء لضمان الالتزام بالحصص الممنوحة، وحزمت السعودية أن المنظمة غير مسؤولة وحدها عن تبعات انهيار النفط، وان أي جهود لتصحيح الوضع سوف تشمل جميع الاعضاء، وشملت المساعي الروسية السعودية الروسية عدة محاور أهمها:

ـ جذب الاستثمارات السعودية للاقتصاد الروسي، الدخول إلى أسواق الغاز الطبيعي في السعودية، تنسيق الجهود لاستقرار أسواق النفط[1].

فالشرق الأوسط من أكبر مناطق العالم الغنية بالنفط الخام والغاز الطبيعي فحسب الإحصائيات الحالية تحوز دول الأوبك على 81,5%، من احتياطات النفط المؤكد في العالم في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك مع الجزء الأكبر من الاحتياطات النفطية في الشرق الأوسط، مع تناقص حصة الانتاج خارج الأوبك سوف يصبح الاعتماد وبشكل كبير على أوبك والمنطقة بشكل عام، وهذا يقودنا بشكل كبير للتنافس الذي يحصل بين روسيا ودول الأوبك في سوق الطاقة، فكلاهما يشترك في القرب الجغرافي من القارة الاوروبية وكذا الطرق البحرية المؤدية إلى السوق الآسيوية فهي بوابة لدبلوماسية الطاقة الروسية لعدة أسباب أهمها امتلاك المنطقة أكثر من نصف احتياطيات الغاز والنفط في العالم وكذا سيطرتها على الممرات البحرية الاستراتيجية، قرب أوروبا شدد التنافس بين السعودية وروسيا في النفط وقطر في مجال الغاز، وتظهر أهمية المنطقة من خلال الاستثمار في مجال الطاقة، والاستحواذ على الاستثمارات في الغاز الطبيعي كي لا يكون لأوروبا بديل عن الغاز الروسي، كما أنها تعمل على توطيد العلاقات عن طريق الشراكة والتحالفات الاقتصادية "أوبك+"، وتحديد دور مهم لها في المنطقة والنظام الدولي

[1] . سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 3.

لترسيخ نظام دولي متعدد الأقطاب مبني على تفوق الطاقة، وانطلاقا من معطيات الطاقة في المنطقة تسعى روسيا لزيادة نفوذها وخاصة في دول الخليج وعلى وجه الخصوص السعودية في إطار منظمة الأوبك التي تعمل على تحديد أسعار النفط والذي تمثل عوائده هو والغاز الطبيعي حوالي 55% من الموازنة الروسية وهذا استدعى ضرورة للتنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط وتوسيع حجم التعاون الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخليجية وهذا ظهر في اتفاق عام 2017 بين روسيا والسعودية والذي شمل انشاء صندوقين مخصصين للاستثمار في مجال النفط، كما تملك أنابيب تمر على كل من قطر، تركيا، إيران، العراق، وسوريا وكذا أهمية سوريا كمنطقة عبور استراتيجية المتجهة لأوروبا وبالتالي إحكام قبضتها على السوق الأوروبية .[1]

كما استثمرت في شركات التنقيب والبحث عن حقول الغاز في العديد من الدول منها مصر شرق المتوسط في ظل ترجيحات بتزايد الثروات من الغاز الطبيعي التي سوف تغير خارطة إمدادات الطاقة على المستوى الاقليمي والعالمي وفي هذا السياق أعلنت شركة "روسنفت" الروسية في 2018 اكتمال استحواذها على 30%من امتياز حقل شروق مصر، هذا بالإضافة إلى اقامة مشاريع للتنقيب عن الغاز والتعاون في مجال الطاقة مع لبنان حيث تقوم روسيا بالتنقيب قبالة السواحل اللبنانية عبر شركة الغاز "نوفاتيك" لاستخراج، وإنتاج الغاز، وقد أخذت روسيا على عاتقها عمليات التنقيب والبحث عن أماكن جديدة للطاقة في سوريا من خلال شركة "تاتنفت" وذلك من خلال مشروع تطوير حقل "قيشام الجنوبي" الذي يحتوي على ما يقرب من 9،4 ملايين طن من النفط. كما دخلت في التنقيب على الحدود الروسية التركية لتعزز وجودها الجوسياسي في الشرق الأوسط، كما قامت شركة "غازبروم" بتوقيع إتفاق مبدئي مع إيران في 2016 يقضي بتطوير حقول الغاز عند الحدود مع العراق، كما أن معظم دول المنطقة من أكبر دول العالم في إنتاج النفط والغز وها بالضرورة يساهم في نمو الاقتصاد العالمي الذي تعد فيه الطاقة عصب حيوي ومعظم الدول العربية دول ريعية تتأثر بأسعار الطاقة، وهي نقطة مشتركة بينها وبين روسيا، وما جذب الاستثمار الروسي هو العائدات الضخمة التي تحصل عليها هذه الدول من *التجارة* في السوق الطاقوية والاستثمارات المتبادلة تعدو بالربح على كلا الطرفين، وتسعى لجعل دول المنطقة التي تفتقر للطاقة أسواقا لها وهي قريبة جغرافيا.

[1] . سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 3.

ترتبط المصالح الروسية بثلاث قطاعات رئيسية (الطاقة، التعاون التقني، التعاون العسكري) ويحتل التعاون في مجالات الطاقة أولوية من أولوياتها في المنطقة العربية، إن روسيا تنظر لدول الخليج وخاصة السعودية كحليف لها في سوق الطاقة العالمية ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة على محورين:

ـ الأول: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان الحد الأدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا ضمن اتفاق "أوبك+" .

ـ الثاني: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي والإقبال الشديد لشركاتها الاستثمارية في الدول العربية من خلال عمليات التنقيب وتطوير الانتاج.[1]

كما تعتبر شـــركتي "غاز بروم" و"لوك أويل " من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15شــركة بفروعها المنتشــرة حول العالم من بينها اســتثمارات في كل من الســعودية، مصــر، الجزائر، السودان، سوريا، ليبيا .

المطلب الثالث: استراتيجية خطوط الأنابيب الروسية للطاقة

تعد الأنابيب من أهم الطرق الناقلة لصادرات الطاقة لعدم وجود بديل عنها، وهي تزداد يوم بعد يوم نظرا لأهميتها "فهي شرايين الطاقة الجديدة" وتعتبر أوروبا أحد أكبر الأقطاب التي تستهلك الطاقة عبر هذه الأنابيب ثم امريكا الشمالية والوسطى وأصبح الغاز المسال في الآونة الاخيرة من أهم مصادر الطاقة المطلوبة عالميا إذ يتضاعف الطلب عليها كل 10 سنوات، أعدت العديد من الخطط لتمديد أنابيب الغاز، وقد قامت روسيا بتنفيذ هذه الخطوط لتعزيز موقعها في سوق الطاقة الأوروبي على المدى البعيد من أجل الهيمنة على السوق الأوروبية والعالمية حيث باشرت بناء الخطوط لنقل الغاز إلى شمال أوروبا وجنوبها، وامتدت إلى منطقة البلقان وتركيا وأهمها "السيل الجنوبي" و"السيل الشمالي" اللذان يتجهان إلى أوروبا عبر بحر البلطيق والبحر الأسود، ولعل أبرز خطوط نقل الغاز في العالم هو:

[1] حسيبة مخبي، "**توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط** :دراسة حالة سوريا "، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، (عدد ديسمبر 2017) ، ص163،162.

ـ نورث ستريم: يتجه عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا و يتوزع على دول شمال أوروبا، ويمكن روسيا من نقل غازها نحو كل من الدنمارك، هولندا، بلجيكا، بريطانيا، فرنسا، بولندا، التشيك .[1]

عندما نتحدث عن "نورث ستريم" فنحن نتحدث عن خطي أنابيب لنقل الغاز الروسي لأوروبا عبر بحر البلطيق، بدأ ضخ الغاز فيه في عام 2011، بحيث يمتد خط الأنابيب المزدوج عبر بحر البلطيق من فيبورغ الروسية إلى لوبمين الألمانية، ويمر عبر المناطق الاقتصادية الخاصة لروسيا وفنلندا والسويد والدنمارك والمانيا، وكذلك المياه الاقليمية لروسيا، لذلك وقبل البدء في المشروع حصلت روسيا على موافقات من هذه الدول في عام 2010، ويعد خط أنابيب نورث ستريم1 البالغ طوله 1224 كلم الخط الأكثر مباشرة بين احتياطيات الغاز في روسيا وأسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي ولدى خطوط الأنابيب المزدوجة القدرة على نقل 55 متر مكعب من الغاز سنويا إلى دول الاتحاد الأوروبي ولمدة 50 عام على الأقل، وتم انشاءه خلال عام أما نورث ستريم 2 فتم انشاءه بعد عام من بدأ العمل بالخط الأول، وكل خط لديه قدرة هائلة على نقل كميات كبيرة تقدر ب27,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، ينقل الخط الأول الغاز الروسي من حقل "بوفانينكوف" في غرب سيبيريا، بالتحديد في شبه جزيرة يامال، ويغطي مساحة تبلغ 1000 كلومتر مربع وتبلغ الاحتياطيات في هذا الحقل ما يقارب 4,9 ترليون متر مكعب، أي أكثر من إجمالي احتياطيات الغاز في الاتحاد الأوروبي مما يجعله مصدر موثوق للغاز الطبيعي لأوروبا، أما خط أنابيب "نورث ستريم 2" هو مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من الحقول الروسية إلى الساحل الألماني، وهو يمتد مسافة 1230 كيلومتر تحت بحر البلطيق ويمتلك هذا المشروع شركة "غازبروم"، وتعد هذه الشركة المورد الرئيسي للغاز في الأسواق الأوروبية إذ وصلت حصتها إلى 56% في عام 2020.

[1] . أحمد علو، **أنابيب الغاز العابرة للقارات:** شرايين الطاقة وقلب الصراع ، اطلع عليه يوم(2022/05/29)، على الرابط:

www.lebarmy.gov.lb

كما يمر "نورث ستريم2" في نفس مسار الخط الأول على الدول الأولى (روسيا، ألمانيا، الدنمارك، فنلندا، والسويد) عبر بحر البلطيق ويمتد لشمال شرق ألمانيا وتبلغ سعة الخطين مجتمعين حوالي 110 مليارات متر مكعب من الغاز والخط متوقف ينتظر الموافقة من ألمانيا ليبدأ في ضخ الغاز الطبيعي .[1]

فخط "نورد ستريم2" الذي تعارضه كل من أوكرانيا و بولندا والولايات المتحدة الامريكية، لا يزال ينتظر الموافقة من ألمانيا، تخوفا من زيادة النفوذ الروسي في المنطقة و بالتالي سوف تخسر أوكرانيا رسوما بمليارات الدولارات تدفع لها سنويا .[2]

كما تملك روسيا جملة من الانابيب الناقلة للغاز منها "ساوث ستريم" الذي ينقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود ومنه إلى أوروبا من خلال مسلكين المسلك الاول يمر عبر بلغاريا وصربيا وصولا للنمسا والثاني يتجه غربا عبر بلغاريا و اليونان وصولا إلى إيطاليا، كما هناك مشروع أنابيب قيد لإنجاز لنقل الغاز من روسيا عبر البحر الأسود من ثم إلى أوروبا، أما الخط الآخر فهو لنقل الغاز من روسيا للصين والدول الآسيوية وكذا يضمن الإمدادات لكل سكان سيبيريا والشرق الأقصى ويمهد الطريق لوصول شبكات الغاز لبعضها البعض، فضلا عن خطوط أنابيب نقل الغاز المارة عبر أوكرانيا للقارة الأوروبية والتي تعد من أهم طرق النقل الاستراتيجية الروسية .[3]

تعد خطوط الأنابيب من بين المؤشرات التي يستدل بها لمعرفة العلاقة بين الدول وخط لتأرجح العلاقات بين الصراع والتعاون وباعتبارها الناقل للسلع للسلعة الاستراتيجية العالمية ولا تنشأ الخطوط إلا عن طريق التوافقات السياسية، وهي تشكل عامل ضغط في الاتجاهين ولذا فخطوط الطاقة تتأثر بالعوامل السياسية والتوترات الإقليمية لذا تتخوف الدول الأوروبية من استغلال روسيا لخطوط الأنابيب كأداة

---

[1] . محمد حسن سويدان، **خارطة الغاز الأوروبي والمصادر البديلة**، اطلع علي(2022/05/29) على الرابط :

[2] حسن رفاعي، أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم2" والسدادات الأوروبية الأمريكية ، أطلع عليه يوم (2022/05/30) على الرابط:

https://arabic.euronewes.com

[3] . أمل نجم محمد، مرجع سابق، ص 242.

ضغط للحصول على مكاسب سياسية، فالبلقان مثلا ليست غنية بالنفط ولكنها معبر ضروري من وسط آسيا لأوروبا وكذا الحال بالنسبة لجورجيا وأوكرانيا .[1]

المبحث الثالث: الفضاءات البديلة لروسيا ضمن التنافس الجيوطاقوي

تعد الطاقة أحد اهم محركات السياسة الدولية وباعتبار روسيا دولة طاقوية بامتياز تسيطر على الفضاء الأوروبي الطاقوي، فهي تسعى لامتلاكها وتأمين مصادرها وتصديرها وشراؤها بأسعار مناسبة ،فقطاع الطاقة هو دعامة رئيسية لأمنها القومي داخليا وخارجيا، ولتضل السوق الأوروبية تحت السيطرة الروسية سعت روسيا لإيجاد فضاءات جديدة لتضمها لفضائها الطاقوي وتضمن استمرارية امداداتها وحفاضها على احتياطاتها .

المطلب الأول :التموضع الروسي الطاقوي في شرق المتوسط

تحوز منطقة المتوسط على أهمية جيوسياسية كبيرة وإحدى المناطق الحيوية والغنية بمختلف الموارد الطاقوية التقليدية من نفط وغاز طبيعي ما يفسر ذلك حضور القوى الدولية في المنطقة من أجل احتكار الطاقة وخاصة روسيا التي تبحث عن فضاءات بديلة عن الاتحاد الأوروبي يعد الحوض المتوسط احدها إن لم يكن أهمها، اكتسبت المنطقة أهميتها من مواردها الطاقوية و موقعها الاستراتيجي وخاصة مع لاكتشافات الطاقوية الجديدة على سواحل الدول الشرقية المطلة على البحر المتوسط[2]، وأدلى مدير شعبة الهيدروكربونات في المرصد المتوسطي للطاقة ":أن منطقة شرق المتوسط في طريقها لتصبح منطقة هامة لاستخراج الغاز الطبيعي، وإذا تم استغلال المنطقة وتطويرها بطريقة مناسبة فإنها ستغير وضع الطاقة وشكل المنطقة، إذ أصبحت الطاقة العامل الأساسي في رسم التوازنات الإقليمية والدولية نظرا لوجود العديد من الحقول الغازية التي تقع قبالة سواحل قبرص وتركيا وفلسطين ولبنان وتساهم في حل الأزمات السياسية في المنطقة، لهذا يمكن اعتبار الاستراتيجية الروسية في مجال الطاقة ذات طابع

---

[1]. عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، "**مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية**" : التعاون والصراع ، مجلة الحقيقة، (العدد3)(2018/02/25)، ص422.

[2] . أميرة أحمد حرزلي، "**إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011**"، المركز الديمقراطي العربي (09 ماي 2018) اطلع عليه يوم 2022/05/30) على الرابط :
https://democraticac.de

دفاعي وهذا يفسره المسارعة للدفاع عن مصالحها الطاقوية في سوريا .وأخذت على عاتقها الانخراط في عمليات التنقيب و البحث عن آبار جديدة للطاقة وهذا ما قامت به شركة "تاتنفت" من خلال تطوير حقل "قيشام الجنوبي"، كما حصلت شركة "سيوز نفط" على مناقصة للتنقيب على الحقول النفطية في البحر، يساعد التمركز الروسي في سوريا و الاستثمار الطاقة ضمان لمصالحها في دول الجوار كالعراق فنشهد وجود لشركات روسية كبرى "غاز بروم" و "لوك أويل" .[1]

وفي البعد التجاري، لابد من الإشارة إلى أن إمكانية استثمار هذه الاحتياطات، ومن ثم تسويقها يحمل أهمية أكبر من الأرقام النظرية كما يجب الأخذ في الحسبان كلفة استخراج الغاز من تحت مياه البحر وتصديره، وكذا إسالته التي تتطلب وجود محطات من أجل ذلك ويجب توفر ناقلات عن طريق الأنابيب تحت المتوسط والعملية ليست سهلة ورغم العقبات إلا أن الأرقام التي جاءت في سياق التوقعات كانت كافية لتسارع دول المنطقة و الدول الكبرى والشركات الطاقوية العالمية للاستثمار فيها، وبعد وصول الاكتشافات إلى 2100 مليار متر مكعب جعل التنافس على حقول الغاز هناك أمرا استراتيجيا [2].

تغيرت وتيرة الاهتمام الروسي بمنطقة شرق المتوسط مع بروز متغيرين أساسين هما الأول هو الاحتياطات الهيدروكربونية الهائلة التي تشمل 7,1 مليار برميل من النفط، و 122تريليون متر مكعب من الغاز، بما يكفي لسد حاجة الأسواق الأوروبية لمدة ثلاثين عام، أما المتغير الثاني فهو القيادة السياسية الروسية التي تهدف لتوسيع نفوذ روسيا البحري من الإقليم إلى المياه الدافئة المتوسطية وحث بلاده على الاستثمار في الطاقة من أجل امتلاك أكبر الاحتياطيات بما يعزز دورها في المنطقة وكذا في السوق الأوروبية وها يعود بالفائدة على الاقتصاد، كما شددت وثيقة الأمن القومي على أهمية ودور الطاقة، وترى في البحر المتوسط امتدادا للبحر الأسود فقد حرصت على التموضع الاستراتيجي في محيطه والمشاركة في مشاريع الغاز في جانبه الشرقي إما عن طريق التنقيب كما يحدث في لبنان أو عن طريق التمويل في حالة قبرص واليونان وكذا تمكين وجودها العسكري في الأزمات وخاصة في

[1] . أميرة أحمد حرزلي ،المرجع السابق.

[2] . بلال سلايمة ، "**الصراع على الطاقة في شرق المتوسط بين الاقتصادي و السياسي منتدى السياسات العربية**"، (30 جانفي 2021) ،على الرابط :

https://www.alsiasat.com

الازمة السورية فعلى الرغم من فشلها في اقتحام سوق الطاقة الاسرائيلي إلا أن الشرق الأوسط كان افضل بديل، كما تيقنت روسيا من ضرورة السيطرة على قطاع النفط السوري لضمان الهيمنة على إمدادات الغاز والنفط المتجهة لأوروبا باعتبارها تمثل طريقها الثالث بعد خطي الانابيب "السيل الشمالي والتركي"، وعمدت للسيطرة على صناعة النفط والغاز في سوريا عبر احكام قبضتها على صناعة النفط والغاز من خلال جملة من الاتفاقيات طويلة المدى فضلا عن تجديدها لاستثماراتها في قطاع النفط، أما لبنان فتقوم شركة الغاز الروسية "نوفاتيك" باستكشافات لاستخراج النفط والغاز، كما وقعت شركة "سترويترانسغاز" اتفاقا مع الحكومة العراقية لإعادة بناء خط أنابيب "كركوك"، اما مصر فتحوز شركة روس نفط" على حقل "ظهر" الذي يحوز على 30 ترليون قدم مكعب، أما في ليبيا فتحرص روسيا على عدم التقصير في بذل جهود من أجل تعظيم فرصتها الاستثمارية بقطاع الطاقة الليبي وتعزيز وجودها العسكري كما أبدت استعدادها لمساعدة تركيا في التنقيب عن مصادر الطاقة بشرقي المتوسط، وتصر روسيا على الحفاظ على دورها كممون للاتحاد الاوروبي عبر تعزيز تموضعها بإقليم شرق المتوسط والانخراط في جميع الأنشطة المتعلقة باستغلال ثرواته، لاسيما تلك المكملة لإنتاج وتصدير الغاز الذي يمثل أقل تكلفة بالنسبة لها .[1]

المطلب الثاني: الحضور الروسي الطاقوي في بحر قزوين والبحر الأسود

شكلت منطقة آسيا الوسطى محور الاهتمام العالمي، إذ مثلث المصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية موجودة في بحر قزوين بهدف تامين الطاقة، حيث الإقرار الدولي بأهمية المنطقة، واحتياطاتها الجيوبوليتيكية الضخمة من مقومات القوة، في حين يرى البعض أن أهمية المنطقة تساوي أهمية الخليج الطاقوية، ومن منطلق أن النفط والغاز متغيران حاسمان موجهان للاقتصاد العالمي وتسارعت دول المنطقة لملا الفراغ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن هنا بدأت تظهر الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وأصبح الاندفاع نحو الطاقة في بحر قزوين مجالا تنافسيا من أجل توازن القوى في المنطقة، إذ تعد استراتيجية خطوط أنابيب النفط والغاز في المنطقة تربط المصالح السياسية والاقتصادية.

[1] . بشير عبد الفتاح، **روسيا في شرق المتوسط**، أطلع عليه يوم(2022/05/30)، على الرابط :
https://www.shorouknews.com

مع ظهور خمس دول ساحلية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي أصبحت هناك اولوية محورية للمنطقة، على اعتبار احتواء المنطقة على واحدة من أكبر الاحتياطات غير المستغلة في العالم وظهر عنصران مهمان وجب التركيز عليهما الأول وهو وجوب التقييم الدقيق لموارد الحوض، أما الثاني فهو الصراع الجيوسياسي بين القوى المحلية والدولية الكبرى. لذا وجب الإشارة إلى أن بحر قزوين يعد أكبر بحر مغلق ويقع في منطقة جيواستراتيجية مهمة، فمن ناحية هو مجاور لآسيا الوسطى ـ طاجاكستان، أذربيجان، أوزباكستان، القوقاز، عبر أذربيجان، ومن ناحية أخرى بالإضافة لأنه على مقربة من الخليج الفاسي أي لا تفصله عنه سوى إيران، إضافة إلى قربه من تركيا، إن للمنطقة قيمة سياسية تفوق قيمتها النفطية، حيث تتكون بذاتها من خمس دول ساحلية هي: روسيا، إيران، وثلاث من الجمهوريات السابقة التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، ولم يتمكن الاتحاد السوفياتي من استغلال الطاقة الموجودة في الحوض لعدم توفر التكنولوجيا الكافية لعملية التنقيب والاستخراج، وعلى الرخم من أنه لا يمكن المقارنة بينها وبين منطقة الخليج الفاسي إلا ان اهميتها الجيوبوليتيكية محورية، إذ ان الدول المستوردة للطاقة غالبا ما تسعى لتنويع مصادرها كي لا تبقى مربوطة بمصدر واحد و بالتالي هو مهم للأسواق العالمية .[1]

حيث تهيمن روسيا على البحر الأسود وبدرجة أقل منها إيران، حيث لا تحافظ روسيا على الوجود البحري الأضخم والأكثر تطورا في نفس الوقت على بحر قزوين، بل تستفيد أيضا من ميزة جيوسياسية وهي النفوذ في المنطقة، وكذا التزام دول المنطقة بعلاقات سياسية واقتصادية مع موسكو، وعلى الرغم من المنافسة على موارد المنطقة بين إيران وروسيا إلا انها تحافظ على العلاقة الاقتصادية بين البلدين باعتبارهما مرتبطتان باتفاقيات مشتركة لخطوط الأنابيب إضافية إلى أوروبا، رغبة في منع انتشار النفوذ الغربي في المنطقة، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع الكبير للطلب على الطاقة في أوروبا أصبح من المهم البحث عن خيارات بديلة للحصول على الغاز الطبيعي وتشكل المنطقة خيارا مناسبا لذلك سعت الدول الأوروبية لإيجاد بديل لنقل الغاز من بحر قزوين للسوق الأوروبية كما تسعى روسيا لتغطية الطلب عبر احتياطاتها، أو عبر الغاز من تركمانستان ـ أوزباكستان، كازاخستان، لأنها لا تملك طرق بديلة لنقل إنتاجها للأسواق العالمية، وكما تدرك روسيا اهمية المنطقة بالنسبة لأوروبا لذلك تحتكر أكثر من

[1] . سامية بن يحي ، "**الأمن الجيوطاقوي لبحر قزوين في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وتركيا**"، (د د ن ،2019) ص142، 143.

80% من خطوط الانابيب المجودة لتصريف النفط من قزوين، حيث توجد ثلاثة خطوط أنابيب تربط بين بحر قزوين والبحر الأسود واحد من جورجيا والآخران من روسيا والفائدة الكبرى ليست في الانتاج الطاقوي وانما في انابيب الطاقة، وتسعى روسيا للتحكم في الجانبين الاقتصادي والذي يشمل المواد الطاقوية التي يجري استغلالها، والجانب الاستراتيجي الذي يجذب انتباه القوى الدولية وهذا ما يجب على روسيا مواجهته للحفاظ على نفوذها في المنطقة .[1]

نظرا لوجود روسيا التاريخي وما يحدث من رهانات اقتصادية، فغن لديها عمقا استراتيجيا يستند لعاملين الأول الدفاع عن القومية و الثاني القضايا الاجتماعية وهذا في كل منطقة بحر قزوين، حيث تسيطر على مراكز التوتر التي يمكن أن تستغلها في اي وضع ومن ثم الاستثمارات الدولية وانتشار الأقليات، فبحر قزوين يمثل قضية بالنسبة لروسيا تتجاوز القضية الاقتصادية، بل إنها تتعلق بمركزها ونفوذها باعتبارها قوة عظمى وفاعل أساسي في النظام الدولي .

تعمل روسيا على ضمان وجود مناطق عازلة لحمايتها، وكذا ضمان الاستقرار في المنطقة لتجنب التوترات العرقية، رفع روسيا مدى استفادتها من الترسبات البترولية في أذربيجتن، كما تعمل على دعم علاقتها مع إيران .[2]

كما تعد آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا ومحور الأساس لنفوذها ولطالما ادعت روسيا الدفاع عن مصلحة الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، الذين يمثلون أقلية بالنسبة للسكان الأصليين لهذه الدول فمثلا كازاخستان يمثل الروس 23,7% من سكانها، أما تركمانستان وقيرغيزستان يمثلون 12,5%،أما في اوزباكستان فيمثلون 5,5%، ومع الرغبة في استعادة مكانتها تسعى روسيا لاستهداف هذه المناطق وإبقائها تحت نفوذها، كما تتخذ من طاجاكستان قاعدة عسكرية لها، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من أفغانستان قاعدة لها، كما ساعدت مجموعة من العوامل المشتركة بين هذه الدول في تحسين موقع روسيا في المنطقة مقابل الدول الأخرى وتسعى لتوسيع تحالفاتها في المنطقة كما تسعى للتوسط في حل النزاعات وربط الجمهوريات باتفاقيات ومعاهدات، وفي ما يخص المستوى

[1] . سامية بن يحي ، المرجع السابق، ص142،143.

[2] . عبد الناصر سرور ،" **الصراع الاستراتيجي الأمريكي ـ الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة** " في مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية،(المجلد 11)(العدد 01) ، 68.

الاقتصادي فقد أسست كل من روسيا و كزاخستان وبلاروسيا وطاجيكستان وأوزباكستان منظمة(الفضاء الأورو- الآسيوي الموحد) عام 2000، بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول المشاركة وصولا إلى تأسيس اتحاد جمركي في ما بينها، إلا أن الاتحاد الجمركي الذي قام على أساس هذه المنظمة عام 2006 لم يضم سوى جمهوريات ثلاث هي روسيا وبلاروسيا وكازاخستان، فالحكومات في أوزباكستان وطاجاكستان وتركمانستان تلتزم الحذر فيما يخص المشروع التكاملي الذي تتزعمه روسيا، وذلك لوجود هوتجس خوف من التفريط في جزء من السيادة الوطنية لصالح روسيا والوقوع تحت تأثيرها على غرار ما كان عليه إبان التجربة السابقة مع الاتحاد السوفياتي .

أما على المستوى المالي والنقدي تحاول القيادة الروسية تأسيس بنوك مشتركة، ولديها استثمارات مالية عديدة مع هذه الدول، وتروج لفكرة اعتماد الروبل الروسي كعملة حفظ الاحتياطات، المالية في المنطقة فضلا عن ذلك فإن لشركات النفط الروسية مثل "لوك أويل" امتيازات واسع في مشروعات التنقيب عن النفط، وتقترح روسيا عددا من الخطوط التي تنقل النفط عبر اراضيها في محاولة للسيطرة على إمدادات الطاقة، ومنع وصول الولايات المتحدة، وبهذا الخصوص فقد أبرمت روسيا اتفاقات مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الموازي لبحر قزوين لنقل غاز تركمانستان للأسواق الأوروبية الغربية على وجه الخصوص، كما بدأت روسيا في مد خط انابيب ساوث ستريم في 2012 الذي سيشق طريقه في البحر الاسود إلى اوروبا .[1]

أما بالنسبة للبحر الأسود فقدمت ظروف ضم شبه جزيرة القرم لروسيا مزايا كبيرة، شملت مزايا جغرافية تتمثل في قربها من روسيا باعتبارها وحدة سياسية منفصلة ضمن أوكرانيا، بحيث لم يكن لها قوات متمركزة في البحر الأسود التابع لها فحسب، وإنما ترتيبات عبور مشروعة يمكن الاستفادة منها لعمليات خفية، وإدخال قدرات عسكرية رئيسية، بل استفادت القوة الغازية من مثل هذه المزايا العملية،

[1] . جعفر بهلول جابر الحسيناوي، "**التنافس الدولب على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية** ، دائرة العلاقات الاقتصادية وزارة التجارة العراقية، (العدد 33) (2020)، 195.

كما استفادت ايضا من المشروعية التاريخية للوجود السكري الروسي في شبه الجزيرة والقواسم المشتركة من حيث اللغة والثقافة، [1]

عملت روسيا عبر توظيف أدوات متنوعة تأتي في مقدمتها القوة الناعمة و سلاح الطاقة على ترسيخ موقعها غرب البلقان، المنطقة الأكثر هشاشة في القارة الأوروبية وعل الرغم من أن البلقان لا يمثل هدفا في حد ذاته إلا أنه يمثل على الأقل ساحة استراتيجية بالغة الأهمية، فموقع المنطقة الجغرافي الاستراتيجي الواقع بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وقربها من منطقة الشرق الأوسط مهم لروسيا، حيث يوفر البحر الأسود لروسيا امكانية الوصول إلى موانئ المياه الدافئة وباعتبارها واحدة من آخر المناطق الأوروبية، التي لم يتم دمجها بالكامل في الهياكل الأوروأطلسية، فإن البلقان يمثل هدفا واضحا لعمليات التأثير الروسية الموجهة نحو تعطيل، بل وحتى منع، توسع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في البلقان، فما التكتيكات التي تتبعها موسكو داخل دول غرب البلقان لتتمكن من استعادة ثقلها الدولي، وتعتمد تكتيكات مختلفة في منطقة غرب البلقان عبر ما تمتلكه من أدوات رئيسية، بدوره يأتي سلاح الطاقة في مرتبة متقدمة ضمن أدوات نشر النفوذ الروسي في البلقان، إذ تعتبر روسيا إلى حد بعيد المورد الأساسي للغاز والنفط في المنطقة، حيث لا تزال جميع دول البلقان تعتمد على الواردات الروسية لتلبية طلبات أسواقها الداخلية المتنامية، بالإضافة إلى ذلك تلعب الشركات الروسية دورا كبيرا في أسواق الطاقة في المنطقة حيث تمتلك روسيا نسبا متفاوتة في اصول المشايع المشتركة ومشاريع البنية التحتية الجديدة في كل من كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وتتمتع شركات الطاقة الروسية الخاصة والتابعة للدولة بحصص كبيرة في قطاعات الطاقة في العديد من دول البلقان[2] ، بعد أن استفادت روسيا أكثر من أي جهة أخرى من خلال شركة "غاز بروم " من حصص كبيرة في العديد من دول البلقان، غير أن هدف سياسة روسيا في مجال الطاقة يتعدى أسواق البلقان الصغيرة نحو المحافظة على مكانتها كمصدر أول للغاز والنفط إلى بلدان أوروبا الغربية بل وتعزيز تلك

---

[1] مايكل كوفمان، **عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم و شرق أوكرانيا مؤسسة راند سانتا مونيكا،** كاليفورنيا(2017)، 33.

[2] كريم الماجري ، "**النفوذ الروسي في غرب البلقان في مواجهة الاتحاد الأوروبي**" ، أطلع عليه يوم (2022/05/30)، على الرابط :

https://studies.aljazeera.net

المكانة في مواجهة مشاريع غربية وامريكية تسعى لتخفيف اعتماد اوروبا على مصادر الطاقة الروسية والبحث عن بديل لها وبما أن أي إمدادات للطاقة لابد لها أن تمر عبر أراضي البلقان في طريقها نحو اوروبا الغربية، فإن السياسة الروسية في مجال الطاقة في منطقة البلقان مصممة لكسب رهان السيطرة على تجارة الغاز والنفط خاصة في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى ويمثل البلقان المحطة الأخيرة في عملية نقل إمدادات الغاز والنفط الروسيين منها نحو العالم .

تكمن أهمية البحر الاسود بالنسبة لروسيا في كونه طريقا مائيا يصل روسيا عبر مضيق البوسفور بالبحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط ثلاث قارات، أوروبا، آسيا، افريقيا، وهو ممر تجاري عالمي تسعى روسيا في تسهيل وصولها إليها لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية، كما أنه يصل روسيا بدول شرق أروبا مثل رومانيا وبلغاريا، تسعى روسيا لتعزيز علاقتها مع تركيا ودول شرق أوروبا وبالتحديد المطلة على البحر الأسود كما تم تصميم التحركات الروسية بصورة تساعدها على مد نفوذها في المنطقة وبالتحديد شبه جزيرة القرم والسواحل الأوكرانية من أجل إنشاء ممر بري بين جنوب روسيا وشبه جزيرة القرم ونتيجة للحرب الروسية الأوكرانية وتأكيد وجود كميات كبيرة من الغاز في السواحل الأوكرانية وتسعى روسيا لامتلاك أكبر ساحل لها على المياه الدافئة وهي منافذ لتصدير المنتجات الروسية .[1]

المطلب الثالث: التغلغل الروسي الطاقوي في افريقيا

ركزت روسيا في انطلاقتها الجديدة وبالتحديد م فلاديمير بوتين على الحلفاء التقليديين للاتحاد السوفياتي في منطقة إفريقيا مثل الجزائر وليبيا وبالأحرى الدول الاستراتيجية والطاقوية، لكن على أسس جديدة ولكن الجديد هو العلاقات التي حاولت روسيا بناءها مع الدول التي كانت تابعة للغرب مثل تونس والمغرب إبان الحرب الباردة، ومع ثورات الربيع العربي 2011، قد خلطت اوراق السياسة في المنطقة، فإن روسيا جعلت منها فرصة للتموقع، من منطلق انحيازها للثورة وكذا الحفاظ على سيادة الدولة، لقد استفادت روسيا في منطقة افريقيا من أخطاء القوى الغربية، كما حصل في الازمة الليبية ما أتاح لها نسج تحالفات مع قوى المنطقة عبر إمدادها بالسلاح، كما تستثمر في سعي دول المنطقة في توسيع شركاءها الدوليين في الظل الصعود الدولي للقوى الكبرى و القوى الاقليمية، إذ تحاول استمالة الدول

[1] – . البحر الأسود ثروات هائلة وصراعات مستمرة ، أطلع عليه يوم (2022/05/31)، على الرابط : https://www.alroeya.com

المغاربية بواسطة صفقات تشمل السلاح و الغاز الطبيعي، و بناء منشآت للطاقة النووية المدنية، إن محاولة دولة روسيا لنسج تحالفات دولية تسمح لها بأن تلعب دورا أكبر في حل الأزمات سواء في جوارها الجيوسياسي المباشر، كما فعلت في الحرب الأخيرة حول إقليم "ناغورنو" بين أذربيجان وأرمينيا، أو في الشرق الأوسط من خلال الازمة السورية .

أما نفوذها في منطقة شمال إفريقيا، فهو يتيح لها علاوة على ابراز قوتها كحليف تقليدي في المنطقة، حرصت على إقامة شراكات مع دول المنطقة، أما ليبيا فمنذ 2000 أعادت روسيا تجديد علاقتها مع ليبيا، وذلك بإلغاء معظم ديون ليبيا للاتحاد السوفياتي البالغة قرابة 5ملايير دولار في مقبل إبرام عقود ضخمة، شملت الغاز والسلاح والسكك الحديدية كما وافقت ليبيا على تواجد الأسطول الروسي في ميناء بنغازي، ومع الإطاحة بقيادة القذافي خسرت روسيا حليفا وأصبحت خارج اللعبة، وغير قادرة على حماية حلفاءها خصوصا حين لم تعترض على قرار مجلس الأمن الذي سمح بتدخل حاف الأطلسي في ليبيا ولجأت للتموقع من جديد بين القوى المتصارعة وفق لمصالحها، فضلا عن وعود بإعادة تفعيل اتفاقيات الطاقة لفائدة الشركات الروسية لقد استغلت روسيا أخطاء الغرب في ليبيا، لإعادة التموقع من جديد، سواء من خلال نسج علاقات سياسية وعسكرية وأمنية مع الجنرال خليفة حفتر في حين نسجت علاقات اقتصادية مع حكومة الوفاق .[1]

التي وافقت على إ[رام صفقة شراء النفط بين الشرطة الروسية "روسنفت" والمؤسسة الوطنية الليبية للنفط، في فيفري 2017، ومن خلال المسارين معا، تطمع روسيا ليس في أن تصبح وسيط فعال لإدارة الأزمة الليبية فقط بل أن تتحكم بشكل أفضل في إمدادات الغاز نحو أوروبا، وتسعى لتمرير سياستها عبر القوة الناعمة للتغلب على القوى المنافسة من ذوي النفوذ الدولي والإقليمي .

أما الجزائر فتضل الحليف الموثوق بيه في شمال إفريقيا، وترتبط الدولتان بعلاقة شراكة استراتيجية شاملة، أهم ركائزها التعاون العسكري والطاقوي، مع رغبة معلنة في توسيع مجالها نحو قطاعات اخرى مختلفة، تم التوقيع على جملة من الاتفاقيات الاستراتيجية تضمن القطاع الاقتصاد والتجارة والسياسة، ومنها التوقيع على اتفاقية تعاون عسكري، وفي عام 2006 قام الرئيس الروسي بزيارة الجزائر وجرى

[1] . إسماعيل حمودي، "**تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا**"(2022).

التوقيع على اتفاقيات ضخمة في مجال الطاقة والسلاح، واسقاط ديون سوفياتية على الجزائر، وتم تعزيز الشراكة الاقتصادية والعسكرية في عامي 2008، 2010، ولم تنقطع العلاقات بين البلدين إلى يومنا هذا أما على المستوى الاقتصادي والطاقوي، فالبلدان تجمع بينهما اتفاقيات عديدة ابرمت منذ عام 2001، وتعد الجزائر، بالإضافة إلى مصر والامارات والمغرب الشركاء الرئيسين لروسيا في المنطقة.

في هذا الصدد قامت شركة "غازبروم" الروسية، وشركة "سونطراك" الجزائرية وبموجب الاتفاق تحصل الشركة الروسية على فرص بناء أنبوب "جالسي" للغاز الممتد من الجزائر لإيطاليا عبر سردينيا، انتقل التنافس الاقتصادي بين الدول الكبرى من منطقة الشرق الأوسط إلى افريقيا منذ أربعة عقود، ودفعت شركات النفط في العالم إلى إنفاق 80%من ميزانية التنقيب لديها في قارة افريقيا، كما تعتبر منطقة الساحل الافريقي وخليج غانا جزءا من البدائل التي تحضرها القوى الكبرى في قطاع الطاقة والثروات، كما ان القارة تحتل ثقل طاقوي وتجاري خاصة في إمكانية تحويل الثروات والنفط نحو أجزاء من العالم كقارتي أمريكا وأوروبا ويتميز النفط الافريقي بمميزات أفضل من أي منطقة أخرى، فهو خفيف بالمقارنة مع نفط الشرق الأوسط وهذا يجعله أكثر سهولة في الاستخراج والتكرير، كما تتركز هذه الحقول الغنية على سواحل غرب وخليج أفريقيا وهذا يساعد على نقله بالمناطق البحرية، ومنذ 2011 يمكن القول أن المنطقة دخلت مرحلة الصراع الدولي بين القوى الكبرى، مما أدى إلى انشاء قاعدة جوية في جيبوتي لمحاربة القرصنة في المحيط الهندي، كما دخلت كل من تركيا وايران واسرائيل وروسيا إلى القارة السوداء بقوة اقتصاديا وتجاريا، وهذا يحدث في قارة تحتوي على أكثر من 70%من الفوسفور، وأكثر من 80% من اليورانيوم ومساحة شاسعة قادرة على توفير طاقة شمسية هائلة، و60% من الذهب .[1]

[1] محمد صخري، "**استراتيجيات القوى الكبرى في منطقتي افريقيا و الشرق الاوسط**" ، (2017/06/04)،أطلع عليه يوم (2022/05/31)، على الرابط : https://www.politics-dz.com

الفصل الثالث

الابتزاز التهديدي المتبادل في جيوسياسية الطاقة الروسية مع الدول الأوروبية

الاستراتيجيات التي فرضت على روسيا والابتزاز التهديدي من قبل الاتحاد الأوروبي وكذا سعي الاتحاد إلى البحث عن الطاقات المتجددة لسد الحاجة ومحاولة التخلص من التبعية الروسية في مجال الطاقة بالمقابل عمدت روسيا على مراجعة عقود الطاقة ومحاولة إقامة علاقات استراتيجية تضمن الحفاظ على امنها القومي خاصة الفناء الخلفي فهي تعتبر جسر الرابط بين روسيا وأوروبا وتسهيل عملية نقل أنابيب الغاز والنفط إلى أوروبا وضمان امتددها الجيوبولتكي .

المبحث الأول: الخيارات الأوروبية في إنجاح استراتيجية ابتزاز روسيا في مجال الطاقة

شهدت الساحة الأوروبية سياسات ضغط على الجوار وهذا دفع بها للبحث عن مراجعة سياسات الاقتصادية جديدة لسد الحاجة لروسيا خاصة في مجال الطاقة.

المطلب الأول استراتيجية الضغط المحكم على روسيا

تأتي رؤية الغرب للبوابة الشرقية لأوروبا انطلاقًا من التجارب التاريخية المتعلقة بتعرّض ملامح كياناتها السياسية والسكانية للتغيّر بفعل حركة الأقوام والدول التي عبَت هذه المنطقة تجاه أوروبا؛ فغزتها وعادت، أو استوطنت فيها وأقامت دولً. وفي التاريخ الحديث، حاولت أوروبا عدم السماح لدولة قاريَّة مركزية مثل روسيا أن تسيطر على هذه المنطقة، فضلاً عن أن تتجاوزها، كما حصل في حرب القرم في القرن التاسع عشر والحرب الباردة في القرن العشرين وقد أكدت استراتيجيات الغرب في القرن الماضي كسياسة الاحتواء والمُحتمل تجدّدها على الأهمية "الدائمة" لهذه المنطقة بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية[1].

أولا: توسع حلف الناتو:

يرسم مشروع العقيدة والمفهوم الأمني والتعليق العسكري السياسي المرتبط به صورة مقلقة لدى الخبراء الاستراتيجيين الروس تجاه المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو ،والذي يتحدى حسب تصورهم الوضع العسكري الاستراتيجي والهيكل بأكمله الذي يعتمد عليه الدفاع عن المصالح الروسية ، خاصة في ظل تصميم هيئة الأركان العامة 17 على تنفيذ التدابير المضادة والتي اقترح دول الحلف.

فالضغط على روسيا والتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولات لحل القضايا الأمنية بعيدا عن وجود روسيا. كما اعتمد الحلف الأطلسي على خلق النزاعات بالقرب من تخومها

[1] – عماد قدورة،" **محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب أوكرانيا بؤرة الصراع**"، مجلة سياسات عربية .06 (2014)

وتكوين القوات التي تخل توازن خاصة في المياه القريبة من روسيا وتدريب الجماعات المسلحة في الخارج وإعادة نشرها لشن هجمات على روسيا. وهذه العمليات تهدف إلى تقويض الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي بما فيها إعاقة عمل الحكومة والعسكرية والأنظمة التي تدعم أداء القوات النووية واستقرارها القتالي[1].

ثانيا: توسع الاتحاد الأوروبي:

هو تكتل اقتصادي يضم 27 حتى عام 2014 ، كما تحوّل إلى منظمة لها سياسات اقتصادية وسياسية وأمنية مشتركة. ومثل الناتو، ضم الاتحاد الأوروبي دول في تماسٍ مباشرٍ بالأرض الروسية كدول البلطيق، كما ضم معظم دول أوروبا الشرقية. ولجأ إلى عقد شراكات مع دول مهمة بالنسبة إلى مستقبل أوروبا مثل أوكرانيا تمهيدًا لتهيئتها ربما للعضوية الكاملة مستقبلا فقد وقّع رئيس الوزراء الأوكراني الانتقالي أرسيني ياتسينيوك، الموالي للغرب، الشق السياسي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويهدف الاتفاق إلى تقريب أوكرانيا من الاتحاد من خلال إنشاء شراكة سياسية واندماج اقتصادي بين الطرفين، وكذلك إقامة اتفاقات شراكة مع جورجيا ومولدوفا اللتين ترغبان في الخروج من دائرة نفوذ موسكو والتقرب من الاتحاد الأوروبي[2].

أصبحت معظم الدول الكبيرة في أوروبا الشرقية والوسطى مثل بولندا ورومانيا وهنغاريا وسلوفاكيا وبلغاريا أعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال ترسيخ انتمائها الغربي والمصالح المشتركة تحظى اليوم بالعضوية الكاملة في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتم ترسيخ انتمائها، ولم يعد بإمكان روسيا أن تتحدى الغرب في هذه الدول التي تشكل عمقًا جغرافيًا وخط دفاعي أولي عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي[3].

---

[1] – سليم جداي وحورية قصعة،" **السياسة الامنية الروسية تجاه الشرق الأوسط دراسة في المرتكزات والتحديات**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسة 01(2022):11.

[2] – عماد قدورة، المرجع السابق، 08

[3] – المرجع نفسه، 09.

ثالثا: التواجد الصيني في النفوذ الروسي

يشكل صعود الصين فعليا تحدي مباشر لروسيا رغم التقارب خاصة في المناطق المجاورة وهو ما خلق مخاوف روسيا بشأن تنامي القوة الصينية، فالأراضي الروسية المتاخمة لها قليلة السكان والتي تشهد هجرة أعداد كبيرة من المواطنين الصينيين الذين يعبرون الحدود للاستقرار في سيبيريا، وهو ما اعتبره الخبراء الروس مساعي لتغير النسيج البشري للمنطقة والمراهنة على القوة البشرية خاصة وأن سيبيريا تعتبر من الأقاليم التي تتوفر على مخزون كبير من موارد الطاقة غير المستغلة والتي تسعى الصين للوصول اليها. في ظل التحديث الحاصل، وهو ما تؤكده مطالب الصين الإقليمية بجزء كبير منها، وهذا ما يقلق روسيا اليوم.

بالإضافة إلى الحضور الصيني يشكل أساس من خلال الاستثمار الاقتصادي وربط طريق الحرير بموانئ جنوب أوروبا والحوض المتوسط ضمن استراتيجية خيط اللؤلؤ، كما تخضع جميع دول الحوض تقريبا للاستثمارات الصينية على مدى المتوسط، وهي بذلك أداة هيمنة للصين في المنطقة لامتلاكها قدرة تنفيذ الوصول إلى بعض موانئ البحر المتوسط والاتصالات البحرية بين اليونان وايطاليا التي تحمل الأجهزة الإلكترونية العابرة للقارات وما يسمى المنتديات القطاعية مع الشركاء الإقليميين لزيادة وزنها في المنطقة[1].

المطلب الثاني: استراتيجية تنويع موردي الطاقة لأوروبا

أدت الأزمة النفطية التي أصابت الاقتصاد الأوروبي نتيجة الحروب العربية في السنوات الماضية دفع دول الأوروبية إلى تعزيز الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط، إضافة إلى هذا الأزمة الروسية الأوكرانية سنتي 2004 و2014 ، وغلق الإمدادات على دول الاتحاد الأوروبي، دفع بها إلى صياغة استراتيجيات طاقوية انطلاقا من ظروفها

[1] – سليم جداي وحورية قصعة، المرجع السابق، 11.

الذاتيـة التـي تؤكـد اسـتمرار اعتمـداها علـى مـوارد الطاقـة الخارجيـة خاصـة منهـا روسـيا وسـعيا إلى تنويع مصادر إمداداتها في إطار ضمان الأمن الطاقوي مستقبلا[1].

أصـبح أمـن الطاقـة مـن بـين أهـم المجـالات بالنسـبة للاتحـاد الأوروبـي، لكـن صـياغة وتنفيـذ سياسـة طاقويـة مشـتركة نظـرا لاخـتلاف التوجهـات بخصـوص سياسـات الطاقـة لـدول الأعضـاء، حيـث تكـافح دول الاتحـاد الأوروبـي للاتفـاق علـى أولويـات مشـتركة وإجـراءات تعنـى بقضـية الأمـن الطـاقوي، وهـذا مـن خـلال تخفـيض تبعيتهـا للـواردات وتنويـع الخيـارات الطاقويـة بتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي مـن خـلال التقليـل مـن نسـبة الاسـتهلاك، هـذا مـا يسـاعد الاتحـاد الأوروبي من صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة[2].

كمـا تـم اعتمـاد تحـديث البنيـة التحتيـة للطاقـة فـي أكتـوبر 2011 مـن أجـل التحديـد الأولـي للممـرات لنقـل الـنفط والغـاز والكهربـاء، وفـي مـاي 2014حـددت المفوضـية الأوروبيـة علـى المـدى القصـير والمتوسـط المشـاريع المهمـة لأمـن الطاقـة فـي الاتحـاد الأوروبـي ضـمن مـا يعرف بالمشاريع ذات الاهتمام المشترك والذي اعتمد في عام 2001.

يمثـل إنشـاء سـوق طاقـة داخلـي متكامـل مـن بـين أحـد ركـائز سياسـة أمـن الطاقـة الأوروبيـة، بهـدف تحفيـز تجـارة الطاقـة وتحسـين القـدرة التنافسـية وذلـك بإزالـة جميـع الحـواجز والعقبـات تحـول دون تـداول الغـاز الطبيعـي فـي مجـال الاتحـاد الأوروبـي، مـن خـلال إنشـاء محـاور غـاز مترابطـة ومتقاربـة الأسـعار علـى المسـتوى الأوروبـي، هـذه السـوق الداخليـة يمكـن أن تساهم في ضمان الإمداد من خلال تحسين المنافسة بين المصادر المختلفة[3].

يسـعى الاتحـاد الأوروبـي إلـى تنويـع 270 متـر مكعـب مـا بـين عـام2014– 2035 ثـم تزيـد قلـيلا لتصـل إلـى حـوالي 270مصـادر الإمـداد علـى المسـتوى الخـارجي كأحـد الخطـوات لضـمان عـدم انقطـاع الإمـدادات، حيـث تسـتورد دول الاتحـاد الأوروبـي نحـو 22 % مـن

[1] – لطفي مزياني،"**استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية**"، مجلة المعيار53،(2021)، 09

[2] – , directorate general for external policies, **European , alternatives to Russian Gaz,** 2014, p p5-6.

[3] – لطفي مزياني، المرجع السابق ،10.

واردات الغاز الطبيعي من روسيا و 22 % من النرويج، 66 % من شمال افريقيا)الجزائر، ليبيا(كما ارتفعت واردات الغاز الطبيعي كمثال من قطر ونيجيريا(وبلغت ذروتها عند حوالي 60 % ثم انخفضت إلى حوالي 37 % بسبب ارتفاع الأسعار في آسيا. إن الوصول إلى تنويع أكثر لموارد الغاز الطبيعي مع الحفاظ على الكميات الكبيرة من الواردات من موردين موثوقين ستبقى الغاز الطبيعي في تنوع مستمر كما يحتمل أن تزيد الإمدادات من أمريكا الشمالية، أستراليا، قطر، والاكتشافات الجديدة في شرق إفريقيا من حجم وسيولة أسواق الغاز الطبيعي العالمية[1].

المطلب الثالث: استراتيجية الاعتماد على الطاقات البديلة

تستخدم عبارة الطاقات المتجددة للدلالة على مصادر الطاقة القابلة للنفاذ إلا أنها تتميز بخاصية التجدد والديمومة ومثل مصادر الطاقة الشمية والمائية والطاقة الرياح الحرارة الجوفية.

اتجهت معظم دول الاتحاد الأوروبي نحو تبني تنمية إنتاجها من الطاقات المتجددة كأحد الخيارات المهمة في زيادة الإنتاج الطاقوي فالطاقة تعد موارد غير نافذة على خلاف الموارد الأخرى[2].

عملت المؤسسات الأوروبية علي تقوية سياسة تعزيز هذه الطاقة، وقد صدرت أول توجيهه عن الاتحاد 2007التي تم نسخها بتوجيه لطاقات المتجددة سنة 2001 وهي توجيه الاتحاد الأوروبي في إنقاص استهلاك الطاقة . حيث استقرت علي هدف طموح الاتحاد.

حيث تراجع الغاز بنسبة 20 % في دول الاتحاد. ومنه هذا التوجه يفرض علي الدول الأعضاء احترام هذه الأهداف، ومثال ذلك فرنسا أرست هدفها في إنتاج 23 % في حلول سنة 2020 ، ولأجل تحقيق هذه الأهداف فإن التوجه الأوروبي يوجب علي جميع الأعضاء أن تضع مخططات وطنية توضح فيها الكيفية التي ستتبعها للوصول إلي الهدف

[1] – لطفي مزياني، المرجع السابق، 11.

[2] – محفوظ رسول، **الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي والأوكراني**، أطروحة دكتوراء (جامعة الجزائر03 ،2017)، 135.

المنشود. كما أن هذا التوجه حدد التدابير الغير مالية التي تسمح للمشغلين للولوج لبحث العلمي والتنمية، ونشر الطاقات المتجددة ، ومن بين هذه التدابير الدعم الاستراتيجي المتعلقة والابتكار، وتدابير أخري متعلقة بتسيير الشراكة في مجال الطاقات المتجددة من خلال التسهيلات الإدارية المتعلقة بتثبيت البنيات التحتية[1].

حسب ما جاء في الحصيلة السنوية 2009 للطاقات المتجددة في دول الاتحاد الأوروبي، أن بلدانه اسندت الطاقات بمختلف أنواعها و تلجأ جميعها إلى استغلالها خاصة في إنتاج الطاقة الكهربائية كل بلد في مجال الطاقة الكهرومائية تبرز إيطاليا عن غيرها من البلدان بربع الطاقة الإجمالية إمكانتي إسبانيا في المركز الأول ثم ألماني ثم بعدها فرنسا في مجال الطاقة الشمسية تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 تم وضع 1541 ميقاوات في تركيب لوحات تقدرب 71 % منها تم وضعها في ألمانيا لوحدها، في حين أن الحظيرة ضوئية عبر العديد من الدول في الأوروبية الإجمالية للألواح الضوئية وصلت إلى 4689,9 ميقاوات سنة [2] 2007.

[1] – حسين ثابت، **الاستراتجية الطاقوية للاتحاد الاوروبي في جنوب المتوسط** ، مذكرة ماستر(جامعة العربي بن مهيدي، 2017)،69.

[2] – المرجع نفسه، 69.

وحددت قيمة إنتاج الطاقات المتجددة في الدول من خلال الجدول الاتي:

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
بلجيكا (الوحدة: ميغاوات)	2.2	2.7	2.8	2.9
بلغاريا	1.5	1.4	1.6	1.8
التشيك	2.9	3.0	3.1	3.2
ألمانيا	27.7	29.5	32.1	33.7
استوانيا	1.0	1.0	1.1	1.1
ايلندا	0.6	0.7	0.7	0.8
اليونان	2.0	2.0	2.3	2.5
فرنسا	21.1	17.9	20.8	32.5

يمثل الجدول نسبة استغلال الطاقات المتجددة لبعض الدول الأوروبية من 2010- 2013

المصدر: محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي والاوكراني،2017.

ومن خلال الجدول فان إنتاج الطاقات المتجددة في تزايد مستمر مقارنة بالطاقات الاستخراجية حيث يقدر المعدل السنوي للإنتاج الطاقات المتجددة أي ما يعادل 63 مليون طن أي ما يضاهي نفط 2010 لترتفع 2013 بنسبة 20 بالمائة وهذا يعبر عن استراتيجيات الاتحاد في الطاقات المتجددة والتخلص من التبعية النفطية لروسيا.

المبحث الثاني: الخيارات الروسية في إنجاح استراتيجية الابتزاز الأوروبي في مجال الطاقة

تسعى روسيا للضغط على أوروبا من خلال استراتيجيات متعددة تمكنها من تحقيق أمنها القومي ومصالحها الحيوية

المطلب الأول: استراتيجيات الربط ومراجعة عقود الطاقة.

إن الطموح الروسي في إنشاء كارتل للغاز زاد من تعقيد الوضع في علاقة الطاقة الروسية الأوروبية فروسيا ستكون على رأس المشروع إضافة لدول منتجة أخرى، بحيث ستأخذ المنظمة على عاتقها تحقيق أمن الطلب وخدمة مصالح الدول المنتجة و ما يزيد من هشاشة الوضع الطاقوي في العلاقة الروسية الأوربية المخاوف المتزايدة حول موثوقية الشريك الروسي لكونه إمبريالية للطاقة لا يمكن الاعتماد عليها خاصة في ظل الظروف الطارئة على غرار الأزمة الأوكرانية أثار قلق القادة الأوروبيين حيث أدركوا مدى تبعيتهم لقطاع الطاقة الروسي والتركيز على ضرورة الحيلولة دون التبعية المطلقة[1].

التأسيس لعقود طويلة الأجل مع روسيا كوسيلة لبناء الثقة، والعمل على خلق علاقات إيجابية دائمة و ضمان مصادر موثوقة للطاقة في المستقبل مع دراسة استراتيجيات موارد الطاقة البديلة الكفيلة بخفض الاعتماد على النفط والغاز بشكل عام[2].

إن التفاوض المنفرد لدول الاتحاد الأوروبي على عقود طاقة طويلة الأجل مع روسيا كألمانيا و إيطاليا قد يضمن حصولهم على إمدادات الغاز بشكل آمن يحقق المصلحة الذاتية، لكن التعامل الروسي مع إمدادات الغاز الأوكرانية و البيلاروسية قد يقلص من احتمالية الأمان الاستراتيجية الروسية القائمة على دخول في صفقات أحادية الجانب تأسس لمبدأ " فرق تسد" مع احتمالية مواجهة تدابير طاقوية.

---

[1] – عبد الحميد بوجردة وأشراق صلاح، **استراتيجية أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة– بحر القزوين** ،مذكرة ماستر(جامعة بن يحي الصديق،2017)، 98.

[2] – المرجع نفسه، 98.

كما ألمانيا تريد أن تجد حلا آخر للتبعية الطاقوية ، صحيح أنّ ألمانيا لم تتأثر بشكل مباشر بتخفيض مستويات نقل الطاقة من روسيا إلى أوروبا في 2006 غير أن ألمانيا تبقى في تبعية استراد الموارد الطاقوية الشيء الذي يهدد الاقتصاد الألماني. خاصة بعد اتخاذ قرارات التخلي عن الطاقة النووية في سنة 2000 فكانت الطبقة السياسية الألمانية لا تعير اهتماما كبيرا لقضية التبعية الطاقوية الألمانية.

في الوقت الراهن التبعية الطاقوية الألمانية و صلت إلى حدود 75 % و تغطي ألمانيا احتياجاتها من المواد الأولية أي " الغاز الطبيعي و البترول" بواسطة استيراد من الخارج، وفي هذا المضمار نلاحظ أن طبيعة المواد الطاقوية المستوردة لم يتم تنويعها وتنويع مصادر الإنتاج، ف 39.2 % من استيراد الغاز و 34.1من استيراد البترول تأتي كلها من روسيا، والخروج المبرمج من الاستغلال النووي و ضآلة نسبة مردود الطاقة المتجددة ستزيد من تبعية ألمانيا تجاه الغاز الطبيعي[1].

المطلب الثاني: استراتيجية الشركاء البديلين.

يمثل عامل الطاقة عنصر هام في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية حيث تعتبر روسيا من أكثر دول العالم من حيث مصادر الطاقة فروسيا احتلت المرتبة عالميا في احتياط الغاز الطبيعي، كما تملك احتياط كبير من النفط فقطاع الطاقة دعامة أساسية لأمن الروسي وأداة السياسة الخارجية الروسي ويضم القطاع كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم.

عملت روسيا على عوائد لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحسين الاقتصاد الروسي وتحقيق الاستقلال على المستوى الخارجي وذلك باستخدام استراتيجيات تمكن من السيطرة

[1] – كريمة أرزقي، **الامن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي والمتوسطي 2001– 2016**، مذكرة ماستر (جامعة مولود معمري، 2016)،103.

ونجت الدولة باستخدام الشركاء العاملة في مجال الطاقة لبسط النفوذ الروسي في الخارج وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي.[1]

تواجه روسيا شبكة واسعة من خطوط الطاقة المنافسة لروسيا وأسواقها التقليدية حيث شكل وصول بوتين إلى الحكم منعرج حاسم في الاستراتيجية الروسية بمحاولة إعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي حيث اتجهت إلى الفناء الخلفي لها من خلال خطوط النفط.

تملك روسيا شبكة أنابيب نقل الطاقة التي لا تبعد كثيرا عن حقول النفط الكازاخستاني كونها حقول تتمركز شمال غرب البلاد، والحقول الروسية حوض **الفوجا وغرب سيبيريا** مما يجعلها قادرة على ربط شبكة أنابيب لنقل النفط الكازاخستاني، وتم إنشاء أنبوب نيجر نوفو روسيك الذي ينقل إلى ميناء نوفو روسيك ثم إلى الأسواق العالمية كذلك ربطها كليا مع روسيا تم تصريف كميات كبيرة عبر الأنبوب إلى دول البلطيق وأوروبا والهدف منها هو منع توغل الشركات الغربية في المنطقة وإدامة سيطرتها على الحقول النفطية عليها.[2]

تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز: وذلك من خلال زيادة عدد الخطوط والأنابيب وحتى زيادة الناقلات البحرية حيث قدمت روسيا خطة امتدت بين عامي 2000 إلى 2010 قامت فيها ببناء 73 سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل4020 ألف طن من النفط الخام .وزيادة فرص الاستكشاف في مناطق القطب الشمالي، وسلسلة جبال لومونوسوف[3]

تنمية الاستثمارات الطاقوية الروسية في الخارج :وجاء في هذا الصدد الاتفاق بين شركة" غاز بروم "الروسية، وشركة" سوناطراك "الجزائرية، والذي بموجبه تحصل **غازبروم** على فرص بناء أنبوب الغاز" **جالسي** "الممتد من الجزائر إلى إيطاليا عبر جزيرة سردينيا .

---

[1] – سوزي رشاد،"**أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد03، (2020)، 16.

[2] – سمية أونايسية، **الأمن في أسيا الوسطى دراسة في الاستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى**، مذكرة ماستر (جامعة 08 ماي 1945 ، 2019)، 54.

[3] – محفوظ رسول، المرجع السابق، 12.

إضافة على مشاركتها في" أرامكو–السعودية "في التنقيب عن الغاز في شمال الربع الخالي . كما عملت روسيا بتدعيم مكانتها على المستوى التقني من خلال نجاحها في تطوير تقنية تسييل الغاز الذي حققت فيه خطوات فاعلة في إنشاء أولى محطات التسييل تحويل الغاز من الحالة السائلة بتبريده إلى 61درجة تحت الصفر وذلك في جزيرة" **سخالين** "في أقص ى شرق الأراضي الروسية، وهو ما أدى بروسيا إلى تنويع الأسواق وتوجهها إلى المستهلكين في شرق آسيا.[1]

تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط والغاز، حيث تعتمد روسيا في ذلك على خبراتها وتقنيتها في مجال الاستخراج والتنقيب عن البترول، حيث تعتبر **شركة" غاز بروم"،" ولوك أويل** "من كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة تنمية الاستثمارات الطاقوية الروسية في الخارج :وجاء في هذا الصدد الاتفاق بين شركة" غاز بروم "الروسية، وشركة" سوناطراك "الجزائرية، والذي بموجبه تحصل **غازبروم** على فرص بناء أنبوب الغاز" **جالس ي** "الممتد من الجزائر إلى إيطاليا عبر جزيرة سردينيا .إضافة على مشاركتها في" أرامكو–السعودية "في التنقيب عن الغاز في شمال الربع الخالي .كما عملت روسيا بتدعيم مكانتها على المستوى التقني من خلال نجاحها في تطوير تقنية تسييل الغاز الذي حققت فيه خطوات فاعلة في إنشاء أولى محطات التسييل تحويل الغاز من الحالة السائلة بتبريده إلى 61درجة تحت الصفر وذلك في جزيرة" **سخالين** "في أقص ى شرق الأراضي الروسية، وهو ما أدى بروسيا إلى تنويع الأسواق وتوجهها إلى المستهلكين في شرق آسيا.[2]

الاستثمارات الروسية مفتوحا في دول الشرق الأوسط و هو ما يدعم اقتصاد روسيا الوطني كما أن جذب مستثمري هذه الدول إلى روسيا سيعود بالربح والفائدة الاقتصادية عليها، كما تعتبر أيضا قطاع الصناعة من القطاعات الضعيفة في اغلب دول هذه المنطقة ما تدفع روسيا إلى الاستفادة من خبرتها الصناعية خاصة في مجال الصناعة الاستخراجية للنفط و الغاز ليس هذا فقط بل تعتمد بعض الدول

[1] – محفوظ رسول، المرجع السابق، 13.

[2] – المرجع نفسه،13.

الشرق أوسطية على الصادرات الزراعية كأحد الموارد المهمة لاقتصاداتها و حسب وجهة نظر روسيا يمكن للتعاون في القطاع الزراعي أن يخدم اقتصادها خاصة و إن قطاع روسيا الزراعي ضعيف جدا.

روسيا كدولة منتجة للطاقة تنظم لدول الشرق الأوسط الغنية بالنفط و الغاز كشركاء ومنافسين في نفس الوقت فهي تشترك معهم في مصلحة الحفاظ على أسعار النفط في مستويات مرتفعة وتأمل تنظيم المنافسة في أسواق الغاز بالإضافة إلى أن الشركات الروسية لها مصالح في مجال النفط مشاريع الغاز في دول مثل العراق و إيران و السعودية و دول أخرى.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية تحالفات الطاقة أوبك ومنتدى الغاز

أولا: منظمة الأوبك

أدركت روسيا سريعا أن هناك فرصة لتصحيح أوضاع أسواق النفط مع الانفتاح في العلاقات مع السعودية. وذلك بالإضافة إلى قناعة روسيا بعدم كفاية الإجراءات المحلية في وقاية الاقتصاد الروسي من تبعات انخفاض أسعار النفط في حال استمرت لفترة أطول فمع إجراءات البنك المركزي الروسي لتحرير سعر صرف الروبل ورفع أسعار الفائدة في سبيل الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية بقي أمر آخر للسياسة الروسية لمحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي لديها وهو محاولة التأثير على أسعار النفط.

منذ بداية اللقاءات بين المسؤولين السعوديين والروس، كانت خطط وأفكار خفض الإنتاج مطروحة بشكل واضح كوسيلة لتصحيح فائض أسواق النفط إلا أن التجربة التاريخية لتنسيق خفض الإنتاج تشير إلى عدم التزام روسيا بأي اتفاق مع أوبك، ولذلك شكك بعض المحللين في إمكانية نجاح العلاقات بين روسيا وأوبك[2].

[1] - خير الدين بن يحي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط حالة الازمة السورية**، مذكرة ماستر(جامعة 08ماي 1945، 2018)، 76.

[2] – عبد الغزيز الدوسي، "**لماذا تتعاون روسيامع منظمة الأوبك: البحرين**، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية الدولية والطاقة(2019)، 12.

وفي عام 2001 انهارت أسعار النفط مجددً ا. وفي تلك المرة وجهت أوبك خطابها مباشرة نحو روسيا من أجل المساهمة في تحمل مسؤولية تصحيح أوضاع أسواق النفط حيث قالت منظمة أوبك بأنها مستعدة لتخفيض الإنتاج بمعدل 1.5مليون برميل يوميًا بشرط أن تتحمل بقية الدول من خارج المنظمة، في إشارة مباشرة لروسيا، بأن تقوم بتخفيض الإنتاج بنسبة 500 ألف برميل إضافية.

أعلنت روسيا بأنها ستقوم بتخفيض الإنتاج بنسبة 150 ألف برميل يوميًا لتقوم بعد ذلك برفع إنتاجها بنسبة 300 ألف برميل يوميً ا وإخفاء هذه الكميات الإضافية من الصادرات عن طريق نقلها بوسائل مختلفة، كالشاحنات والسكك الحديدية.

ومع بدايات التحضير للمبادرة الروسية السعودية الجديدة للتعاون في أسواق النفط، احتجت شركات النفط بصعوبة تقليل الإنتاج نتيجة للأضرار المادية التي ستحصل للآبار الروسية في المناطق الروسية على هذا القرار متعللة الباردة بالإضافة إلى تأثر خطوط نقل النفط إذا ما تراجعت الكميات بشكل كبير. وتحدي خفض الإنتاج الروسي ليس محصورًا في كون الشركات النفطية ذات ملكية خاصة، على الرغم من امتلاك الحكومية الروسية حصصا في هذه الشركات تتجاوز 50 %، وإنما في تبعات تخفيض الإنتاج على قطاع الطاقة ككل[1].

في روسيا وتراجع النشاط الاقتصادي فيه. فخطط الإنفاق لهذه الشركات له تأثير مباشر على القطاعات الاقتصادية المصاحبة لقطاع النفط 13 وأي تخفيض لنشاط شركات النفط سينعكس على هذه القطاعات المصاحبة خصوصًا في هذا التوقيت الحساس للاقتصاد الروسي مع تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية.

رغم التنافس الكبير الموجود بين روسيا والسعودية حول أسواق وسياسات الطاقة، وإدراكا من صانع القرار الروسي لحجم الضرر الناتج من الأزمة الصحية، عملت روسيا على التعاون مع دول منظمة أوبك في اطار ما اصطلح عليه بتحالف أوبك للحد من انهيار أسعار الطاقة نتيجة ظهور جائحة كوفيد – 19 وذلك عبر تقليص الإنتاج قصد معالجة

[1] – عبد العزيز الدوسي، المرجع السابق، 15.

التخمة، رغم اعتراضها المبدئي على ذلك في مطلع مارس 2020، بسبب الخلافات السياسية مع السعودية، حيث أنها حملت هذه الأخير مسؤولية تدني الأسعار عبر زيادة معروضها من النفط، كما أنها رأت في تعميق خفض إمدادات النفط الخام بنحو 1,5 مليون برميل يوميا ما يجعل مجموع الخفض يصل إلى 3,6 ملايين برميل يوميا، واعت برته موسكو تنازلا لصالح المنتجين المنافسين لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت حصتها ملايين برميل منذ 2016، وان ذلك قد يشكل خطوة نحو خسارة سوقها الأوروبي[1].

ثانيا: منتدى الدول المصدرة للغاز

تأسس "منتدى الدول المصدرة للغاز" في ديسمبر/كانون أول 2008، كمنظمة حكومية دولية مقرها مدينة الدوحة، تُعنى بوضع إطار لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء ورفع مستوى التعاون والتنسيق بينها.

ويضع المنتدى ضمن أهدافه، آلية لخلق حوار بناء بين منتجي الغاز ومستهلكيه بغرض تحقيق الاستقرار والأمن بالنسبة للعرض والطلب في أسواق الغاز الطبيعي على مستوى العالم، يضم المنتدى في عضويته11 دولة هي، الجزائر، وبوليفيا، ومصر، وغينيا الاستوائية، وإيران، وليبيا، ونيجيريا، وقطر، وروسيا، وترنيداد وتوباغو، وفنزويلا.

بينما تحمل دول أنجولا، وأذربيجان، والعراق، وماليزيا، والنرويج، وبيرو، والإمارات صفة عضو مراقب، وتقضي مهمة "منتدى الدول المصدرة للغاز" بحماية سيادة الدول الأعضاء على مواردها من الغاز الطبيعي وقدرتها على التخطيط والإدارة المستقلة وتوظيف تلك الموارد بالشكل الأمثل لتحقيق أقصى منفعة لشعوبها.

ويشكل المنتدى، بتركيبته الحالية، قوة لا يستهان بها في أسواق الطاقة العالمية وبين منظمات الطاقة الدولية، إذ يمثل 71 بالمئة من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة عالميا. كما يمثل 43 بالمئة من الإنتاج، و58 بالمئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال، و52

[1] – مزيان مماس،" **استراتجية الطاقة الروسية 2035في ظل جائحة كوفيد 19الاهداف والتحديات**" مجلة الجزائرية للدراسات السياسية 02(2021)، 11.

بالمئة من الغاز المنقول عبر الأنابيب[1].

يهدف هذا التعاون والتنسيق مع المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط من خلال التحكم في حجم الإنتاج. وقامت لهذا السبب روسيا بطرح مبادرة إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز بغية فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار. الآمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، حيث بإمكان هذا التحالف أن يؤثر في اقتصاديات السوق النفطي كونه يملك احتياطات ضخمة[2].

[1] – الموسوعة الحرة، " **أزمة الطاقة محتملة تغلف أعمال منتدى مصدري الغاز**"، أطلع عليه(23ماي،2022،) https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%

[2] – عاطف معتمد عبد الحميد، "**استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالي**" ، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون(2017) 99.

المبحث الثالث: الحرب الروسية على أوكرانيا ورد فعل الأوروبي في مجال الطاقة

تعتبر روسيا أوكرانيا مجال حيوي وامتداد لأمنها القومي لذا عملت على استراتيجيات في مقدمتها المواجهة المباشرة دون الحيلولة للتفاوض وذلك تخوفا من الاستراتيجيات الغربية من استغلال الوضع.

المطلب الأول: كرونوجيا الانزلاق إلى الحرب الروسية الأوكرانية

بعد قيام الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004 حاول الكرملين إجبار أوكرانيا على قبول رئيس الوزراء صديقا له خلفا لليونيد كونتشما حيث ثم تزوير الانتخابات وأتت بالرئيس فكتوريا توكو فاتش وفي عام 2013 حينما كانت أوكرانيا تحظر نفسها لعقد اتفاقية صداقة وتجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي استخدمت روسيا سلسلة من التكتيكات العسكرية والإغراءات لإفشال الاتفاق حجة للسيطرة على القرم واستخدام دبلوماسية الغاز ضد أوكرانيا التي تعتمد على 82 بالمئة من الغاز الروسي استجابت أوكرانيا للضغوطات الروسية فلا مفر منها وتخلت عن الاتفاقية وعقب التهديدات الروسية انتشرت موجة الاحتجاجات بأوكرانيا وأت روسيا بانها حركة مدعومة من الرب لتغيير النظام لذلك وجب التدخل عسكريا. [1]

في بداية هي الغزو شبه جزيرة القرم وضمها في أواخر 2014 في الوقت هذا أثارت روسيا حركة احتجاجية سياسية سرعان ما تحولت تمرد عنيف في شرق أوكرانيا لوغاتستك والدونستك.

في تلك الأثناء كانت حكومة أوكرانيا في المرحلة الانتقالية بعد الإحاطة يانوكوفيتيش إلى نتيجة لذلك لم ترد على العملية الروسية عن انطلاقها مما أدى تسهيل مهمة روسيا نسبيا بفعل الارتباك والفوضى عادة ما بقيان أي ثورة على ما حدث في كيف في أعقاب إعلان الاستفتاء تقرير المصير 16مارس 2014 الذي سبقه مشروع قانون

[1] – كمال دماني مصطفى، **إشكاليات العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل**، مذكرة ماستر(جامعة زيان عاشور،2020)، 66.

الكرملين " إمكانية قبول انضمام أي أرض إلى روسيا بناءا على رغبة شعبها وانتهى بضم جزيرة القرم.

وتجددت الأزمة بعد انتخاب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عام 2019 وعمل فور وصله إلى الحكم على إجراء محادثات سلام لإنهاء النزاع في شرق أوكرانيا. ومع تصريحات الرئيس بالانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي بناءا على طلب الشعب الأوكراني، شعرت روسيا بانها استحوذت طاقتها لإعادة أوكرانيا اليها لذا عليها التحرك والا سوف يتعقد الأمر. [1]

أولا: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا

تحظى أوكرانيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية خصبة حيث تضم 22 % من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتعتبر كذلك هي دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب وواحدة من اكبر عشر دول المصدرة للأسلحة، بالإضافة لذلك تحظى بالأولويات في السياسات الروسية باعتبارها معبر صادرات النفط والغاز إلى أوروبا، وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي وبقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا. [2]

كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني فضلا عن مجال الإنتاج الزراعي كذلك تعد الموانئ في أوديساو سباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود .

[1] – أحمد أمين وأخرون، "**الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي** "برلين: المركز الديمقراطي العربي، (2022)،12.

[2] – صيفية دنفر، **انعكاسات الازمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية** ، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر،2019)،32.

وتمثل صناعة الحديد والطلب القطاع الأساسي في الاقتصاد الأوكراني، كما تعتبر المصادر الرئيسية للمواد الهندسية والسلع التصديرية، أما بالنسبة للنفط والغاز فيوجد لأوكرانيا رواسب لكن باحتياطي كبير، كذلك تملك أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا حيث يبلغ 1.2 ترليون متر مكعب حيث يقع حقل بوزيفسكا في شرق أوكرانيا والذي يمتد من سلوفيانسك بين محافظة دونستيك إلى محافظة فاركوف، أما حقل أوليكا فيقع في غرب أوكرانيا يمتد من محافظة الفوق إلى محافظة ايفاتا فرنكوفسك. كما تحتوي أوك ا رنيا على محصول كبير من القمح حيث تعتبر "سلة خبز أوروبا". وقد تأثر الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية سنة2008 حيث واجهته مشاكل خطيرة فرضت عليها اللجوء لإصلاحات هيكلية في جميع القطاعات.

كما شهدت أوكرانيا حالة من الركود الاقتصادي في سنة 2013 وذلك بسبب القيود التجارية المفروضة بروسيا وارتفاع أسعار المنتوجات المستوردة حيث قدر إجمالي ديون أوكرانيا بحوالي 80مليار دولار. كما أعلن صندوق النقد الدولي في 2014 أنه سيقدم 27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات السبع القادمة. وقد استمر الركود في أوكرانيا حتى سنة 2015 ، وذلك بسبب تفاقم الأزمة[1].

ثانيا: من الناحية الاستراتيجية

تحتل أوكرانيا موقع مميز في رقعة الشطرنج الأوراسية تعرف بالحافة، وتشكل دولة محورية في الجغرافية السياسية، الدولة المرجحة لهيمنة أحد القوتان للهيمنة الأوراسية.

تشكل جزء من الهوية الروسية استراتيجية أحد الركائز الجيوسياسية الأوراسي واحد من البوابات الثلاث لانفتاح روسيا على أوروبا وأسيا الوسطى والقوقاز أذ تضمن أوكرانيا لروسيا الإطالة على البحر الأسود المؤدي إلى المضايق التركية.

[1] – صيفية دنفر، المرجع السابق، 32.

وتعتبر منفذ على البحر المتوسط ومنه التواجد بأوروبا واسيا وفرض روسيا اللاعب محوري في القضايا الشرق الأوسط[1].

ثالثا: من الناجية الجيوبولتكية

تعتبر أوكرانيا نقطة قوة ضعف الإمدادات الطاقة الروسية الخارجية في أن واحد برز ذلك جليا اثر الأزمة الأوكرانية اذ يمر عبر طرفتهافوق50 بالمائة من توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا 13 من الغاز تجاه شرق أوروبا عبر شبكة واسعة من الأنابيب منها خط دروشيا، وتبلورت الأزمة الأوكرانية الأدراك الروسي لتهديد التبعية الطاقوية الروسية لدول العبور على غرار أوكرانيا[2].

المطلب الثاني: الطاقة في استراتيجية العقوبات الأوروبية على روسيا

اتخذت الدول الأوروبية مجموعة كبيرة من التدابير استجابة للأزمة الأوكرانية، شملت العقوبات الاقتصادية والدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للحكومة الأوكرانية، والاستعداد العسكري المعزز؛ وتدابير تطمين أعضاء حلف شمال الأطلسي من الدول الشرقية، وتأقلم التحالف مع البيئة الأمنية الجديدة؛ وزيادة تعاون الأعضاء الأوربيين من خارج حلف الناتو وتدابير التصدي لحملة المعلومات التي تشنها روسيا في أوروبا. ولا تهدف هذه التدابير إلى فرض عقوبات على روسيا بسبب سلوكها في أوكرانيا فحسب، بل لمنعها أيضًا من اتخاذ أي خطوات عدوانية أخرى. ومع ذلك، فقد كانت العديد من الدول الأوروبية حريصة أيضًا على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع موسكو ووصولاً إلى تنفيذ اتفاقية مينسك الثانية حول عدد من القضايا، مكافحة الإرهاب وقضية سوريا[3].

---

[1] – ايمان بلقرشي، **دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبولتيكي الروسي الأوراسي** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، د ب ن)، 08.

[2] – المرجع نفسه، 09.

[3] – سيتيفاني بيزارد وأخرون،"العلاقات الأوروبية مع روسيا تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات أعقاب الأزمة الأوكرانية"، أطلع عليه يوم(24ماي،2022)، www.rand.org/t/RR1579

يتوقع أن يقابل الغزو الروسي لأوكرانيا عقوبات قوية وموحدة من جانب الاتحاد الأوروبي بما في ذلك ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كتلك التي نفذها الاتحاد الأوروبي ضد روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014.

وفي ذلك السياق، قدم التقرير ثلاثة خيارات للعقوبات الغربية في ظل الغزو الروسي على أوكرانيا، وهي:

الخيار الأول: تقييد أو وقف واردات الطاقة من روسيا، الأمر الذي من شأنه أن يلحق الضرر بروسيا اقتصادياً، وربما يتسبب في حدوث تضخم هائل وركود في الاقتصاد العالمي، بما يؤدي إلى تضرر الاقتصاد الأوروبي بالتبعية، وهو ما وصفه التقرير بكونه "تدميراً اقتصادياً متبادلاً" ستكون تداعياته الاقتصادية ممتدة ومتشعبة.

الخيار الثاني: اللجوء لاستهداف البنوك الروسية، وقطعها عن التمويل بالدولار، الأمر الذي من شأنه أن يخلق اضطراباً مالياً كبير في روسيا، بما يحد من فرص الإقراض والاستثمار، وهو ما سيتطلب من روسيا ضخ المزيد من رأس المال في القطاع المصرفي على نطاق واسع لاحتواء تلك الأزمة.

الخيار الثالث: حظر تصدير الأجزاء عالية التقنية إلى الصناعة الروسية، ولعل أهمية ذلك ترجع إلى كون روسيا لا تزال غير قادرة على شراء مدخلات صناعية مهمة من دول أخرى كالصين، وهو ما ستنعكس آثاره سلباً على بعض الصناعات في روسيا، دون تأثير كبير على الاقتصاد الروسي أو النظام المالي ككل[1].

العقوبات المسجلة من 25 جانفي الى افريل2022 من الولايات المتحددة:

حظر جميع الاستثمارات الجديدة من روسيا. وبهذا السداد إلى إخراج المستثمرين الأجانب القلائل المتبقين من روسيا وزيادة عزلة الاقتصاد الروسي.

[1] – الموسوعة الحرة، " المرجع السابق.

منع سداد أديون من حسابات روسيا بالدولار في المؤسسات المالية الأمريكية.
حظر على المواطنين الأمريكيين تقديم أوتلقي أي مساعدات أو توفير أموال أو سلع أو خدمات لكل سوق هيدرا ومنصة تبادل العملات جارانتيكس في الاتحاد الأوروبية. وتجميد أصول لديهم كما صادرات الولايات المتحددة ما قيمته 25 مليون دولار البيتكوين. فالأثار المتوقعة أن تقوم هذه العقوبات على منع انتشار خدمات الجرائم الإلكترونية بما في ذلك نشاط برامج الفدية والتي تصدر من روسيا.

تجميد أصول مصرفي سبيربنك الروسي، الذي يملك ثلث أجمالي الأصول المصرفية الروسية وبنك ألفا رابع أكبر مؤسسة مالية في البلاد وحظر التعامل معها باستثناء مشتريات الحلفاء الأوروبيين من النفط والغاز من روسيا. ومن أثارها هو تقيد أصول المؤسسات المالية المملوكة للدولة لروسيا إلى أسواق رأس المال الغربية واستهداف أكبر مقرضي الدولة والشركات وفرض قيود واسعة النطاق على التجارة.

وتهدف الولايات المتحدة إلى اضعاف قطاعات الدفاع والقضاء والبحرية في روسيا وبيلاروسيا وغيرها من القطاعات الاستراتيجية ومنع التكنولوجيا والبرمجيات من الوصول إلى القطاعات العسكرية روسيا[1].

تداعيات العقوبات الاقتصادية

أولا: الاقتصاد الاوكراني

أثر الاقتصاد الأوكراني بالفعل سلباً منذ بداية التهديدات الروسية بغزو قواتها العسكرية للأراضي الأوكرانية، ومع تفاقم الأوضاع سوءاً مع بداية الغزو الروسي لأراضيها فعلياً، فإن التقرير يتوقع أن تشهد قيمة العملة الوطنية في أوكرانيا انخفاضاً كبيراً، علاوة على زيادة تكلفة الاقتراض من الأسواق الخارجية، وتوقف تدفقات رأس المال من قبل

[1] – تقرير التحليلي، "**ميسرة الحرب الروسية الاوكرانية**"، د ب ن: مركز الخطابي للدراسات ،(2022)،08.

المستثمرين من القطاع الخاص، وزيادة الاعتماد على المساعدات المالية الدولية، إضافة إلى المزيد من التباطؤ في التحرك نحو إصلاحات مؤسسية محلية، على المدى الطويل.

وفي ظل حالة عدم اليقين التي تكابدها أوكرانيا، فإن التقرير يرجح أن يؤثر ذلك على ثقة المستهلك والمستثمر بما يساهم في انخفاض الانفاق الاستهلاكي وتأخير المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وربما يتطور الأمر لأن تصبح أوكرانيا معتمدة بشكل كبير على الدعم الاقتصادي والعسكري الخارجي، بما يعني مزيداً من عدم الاستقرار الأمني ومن ثم عدم الاستقرار الاقتصادي. [1].

ويشير إلى أن التداعيات المترتبة على تدمير أجزاء رئيسية من البنية التحتية لأوكرانيا جرّاء الغزو، خاصة تلك الموجودة في مناطق حيوية كالموانئ الرئيسية الواقعة في أوكرانيا حول "أوديسا" على البحر الأسود، والذي يتم من خلاله نقل ما لا يقل عن 70% من صادرات وواردات أوكرانيا عن طريق البحر.

كما أنه في حالة تلف جزء من البنية التحتية لخط أنابيب النقل، فسوف يتسبب ذلك في انقطاع إمدادات الطاقة عن جزء كبير من أوكرانيا، بالإضافة إلى انقطاع صادرات الغاز إلى أوروبا. وبالرغم من ذلك، أن العقوبات المفروضة على روسيا ستكون لها تأثيرات غير مباشرة ومحدودة على الاقتصاد الأوكراني نظراً لتقلص الروابط الاقتصادية بين البلدين بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة.

ثانيا: ارتفاع حاد لأسعار الطاقة

يشير التقرير إلى أن تكلفة العقوبات بالنسبة لأوروبا ستكون أعلى بكثير من تكلفتها بالنسبة للولايات المتحدة، إذ اعتباراً من عام 2020، وصلت نسبة واردات الوقود المعدني النفط والغاز الطبيعي وغيرها من روسيا إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 15% في بعض الدول الأوروبية، وفيما يتعلق باستيراد الطاقة بشكل إجمالي، فإن دول البلطيق وبقية دول

[1] – الموسوعة الحرة، " المرجع السابق.

أوروبا الشرقية والبلقان هم أكثر المناطق تعرضاً للخطر، نظراً للأهمية التي يمثلها الغاز الطبيعي الروسي في تلك البلدان، التي تعتمد في معظم واردات الطاقة لديها على روسيا.

ومنذ نهاية عام 2020، استحوذت روسيا على نحو 32% من الاستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي، ومن ثم فإن أي قيود على مبيعات شركة "غازبروم" الروسية في أوروبا سيؤدي إلى تحول تصاعدي فوري في أسعار الغاز.

خاصة أن شركة "غازبروم" قد سلمت نحو 56% من الغاز الطبيعي إلى أوروبا خلال عام 2020، إما على أساس عقود فورية أو عقود آجلة قصيرة الأجل مستحقة خلال شهر واحد، الأمر الذي يعني أن أي زيادة في أسعار الغاز ستصل إلى غالبية المستهلكين الأوروبيين في غضون شهر واحد على الأكثر .

لذا يرجح أن تظل أسعار الطاقة مرتفعة خلال الشهور القليلة الماضية تأثراً بالعقوبات المفروضة على روسيا، بما يؤدي إلى زيادة التضخم المرتفع فعلياً وبالتالي زيادة الضغط على الدخل الحقيقي، مع تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي، علاوة على تضرر بعض الصناعات والمصالح التجارية ذات المصلحة المباشرة وغير المباشرة في استمرار التفاعل مع الاقتصاد الروسي، ليس ذلك فحسب، بل ثمة احتمال كبير أن تتأثر حصة المؤسسات المالية المملوكة للأجانب في البنوك الروسية، والبالغة نحو 4% والبالغ قيمتها حوالي 60 مليار يورو (ما يعادل 67 مليار دولار)، بحزمة العقوبات الغربية، خاصة على مستوى القطاع المصرفي. [1].

ثالثا: تراجع في أداء الاقتصاد الروسي:

يتوقع الدراسات أن يكون للعقوبات الكبيرة الموقعة على روسيا تداعيات اقتصادية سلبية على الاقتصاد الروسي، فمن ناحية ستكون البنوك الروسية معزولة بشكل كبير عن المعاملات الدولية في ظل العقوبات الدولية، فيما ستعاني بعض الصناعات من حظر

[1] – الموسوعة الحرة، " المرجع السابق.

التصدير على المكونات والبضائع عالية التقنية المهمة التي يصعب استبدالها بواسطة الإنتاج المحلي أو استيرادها من الصين كما من شأن ذلك أن يؤدي إلى المزيد من انخفاض قيمة العملة الروسية "الروبل"، بما يزيد من الضغوط التضخمية ويقلل الدخل الحقيقي للأسر ويؤثر بشكل كبير بالسلب على شروط التبادل التجاري[1].

وربما يلجأ البنك المركزي الروسي إلى رفع أسعار الفائدة لحماية الروبل الروسي، لكن ذلك قد يتسبب في زيادة الضغط على النمو الاقتصادي. حينها، قد تحتاج روسيا إلى ضخ حصة كبيرة من الهوامش المالية والخارجية التي أنشأتها من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي في الدولة.

ولعل أي عقوبات غربية كبيرة على روسيا، ستمتد آثارها لفترة طويلة، بفعل العزلة التي سيكابدها الاقتصاد بعيداً عن الاقتصاد العالمي، كما أن روسيا في ظل العقوبات، لن تكون قادرة على التركيز في صالح تحديث الاقتصاد الروسي أو الدفع نحو تنويع الاقتصاد الروسي وتحسين القدرة التنافسية للدولة .

غير أن الدراسات يعتقد أن بإمكان روسيا تعويض ذلك جزئياً من خلال بناء روابط اقتصادية أقوى مع الصين، لا سيما في مجال الطاقة، إلا أن المزيد من تقليص الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا الغربية سيعزز بدوره رغم المحاولات الروسية المتوقعة للنجاة من تأثير العقوبات من ضعف النمو الاقتصادي المنخفض بالفعل، بما يوسع فجوة الدخل الحقيقي مع اقتصادات الدخل المتوسط الأكثر نجاحا .

المطلب الثالث: القدرات الروسية في إدارة التعامل الطاقوي المستقبلي مع أوروبا

أولا: العامل العسكري في الاستراتيجية الروسية:

كشفت روسيا عن دور العامل العسكري في استراتيجياتها الأمنية وأفاقها المستقبلية على أثر الأزمات الاقتصادية والعقوبات المفروضة عليها خاصة أزمة أوكرانيا وضم جزيرة

[1] – الموسوعة الحرة، المرجع السابق.

القرم وبات أمنها القومي في خطر على أساس عززت روسيا منظومتها الدفاعية للرد السريع، عملت على إعادة البنية التحية من خلال نشر قواعد عسكرية في تخومها الجغرافية والقيام بمناورات عسكرية في فترات متباينة مع الدول المجاورة[1].

وحسب تقرير المعهد الدولي للأبحاث السلام فأن الإنفاق ارتفع كثير خصوصا سنة 2014 واحتلت بذلك المرتبة الثالثة عالميا من الإنفاق العسكري حيث تقدر ميزانية الدفاع 84.5مليار دولار ، لكن مع العقوبات المفروضة تراجع وتجدر الإشارة إلى ان الردع الصاروخي بهذا يكون لروسيا اهتمامات استراتيجية السياسة الدولية بالنظرة الواقعية للقوة التي تقوم على القوة العسكرية.

ثانيا: العامل الاقتصادي في الاستراتيجية الروسية

يلعب المتغير الطاقوي دورا مهم في تقرير طبيعة الدولة ويؤثر على مكانتها الداخلية والخارجية، ومع ووصول بوتين إلى الحكم عمل على صياغة جديدة رأسمالية ليبيرالية معتمدة على إمكانيتها كعملاق عالمي وترتكز على تنمية وتأهيل سياسي تناور به على تنمية المؤسسات وتأهيل سياسي تناور به مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على أمن الطاقة ومن جانب أخر تبرز أهميتها الاستراتيجية الطاقوي من خلال ما تملكه من إنتاج واحتياط عالمي مما يؤهلها لتصدر العالم في الإنتاج الغاز وتحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث الاحتياط النفط في مجال الطاقة بالإضافة إلى أن التخطيط الاستراتيجي لمستقبل الطاقوي لروسيا هو تعزيز التشارك الدول المنتجة الأوبيك في المحافظة على أسعار السوق العالمي وتقليص الفجوة القائمة بين الدبلوماسية الروسية وزنها الحقيقي في الساحة الدولية خاصة في ظل الأزمات والعقوبات المفروضة عليها. [2]

[1] – سمية أونايسية، المرجع السابق، 41.

[2] – عبد القادر سي قدور،" **مبادىء سياسة الطاقة بين التدخل الاقتصادي والتأثير السياسي**"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية 01،(د س ن): 09.

نجحت روسيا في التّأثير على الأجندات السّياسية لبلدان الإتحاد الأوروبي وجعلها تتماشى مع أهداف سياستها الخارجية، أو على الأقل تحيدها وضمان عدم اتباعها لسياسات معادية للمصالح الروسية وبذلك حافظت روسيا على نفوذها الإقليمي. وتمكنت روسيا من وقف الزحف الأطلسي نحو تخومها ووسعت تواجدها في دول البلطيق لضمان امتداداتها الطاقوية.

ان الاستراتيجية الطاقوية الروسية تضمن سيرورتها لتطور العوامل التي أدت إلى اتباعها كأداة لتفيذ السياسة الخارجية الروسية والاستمرار في السياسة يعني الثبات في التوجهات والأهداف والأدوات أيضا. أما التغير فيكو ن بصورة عامة في البرامج والأهداف أو التكيف مع الوضع القائم فروسيا تسعى لإبقاء على تبعية دول الاتحاد الأوروبي اقتصاديا[1].

[1] – سليم بركاني، "**الاستراتجية الطاقوية الروسية تجاه الاتحاد الاوروبي" (منذ عام 2000) الواقع والافاق**"، مجلة دفاتر المتوسط06 د س ن ، 16.

الخاتمة

الخاتمة:

يشكل الأمن الطاقوي الروسي إشكالية محورية للدول الأوروبية فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعتبر كقوة اقتصادية دولية إلا أنه يعيش تبعية مزمنة فيما يخص أمنه الطاقوي.

ومنه نستخلص **النتائج التالية:**

أولا: تعتبر روسيا كطرف رئيسي في المعادلة الطاقوية الأوروبية فهي تؤثر بشكل مباشر على الاستقلالية الطاقوية الاتحاد الأوروبي بفضل إمكانياتها الكبرى في مجال الطاقة والتي تستخدمها كورقة ضغط في علاقاتها.

ثانيا: يساهم قطاع الطاقة الروسي بشكل فعّال في تحقيق توجهات الأهداف الجيوسياسية.

ثالثا: عرفت الدول الأوروبية عجز فادح من النفط والغاز ومن أجل المحافظة على مكانتها الاقتصادية والقضاء على التبعية الروسية من خلال تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية.

رابعا: إن توجه روسيا لبحر القزوين يعتبر من أهم الاستراتيجيات لأنها تعد كنزا إقتصاديا لبعض دول العالم كما أنها من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم.

خامسا: الأزمة الأوكرانية كشفت العديد من الحقائق خاصة حقيقة الاعتماد الروسي في تحويل إمداداته الطاقوية للدول الأوروبية عبر أوكرانيا مما جعلها تقرئها على أسس واقعية قائمة بالأساس على أرض الواقع، وكما لا يمكن إنكار أن للأزمة تأثيرا بالغا على الأوضاع السائدة في العالم من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، حيث سعت روسيا بكل الطرق بعدم السماح لأوكرانيا للتعامل معها لأنه يشكل تهديدا لمصالحها وأمنها القومي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. توم تينبرج، نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية والمعالجة الدولية لها، ترجمة جلال البنا، مجلس الأعلى للثقافة، 2004.
2. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية(بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)
3. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية اتجاهات تفسيرية ونظريات تكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
4. هاني عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار عنياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1. alternatives to Russian Gaz, European , directorate general for external policies
2. Elring. A (2014). A, chieving energy security in the EU national self- interest vs multiral. Cooperation
3. Gilipin. R (2016), the political economy. Of international relation primeton university press. New York
4. Jacques Delors –russian gaz pipelines and the eropean union –(december 2019)
5. Kalicki goldwyn, D (2005). Conclusion : energy, security and foreingn policy.in : kavlicki j. golduin. D(eds) energy and security : toward a new forengm policy. Sctrategy. Woodrow hopkins university press.
6. Klave M (2008), rising pawer shrinking. Planet. The new geopolitics of energy metropolitan books, new York
7. ksenia Borisocheva- analysis of the oil-and gaz-Pipeline-Links between EU and Russia
8. lUKOIL. Managment Discussion and analysis of financial condittion and result of operations (dcember 2020)
9. Nincie. Dj, kolin. 17 (2009) maritime security as energy security current threat and challcn gers in energy security challenger's for the
10. Raland Gotz – Russia and the energy Supply of Europe – the Rssian Energy Strategy to 2020-(october 2005)
11. Russian Oil Compananies in an Evoloing Wirld : the Chzllenge of change (January 2020)
12. willson. B (2012) mavitime. energysecurity nato. Sps spousared critical energy infrastructure protection (ceip) advanced research work shop (nato akwà.

13. tatiana mitrova . russia’s energy strategy– 2035 (december 2019)

ثالثا: المقالات

1. أحمد إبرهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، آذار 2016.
2. أحمد أمين وأخرون، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي(برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022).
3. أسماء رباعية، الطاقة المتجددة، 28 أوت 2021.
4. إسماعيل حمودي ،تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا (2022)
5. أمل نجم محمد،"تاثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية بعد عام 2001 "، مجلة دراسات دولية، العدد 85، صدرت في:2021
6. ايمان بلقرشي، دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبولتيكي الروسي الأوراسي(د س ب: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، د ب ن)،
7. تقرير التحليلي، ميسرة الحرب الروسية الاوكرانية (د ب ن: مركزالخطابي للدراسات ، 2022)،
8. جعفر بهلول جابر الحسيناوي، التنافس الدولب على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية ، دائرة العلاقات الاقتصادية وزارة التجارة العراقية، (العدد 33 ،2020)
9. حسيبة مخبي، "توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط :دراسة حالة سوريا "، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017
10. زلاتا سيفرجيفا وإمري هاتيبوغلو، الآفاق في روسيا (نوفمبر).
11. سامية بن يحي ، الأمن الجيوطاقوي لبحر قزوين في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وتركيا (د د ن ،2019)
12. سليم بركاني،" الاستراتجية الطاقوية الروسية تجاه الاتحاد الاوروبي منذ عام 2000 الواقع والافاق"، مجلة دفاتر المتوسط06(د س ن):

13. سليم جداي وحورية قصعة،" السياسة الامنية الروسية تجاه الشرق الأوسط دراسة في المرتكزات والتحديات "، مجلة الحقوق والعلوم السياسة 01(2022

14. سوزي رشاد،" أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (العدد الثالث عشر، جانفي 2022)

15. سوزي رشاد،"أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد03(2020)

16. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)

17. عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، "مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية: التعاون والصراع " مجلة الحقيقة، العدد 3، 2018/02/25،

18. عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، مسارات أنابيب الطاقة في الإستراتيجية الدولية: التعاون والصراع، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 2018.

19. عبد الغزيز الدوسي، لماذا تتعاون روسيامع منظمة الأوبك(البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتجية الدولية والطاقة،2019)،

20. عبد القادر سي قدور،" مبادىء سياسة الطاقة بين التدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية 01(د س ن):

21. عبد الناصر سرور ،" الصراع الاستراتيجي الأمريكي ـ الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة " في مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11 العدد 01

22. عماد قدورة،" محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب أوكرانيا بؤرة الصراع"، مجلة سياسات عربية 09(2014):

23. لطفي مزياني،" استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية"، مجلة المعيار53(2021):

24. مايكل كوفمان، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم و شرق أوكرانيا (مؤسسة راند سانتا مونيكا ،كاليفورنيا،2017)

25.محفوظ رسول، الأمن الروسي بين الفرص والقيود، جامعة الجزائر، د س ن،

26. محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الخامس عشر.

27. محمد حسن سويدان ،خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 22 أيار 2022

28. مذكرة أعدتها أمانة الأونكتات، القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية، مؤشر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 18 مارس 2009.

29. مزيان مماس،" استراتجية الطاقة الروسية 2035في ظل جائحة كوفيد 19الاهداف والتحديات"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية 02(2021):

30. الوليد أبو حنيفة، المركز الديموقراطي العربي، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسات الخارجية: دراسة في المفهوم، الأربعاء 13 يناير 2017.

رابعا: الأطروحات والمذكرات

1. حسين ثابت، "الاستراتجية الطاقوية للاتحاد الاوروبي في جنوب المتوسط "(مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، 2017)،
2. خير الدين بن يحي،" السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط حالة الازمة السورية"(مذكرة ماستر، جامعة 08ماي 1945، 2018)،
3. رؤوف فتيحاني، "دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية، الأوروبية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، (2014)
4. سمية أونايسية، " الأمن في أسيا الوسطى دراسة في الاستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى"(مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 ، 2019)،
5. صيفية دنفر،" انعكاسات الازمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية "(مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر،2019)،

6. عبد الحميد بوجردة وأشراق صلاح،" استراتيجية أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة– بحر القزوين"(مذكرة ماستر، جامعة بن يحي الصديق،2017)،
7. فيرونيكا حليم فرانسيس، جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 2019)
8. كريمة أرزقي، الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي و المتوسطي 2001. 2016 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، علوم سياسية تخصص الدراسات المتوسطية ب جامعة مولود معمري تيزي وزو (2015. 2016)
9. كريمة أرزقي،" الامن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي والمتوسطي 2001– 2016"(مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، 2016)،
10. كمال دماني مصطفى، " إشكاليات العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتجي المتبادل"(مذكرة ماستر،جامعة زيان عاشور،2020)،
11. لخضر نويرة ، أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 02، الجزائر ، قسم العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والاستراتيجية.
12. لطفي مزياني ،"الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر، (2011/2012)
13. محفوظ رسول، "الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي والأوكراني"(أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر03 ،2017)
14. ندرة هلال جودة، هدير نبيل جعفر، الآثار البيئية للصناعة النفطية: تطور الصناعة النفطية وانعكاساها على البيئة في العراق ، رسالة ماجيستير، جامعة البصرة.

خامسا: الروابط الاليكترونية

1. موفق الحجار، تاريخ موجز عن الطاقة، الموقع الإلكتروني، https://www.alveris–xi.com, brife.hi.

2. موقع إلكتروني http://energypapires.blogsport.com، الطاقة المتجددة: الطاقة الأحفورية، الإثنين 27 مايو 2012.

3. كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة، معهد بنو الحنجرة، 26- 27 مارس 2015. http://www.brookings.edu/doha.

4. هاجر محمد عبد النبي، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000- 2015)، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، متحصلة عليه من الموقع www.democraticac.de/p .

5. محمود العوني وآخرون، دور نظرية الألعاب في تحديد الاستراتيجيات نمذجة رياضية قياسية لمنافسة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي، مجلد 16، العدد 1، سنة 2021، تاريخ النشر 2021/06/30، ص 190- 207، مجلة الأبحاث الاقتصادية.

6. موقع إلكتروني: http://elearning.centre-univ-mila.dz

7. الوليد أبو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية، دراسة في المفهوم والأبعاد، مركز ديموقراطي عربي، 13 يناير 2017، http://deocraticac.dz.

8. نوار عبه ، تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية ، الشبكة الدولية للمعلومات ، على الرابط: http //www.kobayat.com.

9. وحدة أبحاث الطاقة ،تقرير اصدر في 16 مارس 2022 على الرابط: https//attaqa.net

10. أحمد علو ،أنابيب الغاز العابرة للقارات: شرايين الطاقة وقلب الصراع ، اطلع عليه يوم 2022/05/29، على الرابط : www.lebarmy.gov.lb

11. حسن رفاعي، أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم2" والسدادات الأوروبية الأمريكية ، أطلع عليه يوم 2022/05/30 على الرابط:https://arabic.euronewes.com

12. أميرة أحمد حرزلي ،إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي (09 ماي 2018) اطلع عليه يوم 2022/05/30 على الرابط : https://democraticac.de

13. بلال سلايمة ، الصراع على الطاقة في شرق المتوسط بين الاقتصادي و السياسي (منتدى السياسات العربية ،30 جانفي 2021) ،لى الرابط : https://www.alsiasat.com

14. بشير عبد الفتاح، روسيا في شرق المتوسط، أطلع عليه يوم 2022/05/30، على الرابط : https://www.shorouknews.com

15. كريم الماجري ، النفوذ الروسي في غرب البلقان في مواجهة الاتحاد الأوروبي ، أطلع عليه يوم 2022/05/30 ، على الرابط :https://studies.aljazeera.net

16. البحر الأسود ثروات هائلة و صراعات مستمرة ، أطلع عليه يوم 2022/05/31 ، على الرابط :https://www.alroeya.com

17. محمد صخري، استراتيجيات القوى الكبرى في منطقتي افريقيا و الشرق الاوسط ، 2017/06/04، أطلع عليه يوم 2022/05/31، على الرابط :https://www.politics-dz.com

18. محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي والمصادر البديلة، اطلع عليه 2022/05/29

19- Rebecca M.Nelson. US –Russia Economic Relation Lukoil Backround the Web site can not found : https://www.files.ethz.com

20- الموسوعة الحرة، " أزمة الطاقة محتملة تغلف أعمال منتدى مصدري الغاز"، أطلع عليه23ماي،2022، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%

21- سيتيفاني بيزارد وأخرون،" العلاقات الأوروبية مع روسيا تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات أعقاب الأزمة الأوكرانية"، أطلع عليه يوم24ماي،2022، www.rand.org/t/RR1579

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة:	**01**
الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للطاقة في العلاقات الدولية: الاطار المفهومي والنظري	**09**
المبحث الأول: الطاقة في الاقتصاد العالمي: إطار مفهومي.	**10**
المطلب الأول: تاريخ الطاقة " الاكتشاف والاستعمال"	**10**
المطلب الثاني: مصادر الطاقة	**14**
المبحث الثاني: قضايا الطاقة في الاقتصاد العالمي	**25**
المطلب الأول: إشكالية الندرة وتسعير الطاقة.	**25**
المطلب الثاني: إشكالية التلوث في مجال الطاقة.	**28**
المطلب الثالث: الثروات الطاقوية المشتركة وخطوط الأنابيب	**31**
المبحث الثالث: الطروحات النظرية المؤطرة لارتباطات الطاقة بالأمن.	**34**
المطلب الأول: الطرح الواقعي ونظرية المباريات بشأن ثنائية الطاقة والأمن.	**34**
المطلب الثاني: الطرح الليبرالي حول الطاقة والأمن.	**42**
المطلب الثالث: طرح النظرية النقدية في ارتباطات الطاقة والأمن.	**48**
الفصل الثاني: جيوسياسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا في تجاذبات التنافس والتعاون	**51**
المبحث الأول: الطاقة في علاقات روسيا بأوروبا: القدرات والاحتياجات	**52**
المطلب الأول: القدرات الطاقوية الروسية: عرض إحصائي	**52**
المطلب الثاني: الاحتياجات الطاقوية الأوروبية و خريطة تغطيتها	**54**
المبحث الثاني: الأداء الاستراتيجي الروسي في مجال الطاقة	**63**
المطلب الأول: الشركات الحكومية والخاصة في السياسة الطاقوية الروسية	**63**
المطلب الثاني: الاستثمار الواسع في الطاقة والتنسيق مع المنتجين العالميين	**68**
المطلب الثالث: استراتيجية خطوط الأنابيب الروسية للطاقة	**71**
المبحث الثالث: الفضاءات البديلة لروسيا ضمن التنافس الجيوطاقوي	**74**
المطلب الأول :التموضع الروسي الطاقوي في شرق المتوسط	**74**

المطلب الثاني: الحضور الروسي الطاقوي في بحر قزوين والبحر الأسود	**76**
المطلب الثالث: التغلغل الروسي الطاقوي في افريقيا	**81**
الفصل الثالث: الابتزاز التهديدي المتبادل في جيوسياسية الطاقة الروسية مع الدول	**85**
المبحث الأول: الخيارات الأوروبية في إنجاح استراتيجية ابتزاز روسيا في مجال	**86**
المطلب الأول استراتيجية الضغط المحكم على روسيا	**86**
المطلب الثاني: استراتيجية تنويع موردي الطاقة لأوروبا	**88**
المطلب الثالث: استراتيجية الاعتماد على الطاقات البديلة	**90**
المبحث الثاني: الخيارات الروسية في إنجاح استراتيجية ابتزاز أوروبا في مجال	**94**
المطلب الأول: استراتيجيات الربط ومراجعة عقود الطاقة	**94**
المطلب الثاني: استراتيجية الشركاء البديلين	**95**
المطلب الثالث: استراتيجية تحالفات الطاقة: أوبك ومنتدى الغاز	**98**
المبحث الثالث: الحرب الروسية على أوكرانيا ورد فعل الأوروبي في مجال الطاقة	**102**
المطلب الأول: كرونوجيا الانزلاق إلى الحرب الروسية الأوكرانية	**102**
المطلب الثاني: الطاقة في استراتيجية العقوبات الأوروبية على روسيا	**105**
المطلب الثالث: القدرات الروسية في إدارة التعامل الطاقوي المستقبلي مع أوروبا	**110**
الخاتمة	**114**
قائمة المراجع	**116**
فهرس المحتويات	**124**